SAMIR KASSIR AWARD

FOR FREEDOM OF THE PRESS

AWARD CEREMONY

Sursock Palace Gardens

Beirut, 3 June 2025

حفل تسليم الجائزة

حدائق قصر سرسق

بيروت، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٥

SAMIR KASSIR AWARD

FOR FREEDOM OF THE PRESS

20 سنة للحرية

20 YEARS FOR FREEDOM

Jury Members

Ali Ammar *(Morocco)*, Editor-in-Chief, Le Desk

Antoine Haddad *(Lebanon)*, Vice-President, Saint George University of Beirut – Samir Kassir Foundation representative

Mina Al-Oraibi *(Iraq)*, Editor-in-Chief, The National

Jean-Pierre Perrin *(France)*, Political writer

Paul Radu *(Romania)*, Investigative journalist & Co-founder, Organized Crime and Corruption Reporting Project

Natalia Sancha *(Spain)*, Journalist, photographer, and communication specialist

Lina Sinjab *(Syria)*, Middle East correspondent, BBC

أعضاء لجنة التحكيم

أنطوان حدّاد *(لبنان)*، نائب رئيس جامعة القدّيس جاورجيوس بيروت، ممثّل مؤسسة سمير قصير في لجنة التحكيم

بول رادو *(رومانيا)*، صحافي استقصائي، مؤسس مشروع تغطية الجريمة المنظمة والفساد

جان بيار بيران *(فرنسا)*، كاتب سياسي

علي عمّار *(المغرب)*، رئيس تحرير موقع "لو دسك"

لينا سنجاب *(سوريا)*، مراسلة قناة "بي بي سي" في الشرق الأوسط

مينا العريبي *(العراق)*، رئيسة تحرير جريدة "ذا ناشونال"

ناتاليا سانشا *(إسبانيا)*، صحافية، مصوّرة، وخبيرة تواصل

The finalists

OPINION PIECE CATEGORY

Rashad Abdul Qader *(Syria – born in 1970)*
Badar Salem *(Palestine – born in 1980)*
Yousr Al-Sharway *(Egypt – born in 1994)*

مرشّحو المرحلة النهائية

فئة مقال الرأي

رشاد عبد القادر *(سوريا – مواليد ١٩٧٠)*
بدار سالم *(فلسطين – مواليد ١٩٨٠)*
يسر الشعراوي *(مصر – مواليد ١٩٩٤)*

بين زغرودة أمٍّ كردية وحسابات أردوغان: هل يلوح أفقٌ جديد للكرد في سوريا؟

رشاد عبد القادر – سوريا
North Press
٧ آذار/مارس ٢٠٢٥

لم تكن تلك السيدة الكردية المسنّة التي تجلس في الصف الثاني، تهتمُّ بعشرات الصحفيين المتواجدين في قاعة المؤتمرات في فندقٍ قرب ساحة "تقسيم" بإسطنبول، ولا بالمتحدثين السبعة الجالسين على المنصة، ولا بمئات آخرين تجمّعوا في القاعة المزدحمة يوم الخميس الدافئ على غير عادته، في 27 فبراير/شباط 2025. لم تكن تهتم بكل ذلك. كانت تعرف ماذا تريد؛ تنظر إلى الشاشة العملاقة خلف الصف الطويل للمتحدثين من حزب المساواة والديمقراطية (DEM)؛ تعدّل وضعية جلوسها بأن تميل شمالاً مرّة، ويميناً مرّة أخرى، وكأنها تجلس على الجَمر.

بدَتْ السيدةُ في السبعينات من عمرها، ترتدي سترة صوفية بيضاء بدون أكمام، وشال رأس أبيض يغطي فمها، لكنها أبعدته عندما تغلّب حماسها على حصافتها؛ وأطلقت "زغرودة" في غير أوانها، ربما احتفاءً بالمتحدث الذي رحّب بالحاضرين باللغة الكردية. تصفّق قبل الجميع، وتتوقف آخر الجميع؛ تشجع المتحدثين على المضي قُدُماً، وتجاوز المداخلات، والتمهيدات، للوصول إلى لحظة الذروة التي تنتظرها بنفاد صبر.

السيدة الكردية المحافظة بثيابها الريفية لا تعرف -على الأرجح- السياسةَ. ولا تعرف مفاهيم "الاستراتيجية"، "الاشتراكية الواقعية"، "الرأسمالية"، "النزعات القومية المتطرفة"، "الفيدرالية"، "الحكم الذاتي"، أو مفهوم "الحلول الثقافوية"، التي تحدّث عنها الزعيم عبد الله أوجلان في رسالة قُرِأت بالتركية والكردية. مع ذلك، وقفت، وبدأت تزغرد وتزغرد وبصوت أعلى هذه المرّة، عندما ظهرت صورة الزعيم على الشاشة العملاقة.

فهي في قرارة نفسها، تعلم بغريزتها أن هذه مجرّد مفاهيم؛ تفصيلات صغيرة أمام حقيقة الزعيم الذي يجلس هناك في وسط الصورة، بشحمه ولحمه، يحمل رسالته التي كتبها بخط يده، وينظر إلى عدسة الكاميرا من دون مواربة، أو تردد، بعد 26 سنة سجيناً في جزيرة إمرالي المعزولة، وقبل ذلك بـ20 عاماً لاجئاً في سوريا هرباً من الاعتقال، ثم قبل ذلك بـ10 سنوات، عندما بدأت تتشكل في ذهنه لأول مرّة فكرة "كردستان" عام 1969. لقد أمضى الرجل 56 عاماً من حياته البالغة 76 عاماً، ساعياً وراء حلم يتخلّى عنه الآن بِرمّته، ومن دون شروط.

صفّقتْ طويلاً، مثل آخرين كثيرين في قاعة المؤتمر الصحفي. البعض الآخر كان مشدوهاً تماماً من مضمون رسالة أوجلان التي استمعوا إليها توّاً، لكن السيدة انتظرت، غير عابئة، حتى لحظات المؤتمر الأخيرة لتعبّر عن امتنانها لممثلي حزب (DEM)، وتَربُت على أكتافهم بعد إدارتهم لهذه العملية المعقدة التي أطلقها أصلاً زعيم حزب "الحركة القومية التركية" (MHP) دولت بهتشلي في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وهو يرقد الآن في المستشفى معلّقاً بين الحياة والموت.لا تميّز السيدةُ بين "القضية" و"الزعيم"؛ كلاهما واحدٌ لديها. إلّا أنّ أنصاراً آخرين، وجدوا صعوبة في استيعاب ما جرى: هل تخلّى أوجلان فعلاً عن "الكرد وكردستان؟" مقابل ماذا وافق على عملية المصالحة؟ أذهبَ كل شيء سُدىً؟ أكثر من 50 ألف قتيل، ونحو 450 مليار دولار نفقات، ونحو 14٪ خسائر في الناتج المحلي الإجمالي التركي. لم يستطع البعض الآخر التوفيق بين فَدَاحة الخسائر وغموض المكتسبات، فلجأ إلى نظريات المؤامرة، ومفادها أن: رسالة الزعيم مشفّرة؛ لا يستطيع حلّ شيفرتها إلّا أصحاب الحلّ والعقد. بينما ذهب آخرون إلى أنه "قصد عكس ما قاله"، فـ"رَمْيُ السلاح" معناه التمسك به، و"وقف القتال" معناه المضي قُدُماً فيه.

إلّا إن رسالة الزعيم ليس بها شيفرات، ولم تقصد عكس ما قالته. إنها ببساطة تدعو إلى السلام القائم على "الأخوة الكردية التركية"، منذ أن شارك الكرد المروانيون بطريقة حاسمة إلى جانب القائد ألب أرسلان السلجوقي التركي في هزيمة البيزنطيين وفتح أبواب الأناضول في معركة "ملاذكرد" عام 1071. وكان من نتائج هذا التحالف أن أعلن أحمد سنجر (1086-1118)، حفيد ألب أرسلان، تأسيس مقاطعة "كردستان". لكن الزعيم في رسالته يرفض فكرة دولة قومية كردية، أو إقليماً كردستاني فيدرالياً، أو حكماً ذاتياً، أو "حلولاً ثقافية"، ويرى أن العالم قد تجاوز هذه الطروحات، وأن الحلّ هو في بناء "المجتمعات الديمقراطية"، وعلى الكرد والأتراك النضال معاً من أجل تحقيق ذلك. ومن المفيد في هذا السياق الإشارة إلى خريطة التركي محمود الكاشغري التي تعود إلى عام 1072، ويوضح فيها "أرض الأكراد"، في الموقع الجغرافي ذاته الذي يوجد فيه الكرد اليوم.

غالباً، لا تهتم السيدة بمعرفة ما تعنيه "المجتمعات الديمقراطية"، فـ"كردستاذ"ها واضحة كالشمس في كبد السماء: حاضرة في وقفتها، تصفيقها، زيّها، زغاريدها، حماسها؛ حاضرة في اتخاذها قرارَ مشقّة حضور مؤتمر صحفي؛ حاضرة في الجَمْر الذي كانت تجلس عليه، في ابتسامتها العريضة، وهي تشاهد بعد طول انتظار الزعيمَ على الشاشة؛ حاضرة في تَرْبِيْتِها على الأكتاف؛ تُطَمْئن، تُؤكّد، تُوقِن بأنها "كردية"، وأن "كردستاذ"ها في القلب قبل أن يكون كياناً بحدود جغرافية.

لكن كرداً آخرين، بكوا في ذلك اليوم. كان الحدث أكبر من طاقتهم على الاحتمال. ففكرة "كردستان" الكبرى التي ظنّوا أنهم رضعوها مع حليب أمهاتهم، بَدَت أبعد ما تكون عن التحقيق، منذ أن دعا إلى ذلك الشاعر أحمد خاني في قصيدته المشهورة قبل أربعة قرون؛ وبعد أكثر من مئة سنةٍ من محاولة طمس هويتهم بنعتهم أنهم "أتراك الجبال" إبّان سردية الدولة القومية التركية، وبـ"البويجية" إبّان سردية الدولة القومية العربية. فشلت السرديتان، وبقي الكرد، بل وازدادوا قوة بفضل حركتهم السياسية المدنية.

لم يكن الكرد وحدهم مَنْ بكى. سبقهم الأتراك إلى ذلك قبل أربعة أشهر، عندما طلب دولت بهتشلي القومي المتشدد، في كلمة طويلة من داخل قاعة مجلس الأمة التركي الكبير (البرلمان)، في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2024، من عبد الله أوجلان إعلان حلّ حزب العمال الكردستاني وإلقاء السلاح مقابل العفو المشروط عنه، داعياً إلى إطلاق عملية سلام ومصالحة واسعة في البلاد. وقتها بكى القوميون الأتراك أيضاً، فقد كان خطابه تاريخياً، يتجاوز الخطوط الحمراء التي اعتادوها، وقد يكسر ذلك الصدع بين المجتمع التركي والكردي، ويؤدي إلى تغيير واسع في تشكيل الكتل الانتخابية في البلاد.

لكن، لماذا أطلق بهتشلي مبادرته هذه؟

قبل أشهر من سقوط الأسد، كان واضحاً تزايد خشية الرئيس رجب طيب أردوغان وحليفه بهتشلي، من عواقب الحرب التي تخوضها إسرائيل في غزة ولبنان، والفوضى التي قد تحدثها في الشرق الأوسط، لا سيما وأن الكرد كانوا قد بدأوا يستعدون للاستفادة من الفراغ الذي تركه تراجع نفوذ إيران في سوريا، وانهيار حزب الله أمام الضربات الإسرائيلية المتتالية. وفي كلمته في البرلمان، أثنى بهتشلي ولأول مرّة على التنوع الذي كان في الدولة العثمانية، رغم أن القوميين الأتراك دأبوا تاريخياً على عدم الاعتراف بذلك. وسَرَت في أوساط القوميين حينه أن بهتشلي أقدم على هذه الخطوة استجابة لتغير موازين القوى بسبب الحرب الإسرائيلية، وقطع الطريق على أي سيناريو قد تفقد فيه تركيا النفوذ في سوريا، أو ربما وفي سيناريو أسوأ، قد تضيع فيه أراضٍ تركية.

ولكن يبدو أن الأمر أعقد من ذلك. ففي أكتوبر/تشرين الأول عندما أطلق دعوته، لم يكن بهتشلي يتوقع سقوط الأسد في التوقيت الذي سقط فيه، إلّا أن الضرورة دفعته إلى طرح عملية السلام في تركيا لتجنب "الكارثة الاستراتيجية" المحتملة في سوريا. وقد رأى بهتشلي، ومن خلفه أردوغان، أن تركيا تحتاج إلى إقناع الكرد الذين باتوا أكثر جرأةً لا سيما في سوريا، بأن أفضل خيارٍ لهم هو التحالف مع الأتراك.

المبادرة يكتنفها الغموض

ومنذ ذلك اليوم، ما زلنا نتناقش حول أبعاد الكلمة التي ألقاها بهتشلي، ونتابع الخطوات التي أُتخِذت بعد ذلك، بكثير من الغموض؛ لأن السلطات التركية غير شفافة تجاهها. وثمة أسئلة مهمة لا تزال تطرح نفسها حتى بعد قراءة رسالة أوجلان: هل عملية السلام بدأت حقاً؟ هل تفاوضَ على الخطوات التالية أم لا؟ وما هي هذه الخطوات؟ وإذا كانت عملية السلام قد بدأت فعلاً، فلماذا تبدو وكأن بهتشلي هو صاحبها ومحرّكها الوحيد، رغم أنه على فراش الموت؟ ولماذا يحرص أردوغان لدى الحديث عن هذه العملية، أن يكون كلامه مقتضباً؛ ويستخدم عبارات عامة ومحايدة؟ لماذا لا يُظهر أي التزام علني بالعملية؟ لماذا تتحدث تركيا عن انفراج مع "الكرد"، بينما تضغط عليهم من طرف آخر: تعزل الساسة الكرد من الإدارات المحلية، وتضغط على قوات سوريا الديمقراطية (قسد) عسكرياً؟ والأهم من كل ذلك: هل هو حقاً بداية حلّ تاريخي؟

إذاً، على الرغم من ذهاب التحليلات إلى ربط عملية السلام مع التطورات في سوريا، إلّا أن تسلسل خطوات بدء الانفتاح، لا تتطابق مع ذلك. والإصرار على هذا الربط، قد يحول دون رؤية الدوافع الأكثر براغماتية وحيوية بالنسبة إلى أردوغان.

ويمكن اختصار أهداف/توقّعات أردوغان من هذه العملية في ثلاث نقاط:

الهدف الأول: يحتاج أردوغان إلى قرار إجراء انتخابات مبكرة، كي يتمكن من الترشح مجدداً إلى الانتخابات الرئاسية. فبعد انتخابه ثلاث مرات، يُحظر عليه دستورياً الترشح لمرة رابعة في انتخابات 2028، إلّا عن طريق تعديل دستوري أو إجراء انتخابات مبكرة. ويبدو أن الانتخابات المبكرة هو الأسهل كخطوة أولى، لكن موازين القوى الحالية داخل البرلمان لا تسمح لحزب "العدالة والتنمية" بتمرير القرار. أمّا إذا تعاون نوّاب حزب المساواة والديمقراطية (DEM)، فإن أزمة أردوغان يمكن حلّها. ويبدو أن هذا الهدف متفق عليه ما لم يحدث انهيار في عملية السلام.

الهدف الثاني: هو خشية أردوغان من مرشح الحزب الجمهوري الذي سينافسه في الانتخابات الرئاسية. والمرشحون المحتملون للرئاسة هم: أكرم إمام أوغلو (جمهوري)، وهو رئيس بلدية إسطنبول، ومنصور يافاش (جمهوري بتوجهات قومية)، وهو رئيس بلدية أنقرة، ثم أوزغور أوزيل، زعيم الحزب الجمهوري، وأخيراً أوميت أوزداغ، زعيم حزب "النصر" القومي المتطرف، وقد اعتقلته السلطات التركية أخيراً بتهمة الحض على الكراهية. لذلك يسعى أردوغان إلى تفتيت صفوف المعارضة قدر الإمكان، ودفعها إلى الاقتتال الداخلي. ويأمل أن يزج بأبرز المرشحين، أكرم إمام أوغلو في السجن، ليمهّد الطريق أمام المرشحين المتبقين الثلاث للدخول في منافسة وتفتيت الأصوات. ففي حالة وفاة بهتشلي، قد يقنع أردوغان منصور يافاش الانتقال إلى صف القوميين، واستلام زعامة الحركة القومية. وسيلجأ أردوغان إلى إقناع حزب المساواة والديمقراطية (DEM) بتقديم مرشح كردي قوي، على الأقل في المرحلة الأولى من الترشيحات، وذلك كي يدفع بأصوات الناخبين إلى التشتت على أساس عرقي. وإذا استطاع أردوغان المضي قُدُماً في عملية السلام، فإن أصواتاً كردية كثيرة ستذهب إليه في نهاية الأمر.

الهدف الثالث: يسعى أردوغان إلى الضغط على حزب المساواة والديمقراطية (DEM) لدعمه في مشروع تعديل الدستور، الذي يهدف أساساً إلى السماح بإمكانية انتخاب الرئيس إلى الأبد، وألّا يكون حاجز الـ50٪ شرطاً للفوز. ورغم أنه من المستبعد أن يوافق حزب (DEM) على ذلك، لكن إن حصل ووافق، فإن تركيا ستتحول إلى نسخة روسية في الحكم، وستظل هذه الوصمة تلاحق الكرد لفترة طويلة قادمة.

إن كان الأمر كذلك، لماذا يبدو أردوغان متردداً تجاه العملية؟ يبدو من الواضح أن أردوغان قد خطط تماماً لذلك مستفيداً من الدروس والتجارب التي تعلّمها إبّان عملية السلام في 2013-2015. والدرس الأول هو أنه لا يمكن

تحقيق النجاح في الانفتاح على الكرد، إذا وَاجَهتْهُ معارضةٌ قومية تركية متماسكة. فعلى الرغم من أن الأحزاب القومية التركية تشكّل 20٪ من الأصوات في الانتخابات، إلا أن الخطاب القومي قادر على التعبئة بما يفوق ثقله الانتخابي. والدرس الذي تعلّمه أردوغان في تلك التجربة، أنه ينبغي تفكيك صفّ القوميين الأتراك، لإنجاح العملية.

أما الدرس الثاني، فهو السلوك الذي ينبغي أن تنتهجه الحكومة في أثناء عملية التفاوض. فقد تعلم أردوغان من تجربة 2013-2015، أن انخراط الحكومة العلني في التفاوض، سيرتدّ سلباً، وقد يتسبب في فشل العملية. ومن اللافت للنظر، أن حزب "الحركة القومية" الذي كان أحد أهم أسباب فشل عملية السلام في 2013-2015، هو من أهم الداعمين في عملية السلام الجديدة، رغم أنه لا يزال غير واضح كيف استطاع أردوغان أن يقنع بهتشلي أن يكون هو من يُطلق صافرة البداية.

ويبذل أردوغان جهداً استثنائياً، كي لا يظهر بأنه منخرط في العملية أو رافضاً لها. ففي عملية السلام الجديدة، يتبع تكتيكاً دقيقاً: يظهر وكأنه غير مستعدٍّ للتصالح، مع الاستمرار في التفاوض؛ أي أنه يتبع سياسة "العصا والجزرة" مع حزب (DEM)، وهذا ما يمنحه اليد العليا في المفاوضات. وستؤدي في نهاية المطاف، إلى تقسيم الكرد؛ قسم يقبل التفاوض، وآخر يرفضه. وسيصب ذلك في مصلحة أردوغان ليقول لجمهوره من القوميين: انظروا إلى الكرد الذين يرفضون التفاوض. كما أن اتّباع سياسة "اللّين المتشدد" بتبادل الأدوار بينه وبين بهتشلي، سيربك صفوف الناخبين المعارضين والمؤيدين الذين سيشعرون بالحيرة تجاه السلوكيات المتناقضة التي تتخذها الحكومة؛ فهي تتفاوض وفي الوقت ذاته تقمع. ومن شأن ذلك أيضاً أن يخلق البلبلة في صفوف الحزب الجمهوري، وعدم قدرته على اتخاذ موقف واضح من العملية: فإذا أعلن صراحةً تأييده للعملية الجديدة، سيُتهم بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني، ومحاولة تقسيم الدولة، وإذا اتّخذَ موقفاً متحفظاً، فسيُتَّهم بالوقوف عائقًا في وجه السلام وعرقلة العملية. وإذا دعم العملية، سيخسر أصوات القوميين المتشددين والقوى اليمينية الوسطية؛ وإذا لم يدعمها، سيفقد بعض الأصوات الكردية. وكلما ازداد تخبطه في هذا الوضع، ترسّخ الانطباع بأنه حزب "لا يجيد الإدارة، ولا يصلح للحكم."

وأردوغان سيكون هو الفائز مهما كانت النتيجة. فإذا ما سارت الأمور بسلاسة وحلّ حزب العمال الكردستاني نفسه، فإنه سيزعم أن الفضل في إنهاء تمرد دام 40 عاماً يعود إليه، وسيدخل الانتخابات القادمة في مواجهة معارضة ضعيفة. وفي حال لم تسر الأمور كما هو مخطط لها، فإنه سيبدو قوياً من خلال تضييق الخناق على المعارضة، وملاحقة القوات الكردية في سوريا.

لقد امتنع أردوغان طوال هذه الفترة عمداً عن تولّي دور مباشر في العملية، تاركاً الساحة لبهتشلي، وذلك للفصل بين مستقبله السياسي ومجرى المفاوضات. وإذا صحّ هذا الاستنتاج، فهذا يعني أن عملية "الانفتاح" على الكرد، ليس مجرد مناورة سياسية، بل مبادرة أوسع تقودها الدولة. وقد عبّر عن ذلك بصورة غير مباشرة نائب رئيس حزب "العدالة والتنمية"، أفكان علاء، عندما قال "إن جوهر نداء [أوجلان] هو أن يلقي التنظيم السلاح، ويحل نفسه، لكننا ننظر أيضاً إلى ما سينتج عن ذلك." فالأمر لا يتعلق فقط بإلقاء السلاح، بل يكتنفه أيضاً مدى إمكانية تحقيق ذلك. فتحقيق النتائج المطلوبة لا يزال أمراً غير مؤكد، ويحتاج إلى مبادرة أوسع لضمان نجاحه.

لكن لماذا أصلاً سيتخلى حزب العمال الكردستاني عن سلاحه؟

بعد تأسيسه في نوفمبر 1978، بدأت قيادة حزب العمال الكردستاني بنقل نشاطه خارج تركيا، وانتقلت إلى سوريا في بداية عام 1979، مستفيدةً من ظروف إقليمية سمحت له بتأسيس قاعدة عمليات خارج نطاق الضغط التركي. وكان هذا التحوّل جزءاً من استراتيجية الحزب لتأمين بيئة أكثر أماناً واستقراراً لاستمرارية النضال الكردي. ويعني ذلك عملياً، أن الحزب وُلِدَ تركياً، لكنه ترعرع ونما سورياً. أردوغان وبهتشلي يدركان ذلك.

عندما انسحب نظام الأسد من مناطق بشمال شرق سوريا في بدايات الحرب الأهلية، استطاع أبناء المنطقة، بمختلف مكوّناتهم، وبقيادة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، ومجلس سوريا الديمقراطي (مسد)، تأسيس كيان أشبه بدويلة لها هياكلها العسكرية والإدارية والقضائية. واستطاعت "قسد" و"مسد" أن تحكم ولأول مرة المنطقة ذاتياً. وتمكنت من توطيد سيطرتها على الأرض وإضفاء الشرعية على سلطتها من خلال مؤسسات الإدارة الذاتية. وفي أثناء حربها مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ترسّخ دورها بوصفها فاعلاً إقليمياً رئيسياً، وضمَنَتْ أيضاً الدعم الدولي عسكرياً، وفي أحيان كثيرة سياسياً. وعرفت "قسد" سريعاً المزايا الاستراتيجية لبناء الدولة والدبلوماسية وإقامة التحالفات. وبعد 30 عاماً من القتال المسلح، وآلاف القتلى، بات حزب العمال الكردستاني ابناً شرعياً للمنطقة التي ترعرع فيها، ويجد أنّ مستقبل شمال شرق سوريا يستحق أن يضحّي الحزب بحلّ نفسه، ويفتح الطريق كاملاً أمام "قسد" ككيان بتوجهات سورية، فذلك أكثر صواباً استراتيجياً.

لقد كان للقضية الكردية دائماً بُعداً جيوسياسياً. وكلّما أَمْعنت الدول التي تسيطر على كردستان في قمع الكرد، استطاعوا التحوّر والتكيف؛ فقد تحوّلت قضيتهم القومية من التمثيل السياسي والثقافي، إلى قضية أمن إقليمي، ولم تعد قضية الكرد تنحصر في مسائل الهوية وحقوق الأقليات، بل أصبحت مسألة إقليمية، تشكل ديناميكيات القوى الأوسع في الشرق الأوسط، وتتأثر بها.

مع ذلك، لا يزال مستقبل شمال شرق سوريا غير واضح. إذْ أنّ قوات سوريا الديمقراطية لا تزال تتصدى يومياً لهجمات "الجيش الوطني السوري" الذي يعمل وكيلاً لتركيا. ولن تخفّف أنقرة هذا الضغط، إلّا إذا نجحت "عملية السلام" مع حزب "العمال الكردستاني". حينها، قد تصبح تركيا أكثر استعداداً لتلطيف موقفها تجاه "قسد"، وتعيد النظر في مخاوفها من أن حكم الكرد السوريين للمنطقة يشكل تهديداً وجودياً على أمنها القومي. ولكي تغيّر تركيا موقفها، يجب أن يكون هناك فصل واضح بين "قسد" و"مسد" من جهة، وحزب العمال الكردستاني من جهة أخرى، وحلّه وتقديم ضمانات بأن الحدود الحالية ستظل من دون تغيير. كما أن إشراك الكرد في هيكلية الحكم في سوريا أو استبعادهم، يُعدّ عاملاً حاسماً في تشكيل ميزان القوى الإقليمي، لا سيّما في التأثير في ديناميكية العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية التي لا تزال حذرة من توسع نفوذ أنقرة في المنطقة. ومن دون اندماج الكرد في العملية السياسية، لن تشهد سوريا استقراراً على المدى البعيد.

وأردوغان يدرك أن "القضية الكردية" داخل تركيا، لم تعد مسألة اعتراف بالحقوق الثقافية أو التمثيل السياسي، بل باتت تتعلق بالتموضع الاستراتيجي والأمن الإقليمي. وقالت الباحثة التركية آرزو يلماظ، إن عملية السلام الحالية لم تعد "مبادرة سلام تقليدية تهدف إلى حل المظالم التاريخية؛ بل هي عملية بناء تحالفات، حيث تُملي التحالفات الإقليمية وميزان القوى إطار المشاركة."

في هذا السياق، يمكن فهم مضمون رسالة أوجلان. فالرؤية التي يقدمها، تحاول أن تخرج "القضية الكردية" من إطارها القومي الضيق، إلى قضية بناء "مجتمع ديمقراطي"، وكان هذا واضحاً في الرسالة إلى وجهها صلاح دمرتاش إلى الكرد والأتراك عموماً. ويقول فيها:

> لا تخَفْ من السلام ولا من المصالحة يا أخي. لا تخف من تكاتف التركي والكردي معاً لجعل تركيا أقوى. لا تخف من دعم أي خطوة تنقل المنطقة إلى السلام. لا تخفْ، حتى نستطيع هذه المرة إسكات الأسلحة وإفساح المجال للسياسة كي تتحدث. وبالنضال السياسي فلنتغلّب سوياً على الفقر والبطالة والجوع والظلم وعدم المساواة. ولْنسعَ إلى توجيه المليارات التي تُنفَق على الحرب نحو الشعب مباشرةً. ولا ننسَ أن السلام يعني أيضاً الخبز والعمل والرزق.

أردوغان ليس ديمقراطياً إلّا بمقدار ما تخدم في ضبط معارضيه، وهو أيضاً ليس قومياً إلّا بمقدار ما تجلب من أصوات إلى صناديق الاقتراع. الإسلاميون لا يؤمنون بالديمقراطية ولا بالقومية. مع ذلك، سيضطر أردوغان، إذا

نزع سلاح حزب "العمال الكردستاني"، إلى إطلاق سراح الآلاف من الساسة الكرد من السجن، والسماح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية، طالما أن هذه المشاركة لا تصب في مصلحة معارضيه، ولا تناقض أجندته. ودمرتاش يدرك ذلك، فالنبرة العامة في رسالته أنه يدعو إلى الصبر والإصرار، إذْ أن السلام والمجتمع الديمقراطي لا يأتي دفعة واحدة، ويدرك أيضاً مشقة الطريق الطويلة إلى إقناع الأتراك بأن الكرد رصيد في تركيا، وليسوا تهديداً لها. ويحاول أن يوضح أن عملية السلام هذه ينبغي أن تنتقل من عملية تتمحور حول العنف، إلى عملية تتمحور حول السياسة والقانون.

وسيجد الكرد في سوريا أنهم مضطرون إلى خوض هذه الرحلة الشاقة أيضاً في إقناع الآخرين بأنهم رصيد، وليسوا تهديداً، وأنه يمكن بناء منطقة، إقليم، دولة، سلميِّة سعيدِة مزدهرة، وأنّ تنوّع الهويات إغناءٌ، وإنكارها إفقارٌ ومضيعة. ومهما يكن من أمر "عملية السلام" التي أطلقها بهتشلي وأوجلان؛ فقد تفشل وقد تنجح، لكن المؤكد أن "قضية الكرد" لم تعد مجرد تطلّعات قومية، بل عاملاً حاسماً في بناء مجتمع رفاه متصالح مع نفسه.

السيدة الكردية الريفية في المؤتمر الصحفي كانت تعرف بغريزتها التي عجنتها مئات سنوات الكفاح، أن المغزى ليس في مضمون الرسالة؛ المغزى في الصورة الأكبر، العملاقة.

Is a New Horizon Emerging for Kurds in Syria?

Rashad Abdul Qader – Syria
North Press
7 March 2025

That elderly Kurdish woman sitting in the second row didn't seem to care about the dozens of journalists gathered in the conference hall of a hotel near Taksim Square in Istanbul. Nor did she pay much attention to the seven speakers seated on the stage, or the hundreds of others crowded into the unusually warm Thursday atmosphere on February 27, 2025. None of that mattered to her. She knew what she wanted. Her eyes were fixed on the giant screen behind the long row of speakers from the Equality and Democracy Party (DEM). She adjusted her posture, leaning left once, then right, as if sitting on hot coals.

The woman appeared to be in her seventies, wearing a sleeveless white woolen jacket and a white headscarf that covered her mouth. But when her enthusiasm overcame her restraint, she pushed it aside and let out a zaghrouda—a trill—perhaps out of season, maybe to celebrate the speaker who had just greeted the audience in Kurdish. She clapped before anyone else and stopped after everyone else, urging the speakers to press forward, to skip the interruptions and introductions, and reach the climactic moment she awaited with barely contained impatience.

This conservative Kurdish woman, dressed in her rural attire, likely didn't understand politics. She probably didn't grasp concepts like "strategy," "realistic socialism," "capitalism," "extreme nationalism," "federalism," "self-governance," or the "cultural solutions" that the leader Abdullah Öcalan spoke of in a letter read aloud in Turkish and Kurdish. Yet, she stood up and trilled—louder this time—when Öcalan's image appeared on the giant screen.

Deep down, her instinct told her these were mere concepts, minor details compared to the reality of the leader who sat there in the center of the image, in flesh and blood, carrying a message he had written by hand. He looked straight into the camera lens without hesitation or ambiguity, after 26 years as a prisoner on the isolated İmralı Island, preceded by 20 years as a refugee in Syria fleeing arrest, and before that, 10 years earlier, when the idea of "Kurdistan" first took shape in his mind in 1969. This man had spent 56 of his 76 years chasing a dream he was now entirely abandoning, without conditions.

She clapped for a long time, as did many others in the press conference hall. Some were utterly stunned by the content of Öcalan's letter, which they had just heard, but the woman waited,, until the final moments of the conference to express her gratitude to the DEM party representatives. She patted their shoulders, acknowledging their management of this complex process, originally launched by Devlet Bahçeli, leader

of the Nationalist Movement Party (MHP), last October. Bahçeli now lay in a hospital, hovering between life and death.

For her, there was no distinction between "the cause" and "the leader"—they were one and the same. But other supporters struggled to comprehend what had happened: Had Öcalan truly abandoned "the Kurds and Kurdistan"? What had he agreed to in this reconciliation process? Had everything been for naught? More than 50,000 dead, roughly $450 billion in expenses, and about 14% losses in Turkey's GDP—some couldn't reconcile the enormity of the losses with the ambiguity of the gains. They turned to conspiracy theories: the leader's message was coded, decipherable only by the elite decision-makers. Others argued he "meant the opposite of what he said"—that "laying down arms" meant clinging to them, and "stopping the fight" meant pressing forward.

But Öcalan's message contained no codes and didn't imply the opposite of what it stated. It simply called for peace based on "Kurdish-Turkish brotherhood," harking back to when the Marwanid Kurds decisively fought alongside the Seljuk Turkish commander Alp Arslan to defeat the Byzantines and open the gates of Anatolia at the Battle of Manzikert in 1071. One outcome of that alliance was Ahmad Sanjar (1086–1118), Alp Arslan's grandson, declaring the establishment of a "Kurdistan" province. Yet, in his letter, Öcalan rejected the idea of a Kurdish nation-state, a federal Kurdistan region, self-governance, or "cultural solutions." He argued that the world had moved beyond such proposals and that the solution lay in building "democratic societies," with Kurds and Turks struggling together to achieve it. In this context, it's worth noting the map by the Turkish scholar Mahmud al-Kashgari from 1072, which marks "the land of the Kurds" in the same geographic location where Kurds live today.

The woman likely didn't care to understand what "democratic societies" meant. For her, "Kurdistan" was as clear as the sun in the sky: present in her stance, her applause, her attire, her trills, her fervor; present in her decision to endure the hardship of attending a press conference; present in the coals she sat upon, in her wide smile as she finally saw the leader on the screen after a long wait; present in her pats on the shoulders—reassuring, affirming, certain that she was "Kurdish," and that "Kurdistan" lived in her heart before it was a entity with geographic borders.

But other Kurds wept that day. The event was too much for them to bear. The grand idea of "Kurdistan" they thought they'd imbibed with their mothers' milk seemed farther from realization than ever—since the poet Ahmad Khani called for it in his famous poem four centuries ago, and after over a hundred years of their identity being erased, labeled "mountain Turks" under the Turkish nationalist narrative, or "Bouyjiya" [*offending phrase in the Syrian accent meaning "shoe polishers"*] under the Syrian Arab nationalist one. Both narratives failed, and the Kurds endured, growing stronger through their civil political movement.

The Kurds weren't the only ones who cried. Four months earlier, Turks had wept too, when the hardline nationalist Devlet Bahçeli, in a long speech from the Grand National Assembly of Turkey on October 22, 2024, called on Abdullah Öcalan to dissolve the Kurdistan Workers' Party (PKK) and lay down arms in exchange for a conditional pardon, advocating for a broad peace and reconciliation process in the country. Nationalists wept then too, for his speech was historic, crossing red lines they were accustomed to. It might bridge the divide between Turkish and Kurdish societies and lead to a sweeping shift in Turkey's electoral blocs.

But why had Bahçeli launched this initiative?

Months before Assad's fall, it was evident that President Recep Tayyip Erdoğan and his ally Bahçeli were increasingly wary of the fallout from Israel's wars in Gaza and Lebanon, and the chaos they could unleash in the Middle East. This was especially true as Kurds began preparing to capitalize on the vacuum left by Iran's waning influence in Syria and Hezbollah's collapse under successive Israeli strikes. In his parliamentary speech, Bahçeli—for the first time—praised the diversity of the Ottoman Empire, despite Turkish nationalists historically refusing to acknowledge it. Among nationalists, it was whispered that Bahçeli took this step in response to shifting power dynamics due to the Israeli war, to preempt any scenario where Turkey might lose influence in Syria—or, in a worst-case scenario, lose Turkish territory.

But the matter seems more complex. When Bahçeli made his call in October, he didn't anticipate Assad's fall at the precise moment it occurred. Yet, necessity drove him to propose the peace process in Turkey to avert a potential "strategic disaster" in Syria. Bahçeli, and Erdoğan behind him, saw that Turkey needed to convince the increasingly bold Kurds—especially in Syria—that their best option was an alliance with the Turks.

The Initiative Shrouded in Ambiguity

Since that day, we've continued to debate the implications of Bahçeli's speech and track the subsequent steps, shrouded in much ambiguity due to the Turkish authorities' lack of transparency. Key questions persist even after Öcalan's letter: Has the peace process truly begun? Have the next steps been negotiated? What are those steps? If the peace process has started, why does it seem like Bahçeli is its sole architect and driver, despite being on his deathbed? Why does Erdoğan, when addressing the process, keep his remarks brief, using vague, neutral phrases? Why doesn't he show any public commitment to it? Why does Turkey speak of a breakthrough with "the Kurds" while simultaneously pressuring them—isolating Kurdish politicians from local administrations and militarily pressuring the Syrian Democratic Forces (SDF)? Most importantly: Is this truly the start of a historic resolution?

Thus, while analyses link the peace process to developments in Syria, the sequence of steps initiating this opening doesn't fully align with that narrative. Insisting on this connection might obscure the more pragmatic and vital motives driving Erdoğan.

Erdoğan's goals or expectations from this process can be summarized in three points:

First Goal: Erdoğan needs a decision for early elections to enable him to run for president again. Having been elected three times, he's constitutionally barred from a fourth term in 2028 unless through a constitutional amendment or early elections. Early elections seem the easier first step, but the current parliamentary balance doesn't allow his Justice and Development Party (AKP) to pass such a decision. If DEM party deputies cooperate, Erdoğan's dilemma could be resolved. This goal appears agreed upon unless the peace process collapses.

Second Goal: Erdoğan fears the Republican People's Party (CHP) candidate who will challenge him in the presidential race. Potential candidates include Ekrem İmamoğlu (CHP), Istanbul's mayor; Mansur Yavaş (CHP with nationalist leanings), Ankara's mayor; Özgür Özel, CHP leader; and Ümit Özdağ, leader of the far-right Victory Party, recently arrested for inciting hatred. Erdoğan seeks to fragment the opposition as much as possible, pushing it into internal conflict. He hopes to imprison İmamoğlu, paving the way for the remaining three to compete and split votes. If Bahçeli dies, Erdoğan might convince Yavaş to join the nationalists and lead the MHP. He'd also push the DEM to field a strong Kurdish candidate, at least in the initial nomination phase, to ethnically divide voter support. If he advances the peace process, many Kurdish votes could ultimately go to him.

Third Goal: Erdoğan aims to pressure the DEM to support a constitutional amendment allowing a president to be elected indefinitely without the 50% threshold. Though unlikely, if the DEM agrees, Turkey could resemble Russia's governance model, and the Kurds would bear that stigma for years.

If so, why does Erdoğan seem hesitant about the process? It's clear he meticulously planned this, drawing on lessons from the 2013–2015 peace process. The first lesson: success with the Kurds is impossible if faced with cohesive Turkish nationalist opposition. Though nationalist parties hold 20% of the vote, their rhetoric can mobilize beyond their electoral weight. Erdoğan learned he must dismantle the nationalist front to succeed.

The second lesson: the government's negotiation approach. From 2013–2015, he realized overt government involvement backfires and risks failure. Notably, the MHP, a key reason for the earlier process's collapse, is now a major supporter of the new one—though it's unclear how Erdoğan convinced Bahçeli to kick it off.

Erdoğan takes extraordinary care to neither appear engaged in nor opposed to the process. In this new peace effort, he employs a precise tactic: seeming unready for reconciliation while continuing negotiations—using a "carrot-and-stick" approach

with the DEM, giving him the upper hand. This will ultimately divide the Kurds: some will accept talks, others reject them. This benefits Erdoğan, allowing him to tell his nationalist base: "Look at the Kurds refusing to negotiate." His "tough softness" strategy, alternating roles with Bahçeli, confuses both opposition and supporters, who grapple with the government's contradictory behavior—negotiating yet repressing. This also disorients the CHP, unable to take a clear stance: supporting the process risks accusations of collaborating with the PKK and dividing the state; caution risks charges of obstructing peace. Backing it loses hardline nationalist and moderate right-wing votes; opposing it loses some Kurdish votes. The more the CHP flounders, the stronger the perception it's unfit to govern.

Erdoğan wins either way. If the PKK disbands smoothly, he'll claim credit for ending a 40-year insurgency, facing a weakened opposition in the next election. If it falters, he'll appear strong by cracking down on the opposition and targeting Kurdish forces in Syria.

He's deliberately avoided a direct role, leaving the stage to Bahçeli, separating his political future from the talks' outcome. If this holds, the "Kurdish opening" isn't just a political maneuver but a broader state-led initiative. AKP deputy chairman Efkan Ala indirectly hinted at this, saying, "The essence of [Öcalan's] call is for the organization to lay down arms and dissolve, but we're also looking at what comes next." It's not just about disarmament but whether it's achievable—a broader effort is needed for success.

Why Would the PKK Lay Down Arms?

Founded in November 1978, the PKK began shifting operations outside Turkey in early 1979, moving to Syria to exploit regional conditions, establishing a base beyond Turkish pressure. Born in Turkey, it grew and matured in Syria. Erdoğan and Bahçeli know this.

When the Assad regime withdrew from northeast Syria early in the civil war, locals of various backgrounds, led by the Syrian Democratic Forces (SDF) and Syrian Democratic Council (SDC), established a quasi-state with military, administrative, and judicial structures. For the first time, the SDF and SDC governed autonomously, consolidating control and legitimacy through self-administration institutions. Fighting ISIS cemented their role as a major regional actor, securing international military—and often political—support. The SDF quickly grasped the strategic advantages of state-building, diplomacy, and alliances. After 30 years of armed struggle and thousands of deaths, the PKK, a legitimate offspring of this region, sees northeast Syria's future as worth dissolving itself for, fully paving the way for the SDF as a Syrian-oriented entity—a strategically sound move.

The Kurdish issue has always had a geopolitical dimension. The more states controlling Kurdistan suppressed the Kurds, the more they adapted. Their national cause evolved from political and cultural representation to regional security. No

longer confined to identity and minority rights, it's now a regional matter shaping—and shaped by—the Middle East's broader power dynamics.

Yet, northeast Syria's future remains unclear. The SDF still faces daily attacks from the Turkish-backed Syrian National Army. Ankara won't ease this pressure unless the "peace process" with the PKK succeeds. Only then might Turkey soften its stance toward the SDF, reassessing fears that Syrian Kurdish governance threatens its national security. For Turkey to shift, the SDF and SDC must clearly separate from the PKK, with the latter dissolving and offering guarantees that current borders won't change. Including or excluding Kurds in Syria's governance is pivotal to regional power balances, especially affecting Turkey's dynamics with the U.S., Israel, and Arab states wary of Ankara's expanding influence. Without Kurdish political integration, Syria won't see long-term stability.

Erdoğan knows the "Kurdish issue" in Turkey is no longer about cultural rights or representation but strategic positioning and regional security. Turkish researcher Arzu Yılmaz notes the current peace process isn't "a traditional initiative to address historical grievances; it's about building alliances, where regional alignments and power balances dictate engagement."

In this context, Öcalan's message makes sense. His vision seeks to lift the "Kurdish issue" from its narrow national frame into one of building a "democratic society." This was clear in a letter, addressed by Selahattin Demirtaş to Kurds and Turks alike:

Don't fear peace or reconciliation, my brother. Don't fear Turks and Kurds uniting to make Turkey stronger. Don't fear supporting any step that brings peace to the region. Don't fear, so we can silence the guns this time and let politics speak. Through political struggle, let's overcome poverty, unemployment, hunger, injustice, and inequality together. Let's redirect the billions spent on war to the people directly. And let's not forget: peace also means bread, work, and livelihood.

Erdoğan isn't a democrat unless it curbs his opponents, nor a nationalist unless it wins votes. Islamists believe in neither democracy nor nationalism. Yet, if the PKK disarms, he'd have to release thousands of Kurdish politicians from prison and allow their political participation—provided it doesn't aid his rivals or contradict his agenda. Demirtaş knows this, urging patience and persistence in his letter's tone. Peace and a democratic society don't come all at once, and he recognizes the long, arduous path to convincing Turks that Kurds are an asset, not a threat. He aims to shift the peace process from violence-centric to politics- and law-centric.

Syrian Kurds will also face this grueling journey, persuading others they're an asset, not a threat—that a peaceful, prosperous region, state, or entity can be built, where diverse identities enrich rather than impoverish. Whether Bahçeli and Öcalan's "peace process" succeeds or fails, one thing is certain: the "Kurdish issue" is no longer just national aspirations but a decisive factor in building a reconciled, prosperous society.

The rural Kurdish woman at the press conference knew instinctively—shaped by centuries of struggle—that the message's content wasn't the point. The meaning lay in the bigger, grander picture.

عن تطبيع الصمود في غزة

بدار سالم – فلسطين
رمّان
١٩ تموز/يوليو ٢٠٢٤

" صمود غزة غيّر العالم." "ما يحدث في غزة ملحمة صمود وبطولة." "إن أبناء غزة يقفون بصمود أسطوري في مواجهة قوى الشر." "ماذا يخبرنا الصمود الأسطوري في غزة." "صمود اسطوري يسبق بشائر نصر قريب." "أسطورة صمود أهل غزة.. معجزة القرن الحادي والعشرين." "رحلة عبر الجحيم: قصة لعائلة تجسد الصمود في قطاع غزة الذي مزقته الحرب."

هذه الخطابات والعناوين من مواقع إخبارية عربية مختلفة تعكس الرواية السائدة عند الحديث عن الحرب على غزة: رواية تحتفي وترفع من قدرة قطاع غزة على الصمود في وجه عنف الحرب الإسرائيلية التي وصلت حصيلة قتلاها إلى أكثر من 37 فلسطيني، إلى مستوى البطولة الأسطورية التي لا تشبه أي بطولة أخرى. مع احتدام الحرب وارتفاع عدد الضحايا، أصبحت سردية الصمود جزءاً من خطاب المقاومة، على اعتبار أن إظهار أي علامة ضعف أمام كل هذا القتل والدمار قد يُرى أنه بمثابة انتصار/ استسلام للعدو. ولكن هذا المنظور غير منصف ومفرط في التبسيط، وهو يتجاهل الضرر الهائل الذي يلحقه بضحايا الحرب ويضيف عبئاً عاطفياً ونفسياً على الذين هم في أمس الحاجة للتعاطف والرعاية والمساعدة والدعم. هذا المقال يتحدى السرد السائد حول الصمود وينظر في قيمة وتكلفة القدرة على الصمود، وكيف يمكن لإضفاء طابع رومانسي على القدرة على الصمود للتوافق مع معيار "الضحية الصامدة" المثالي يمكن أن يحجب إنسانية الضحايا ويفرض توقعاً غير واقعي وعبئاً إضافياً على الذين يعيشون إبادة جماعية بالفعل.

نقد الصمود

دخل مصطلح الصمود resilience إلى اللغة الإنجليزية في أوائل القرن السابع عشر الفعل اللاتيني resilire، ويعني الارتداد، حيث تم استخدامه بالبداية المصطلح لوصف خاصية في نوع من الأخشاب كانت قادرة على استيعاب الأحمال المفاجئة والشديدة دون أن تنكسر. مع الوقت، تطور استخدام المصطلح في المجالات البيئية وعلم النفس. في الدراسات البيئية تم استخدام "الصمود" لوصف قدرة النظام البيئي على استيعاب الاضطرابات دون الانهيار والاحتفاظ ببنيته ووظائفه الأساسية. في علم النفس، يتم استخدام "الصمود" للإشارة إلى قدرة الفرد على التعافي من الصدمات. بمرور الوقت، أصبحت العبارة أكثر شمولية وتم استخدامها بشكل أوسع وأكثر تجريداً قبل صناع السياسات والأكاديميين للدلالة على الصلابة والقدرة على التكيف في مختلف المجالات من الأزمات الشخصية إلى التعامل مع الحروب والكوارث الطبيعية.

مصطلح "الصمود" هو جذاب بلا شك لأنه يشير إلى قدرة شيء ما أو شخص ما على التعامل مع الصعوبات، التعافي والعودة إلى الحياة الطبيعية بعد مواجهة أمر غير طبيعي أو تهديد غير متوقع. نظرا لهذه الجاذبية، توسع استخدام الصمود في الكثير من جوانب الخطاب الحديث (خلال جائحة كوفيد-19 حيث تم الطلب منا باستمرار الصمود في مواجهة الوباء). ولكن على الرغم من شعبية هذا المصطلح، هناك جدال على تعريف الصمود واستخداماته وفوائده عبر سياقات وتخصصات مختلفة. يرى المنتقدون أن التركيز المفرط على "الصمود" يمكن أن يؤدي إلى الرضا عن النفس، وقبول الصعوبات، تبرير التدابير الاستبدادية أو للحفاظ على الوضع الراهن بدلاً من معالجة المشاكل النظامية التي تخلق الحاجة إلى "الصمود" في المقام الأول.

يجادل البعض بأن "خطاب الصمود" قد يُبقي في الواقع المجتمعات ذات الدخل المنخفض والفئات المهمشة في حالة تدهور. من خلال تعزيز القدرة على الصمود، فإننا نجازف بالإشارة إلى أن الأشخاص في المجتمعات المحرومة يحتاجون فقط إلى "تعلم كيفية الصمود" في وجه نقص الموارد، أو العنصرية، أو عدم المساواة، على سبيل المثال. وتشير الدكتورة كاثلين إم بايك، أستاذة علم النفس ومديرة المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية للصحة العقلية العالمية في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة في مقال بعنوان "الجانب السلبي لتعزيز

القدرة على الصمود" بأن الإفراط في التركيز على القدرة على الصمود "ينطوي على خطر جعلنا متسامحين دون داع مع الظروف غير الجيدة أو التي تؤدي إلى نتائج عكسية. على المستوى الشخصي، قد تؤدي المرونة المفرطة إلى تشجيع الأفراد على الإذعان للوضع الراهن. في مكان العمل، يمكن أن تعني التسامح مع ظروف العمل السيئة. وعلى المستوى المجتمعي، قد تساعد القدرة على الصمود الأفراد على الهروب من عدم المساواة النظامية، ولكنها لن تفعل الكثير لتغيير الصورة الكبيرة."

الصمود كمقاومة

في السياق السياسي، يستخدم الصمود لوصف استقرار الأنظمة السياسية وقدرتها على التكيف في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية، وهي ضمن هذا السياق والتعريف قد تكون نقطة قوة، وقد تتحول لأداة قمع إذا ما تم استخدامها لتبرير الاستبداد. في السياق السياسي الفلسطيني، تتخذ فكرة الصمود شكلاً أكثر عمقاً وتعقيداً، ويشمل مجموعة من الأفعال والمواقف الهادفة إلى تأكيد الوجود والحقوق في مواجهة الاحتلال والتهجير. الصمود بالنسبة للفلسطينيين (الصمود في هذا السياق يترجم إلى steadfastness) هو أكثر من مجرد البقاء على قيد الحياة، بل يعتبر شكل من أشكال المقاومة الشعبية النشطة وتجسيداً للالتزام بتأكيد الحق في مواجهة الاحتلال والقمع.

تقول كايتلين رايان، في دراسة بعنوان: "الصمود اليومي كمقاومة: نساء فلسطينيات يمارسن الصمود" (جامعة ليمريك/2015) إن الصمود هو شكل من أشكال المقاومة لأنه "لا يعكس العيش مع عدم اليقين، بل يعكس العيش رغم عدم اليقين." الصمود لا يمثل القدرة على العيش رغم الاحتلال فحسب، بل يمثل العيش في تحدي له، من خلال الحفاظ على الهوية والثقافة والارتباط بالأرض في مواجهة المحاولات المستمرة لمحوها. الصمود ضمن هذا السياق يعتبر التزام شخصي وجماعي بالبقاء متجذرين بالأرض ومقاومة الاحتلال من خلال الوجود والازدهار رغماً عنه وتحويل فعل العيش نفسه إلى شكل من أشكال المقاومة.

ضمن السياق الفلسطيني، يظهر الخلاف بين مفهوم الصمود steadfastness ومفهوم الصمود resilience أو ما يتم ترجمته عربياً بالمرونة، وهي ترجمة غير دقيقة. الصمود/المرونة بشكل أساسي تعني أولاً القدرة على التكيف مع الاضطرابات والظروف الجديدة وإيجاد طرق للتعامل مع التغيير، وثانياً، القدرة على التعافي من هذه الاضطرابات واستعادة الشعور بالحياة الطبيعية والاستقرار من خلال تغيير السلوكيات أو الاستراتيجيات للتعامل مع التحديات الجديدة. في المقابل، الصمود ضمن السياق الفلسطيني، يتجاوز مجرد البقاء والتعافي، ولا يقتصر على التكيف مع الظروف بل يتعلق بمقاومتها. ولكن سواء قرر الفلسطيني التكيف مع الواقع أو مقاومته فهذا خياره هو فقط، لأن الصمود يتحول لأداة قمع عندما يتم فرضه أو توقعه.

عندما يتم فرض الصمود كتوقع، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تجريد الشخص من إنسانيته، حيث يتم توصيف الأشخاص الذين يواجهون صعوبات شديدة وكأنهم يمتلكون آليات تكيف خارقة للطبيعة تقريباً، قادرة على تحمل أي مصيبة دون أن تنكسر أو تتأذى. توقع الصمود من الذين يعيشون في مناطق منكوبة أو تحت الاحتلال يفرض سردًا جامد يتجاهل تعقيدات الفرد النفسية والعاطفية ويحرمهم من كامل انسانيتهم، ويقدمهم كأجساد خالية من مشاعر الألم والضعف، شخصيات ورقية، أو نماذج جاهزة للتأقلم مع أي مشكلة أو حرب، وهذا لا يجردهم من إنسانيتهم فقط، بل يعفي من وَضعهم في هذه المحنة من المساءلة، ويمنعهم من انتقاد فساد الأطراف والمشاريع القمعية والاستعمارية التي تستفيد من معاناتهم.

التكلفة

"مش صابرة ولا صامدة، قرفانة من الحر والبعوض وبدنا هاي الحرب تخلص." "غزة مش صامدة غزة مدمرة ومجبرة على الصمود ولكن السقوط الكبير قادم." غزة مش صامدة، غزة انتكبت." "أنا مش صامدة أنا بس بحب غزة."

"غزة مش صامدة" هذا النفس تم تردد صداه في هذه التغريدات من غزة يجسد رفضاً لخطاب الصمود الذي فرض عليهم. في الوقت الذي يتم تأطير القدرة على الصمود باعتبارها فضيلة بطولية، بالنسبة لأولئك الذين يعيشون تحت القصف والدمار فإن القدرة على الصمود تمثل عبئاً وليس وسام شرف، فهو يخفي كل المصاعب

التي عليهم التعايش معها ويصورهم ضمن مشهدية البطل الذي يتحمل كل شيء وينهض من وسط الخراب. رواية الصمود قد تحتفي بالقوة والمثابرة التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني، ولكنها في المقابل تخاطر بالتستر على الصعوبات والعنف والظروف غير الإنسانية التي عليهم تحملها، بحيث يطغى الإعجاب بـ الصمود الاسطوري على الأصوات التي لا تريد أن تتحول معاناتها وخساراتها لبطولة.

ظهرت مشاعر مماثلة في أعقاب إعصار كاترينا، في الولايات المتحدة، وطلبت تريسي واشنطن، رئيسة معهد لويزيانا للعدالة، بأن يكف السياسيين ووسائل الاعلام عن الإشارة لضحايا الإعصار باعتبارهم صامدين، لأن هذا يعني أنك لن تفعل شيئاً لتحسين الوضع. وقالت: "لا أريد أن نكون صامدين، أريد إصلاح الأشياء التي خلقت الحاجة للصمود في المقام الأول." ضمن هذا الإطار، فإن القدرة على الصمود ليست رغبة وليست حالة طبيعية، بل استجابة قسرية للاضطرابات والاخفاقات والفساد والظلم.

أدلجة الصمود

"يمكن أن يمثل الصمود بشكل صحيح عمل البقاء في السياقات القمعية والاستعمارية، ويكشف عن المواقف الفاعلة للمجتمعات. ولكن، القدرة على الصمود، باعتبارها جانبًا مزدوجًا للصدمة - أي إذا لم يتعرض المرء لصدمة نفسية، فإنه يتمتع بصمود نفسي ولا يتأثر بالعنف الذي يعيشه - لديها القدرة على تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، لأنها تمثل الفلسطينيين باعتبارهم رعايا بطوليين بحتين، فيما تبقى معاناتهم غير مرئية وغير ممثلة،" كما تشير لمياء مغنية، في مقال لها بعنوان: "ما يتعلق بالصدمة/الصمود والمعاناة النفسية: كيف يمكن إعادة إنسانية الفلسطينيين؟" على موقع Untold Mag.

تعطي مغنية مثال على كيف يمكن لـ "الصمود"، عندما يتم إيديولوجيته، أن يجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم، وتشير إلى التعليق الجنسي الذي أدلى به رئيس تحرير صحيفة لبنانية بأن النساء الفلسطينيات الحوامل يمكنهن إعادة إنتاج السكان القتلى في غضون شهرين. هذا الشكل من أشكال التجريد من الإنسانية يعكس كيف يتم النظر إلى "الصمود" على أنه أمر متوقع من الفلسطيني، وكأن صمود امرأة حامل سيقلب الموازين، ويعيد القتلى من الموت. هذا المثال يظهر كذلك كيف يتم أدلجته كمفهوم من أعلى إلى أسفل، يتم الترويج له من قبل السياسيين والإعلاميين، مع أنه من النادر أن يفكر الأشخاص الذين يعيشون المأساة في أن محاولتهم البقاء على قيد الحياة فقط على أنه "صمود." من الطبيعي أن يستخدم الناس قدراتهم المعرفية والنفسية للتعامل مع وضع صعب. ولكن هل هم صامدون حقاً، أم أنهم يتعاملون فقط مع سياق سياسي دموي؟ خطاب "الصمود" من قبل الأطراف السياسية والهيئات الإعلامية والمنظمات الإنسانية يعمل على تطبيع التعامل مع المصاعب وكأنها جزء لا مفر منه من الحياة، وليس نتيجة لجرائم حرب وإخفاقات وقرارات سياسية ينبغي "معالجتها/التعامل معها" وليس "الصمود" أمامها.

في مقابل الاحتفاء بالقدرة على الصمود، يتم تجريد الأشخاص غير القادرين عليه، ويتم فرض أحكام أخلاقية على الأفراد الذين ينظر إليهم على أنهم غير قادرين على الصمود، وبالتالي يتم اعتبارهم "مستسلمين" أو غير وطنيين بما فيه الكفاية. ينقل هذا الخطاب اللوم من الإخفاقات السياسية إلى أوجه القصور الفردية (عدم قدرتهم على "الصمود" هو ذنبهم) مما يؤدي إلى تجاهل السياق الأوسع للحرب.

أسطرة الصمود يمكن كذلك أن تقلل الحاجة الملحة لمعالجة الأسباب الجذرية لمحنتهم واعتبار أن الأفراد يتمتعون بقدرة لا متناهية من الصمود يعني أن هناك حافزاً أقل لسماع أصوات الناس والاستجابة لحاجاتهم (وقف الحرب/ وقف إطلاق النار). إلى ذلك، عندما يتم استخدام الصمود كمعيار سياسي وأخلاقي، فقد يتم تطبيع "التوزيع غير العادل" للمصائب والشدائد. الفئات المهمشة تتأثر بشكل متكرر وأكثر خطورة بالظروف السيئة، مما يخلق ساحة لعب غير متكافئة في خطاب القدرة على الصمود. القدرة على الصمود لا تتعلق فقط بالثبات الشخصي، بل تتعلق أيضًا بالوصول إلى الموارد الاساسية وأنظمة الدعم اللازمة لتنمية "الصمود" والتي ليست متاحة بشكل متساوي. التغاضي عن ذلك يؤدي إلى تبسيط ما يعنيه أن تكون "صامداً" حيث يتم النظر إلى أولئك الذين يناضلون على أنهم "يفتقرون" القدرة على إلى الصمود وليسوا ضحايا للحرب والعنف والقمع.

في دراسة بعنوان "ما وراء توقعات الصمود: نحو لغة من الرعاية" (جامعة سانت أندروز، المملكة المتحدة/2023) تحذر ملكة شويخ، من تحويل الصمود لنوع من التقديس الأعمى أو الـ Fetishization وتدعو لمقاومة أي محاولة لإضفاء طابع رومانسي عليه: "فرض القدرة على الصمود كمثل أعلى يمكن أن يحرم السكان المحليين من قدرتهم على الصمود، بما في ذلك اختيارهم لعدم الصمود." شويخ التي قابلت عدد من الأسرى المحررين واللاجئين الفلسطينيين خلال بحثها، وجدت أن ما يشترك فيه الكثير من الفلسطينيين هو رغبتهم بأن "يعاملوا كبشر" وأن لا يؤدي شعورهم بالضعف والخوف والتعب إلى أي وصم أو أحكام مسبقة، وهو ما يضطرهم لقمع مشاعرهم وآلامهم مما يعيق تعافيهم وإدامة ثقافة التوقعات غير الواقعية.

تشير شويخ إلى أن سردية الصمود تنقل المسؤولية الاجتماعية من أصحاب السلطة وصناع القرار إلى الأفراد أنفسهم الذين يتم وصفهم كـ "صامدين" أو "واسعي الحيلة" أو "ناجين دائمين." "الذات الصامدة" ضمن هذا التعريف هي ذات يجب أن تناضل بشكل دائم من أجل التكيف مع العالم، "وليست ذاتًا يمكنها تصور تغيير العالم وبنيته وظروف إمكانية حدوثه،" كما تقول: "بمعنى آخر، يُتوقع من الأشخاص أن يتكيفوا مع خطورة العالم حتى يتمكنوا من المشاركة في هذا العالم. والنتيجة هي دفع الفئات الأكثر حرماناً نحو صمود غير قابل للتنفيذ، مع الحفاظ على عدم المساواة البنيوية وترك هياكل السلطة المهيمنة سليمة."

توقع أن "ينكر" الأشخاص الذين يعيشون حرباً دموية وابادة جماعية أنفسهم يمكن أن يكون أمرًا غير إنسانياً في كيفية التعامل مع الحرب على غزة، وثمن الصمود قد يكون باهظاً للغاية عندما يصبح توقعاً ويتم فرضه فرضاً. ولهذا يجب أن نسأل أنفسنا: ما الذي نقوم بتطبيعه عندما نقوم بتطبيع الصمود في غزة؟ إذا لم نستطع إنهاء الحرب أو التخفيف من معاناتهم، فبوسعنا على الأقل تغيير الخطاب الذي يجرد المضطهدين من إنسانيتهم ويضفي على معاناتهم وخسارتهم طابعًا رومانسيًا بمصطلحات أسطورية.

On the Normalisation of *Sumud* in Gaza

Badar Salem – Palestine
Romman
19 July 2024

-Gaza's steadfastness changed the world."

-What is happening in Gaza is an epic of steadfastness and heroism.

-The legend of the steadfastness of the people of Gaza…the miracle of the global century.

These statements, widely echoed across various Arab news outlets, capture the dominant narrative framing the war on Gaza. This perspective elevates the Gaza Strip's endurance amid Israeli violence –resulting in the deaths of over 43,000 Palestinians – to a legendary saga of unparalleled heroism.

As the war persists and the death toll rises, resilience is celebrated as a cornerstone of resistance. At its core is the notion any display of vulnerability under such relentless destruction could be misinterpreted as surrender. Yet, this perspective oversimplifies the human experience, imposing an unjust emotional and psychological burden on those already suffering immense hardship.

By romanticising resilience as heroism, this narrative risks erasing the humanity of survivors. It sets unrealistic expectation for enduring the horrors of genocide, reducing them to symbols of endurance while neglecting their urgent need for empathy, care, and acknowledgment of their pain. This article critically explores the idealisation of resilience in Gaza, examining both its perceived value and its profound costs, and challenges the prevailing portrayal of the "resilient victim."

Resilience: A Concept with Complex Roots

The term "*resilience*" entered the English language in the early 17th century, derived from the Latin *resilire*, meaning "to bounce back." Originally, it described the ability of certain types of wood to absorb sudden and intense stress without breaking. Over time, its meaning expanded, particularly in the fields of ecology and psychology. In environmental studies, resilience refers to an ecosystem's ability to withstand disturbances without collapsing, while maintaining its core structure and functions. In psychology, it describes an individual's capability to recover from setbacks. Gradually, the term has been applied more broadly by policymakers and academics to characterise toughness and adaptability across various contexts — from personal crises to coping with wars and natural disasters.

Resilience holds undeniable appeal, symbolising the ability to endure adversity, recover, and restore normalcy after encountering unexpected challenges or threats. During the COVID-19 pandemic, calls to "remain resilient" became inescapable, reflecting its widespread cultural resonance. Yet, critics caution against its overuse. Overemphasising "resilience" can foster complacency, normalise hardship and deflect attention from systemic issues that necessitate resilience in the first place.

Dr. Kathleen M. Pike, of Columbia University addresses this concern in her article, "*The Downside to Fostering Resilience*. She warns that excessive focus on resilience risks making individuals and communities unnecessarily tolerant to poor conditions. She argues that resilience, while empowering, can sometimes serve as a tool to justify the status quo –whether in the workplace or society at large –rather than serving as a catalyst for meaningful change.

Resilience vs. Steadfastness: A Palestinian Perspective

In the Palestinian context, the term *sumud* (steadfastness) goes beyond the general concept of resilience, often translated into Arabic as *flexibility.* While resilience typically refers to adaptation and recovery, *sumud* embodies a deeper commitment to resistance. It signifies not just survival, but active defiance against occupation and the preservation of identity, culture, and the connection to the land.

Unlike resilience, which is often framed as an individual or systemic ability to adapt to new circumstances, *sumud* in the Palestinian political and social narrative is inherently oppositional. It is not simply about *adapting* to circumstances but about *resisting* them. For Palestinians, *sumud* is more than just mere survival; it is a collective act of resistance, a commitment to asserting one's rights and dignity in defiance of ongoing oppression. Caitlin Ryan 2015 study, *Everyday Resilience as Resistance: Palestinian Women Practising Sumud*" (University of Limerick), describes *sumud* as a "living *despite* uncertainty," rather than merely *enduring* it.

However, when *sumud* becomes idealised as an obligation, it risks becoming a source of oppression itself. The expectation that Palestinians must perpetually embody steadfastness can strip individuals of their humanity, reducing them to symbols of unyielding defiance while ignoring their pain and suffering. This narrative imposes an unrealistic standard that disregards the profound psychological and emotional toll of enduring constant violence. Furthermore, it shifts responsibility away from systems of oppression, allowing the conditions of occupation and violence to persist unchecked.

Similar concerns have arisen in other contexts. After Hurricane Katrina, Tracy Washington of the Louisiana Institute for Justice called for an end to labelling the victims as resilient, arguing that it normalises the status quo. "I don't want us to be resilient," she said. "I want to fix the things that created the need for resilience in the first place." In this context, resilience is often seen as a forced response to systemic neglect, not a triumph of the human spirit.

The Cost of Imposed Sumud

"I am not patient or steadfast, I am disgusted by the heat and the mosquitoes and we want this war to end." "Gaza is not steadfast, Gaza is destroyed and forced to steadfast, but the great fall is coming." "I am not steadfast, I just love Gaza."

These sentiments, voiced by Gaza residents on social media, challenge the imposed narrative of *sumud*. For many, steadfastness is not a badge of honour but a heavy burden. Rather than empowering, the glorification of *sumud* often masks the brutal realities of life under occupation. By emphasising Palestinians' *"legendary"* capacity to endure hardship, this narrative drowns out the voices of those who resist having their pain and loss recast as a heroic tale.

As scholar Lamia Moghnieh observes in her analysis of *trauma, resilience and psychological suffering*, resilience can dehumanise Palestinians by framing them as heroic figures whose suffering remains invisible. She critiques how political and media narratives normalise *sumud*, turning it into a top-down concept imposed by those removed from the realities of war. A striking example of this is the sexist remark by a Lebanese editor claiming that Palestinian women could "repopulate a dead population within two months." Such rhetoric reduces survival to mere biology, erasing the profound suffering and loss endured by individuals.

In stark contrast to the glorification of *sumud*, those unable to embody it often face dispossession and harsh moral judgments. Individuals deemed incapable of resilience are labelled as "surrendered" or "insufficiently patriotic." This narrative shifts responsibility from political failures to individual shortcomings, suggesting that the inability to demonstrate resilience is a personal flaw while ignoring the broader context of war and oppression.

When *sumud* becomes a political and moral benchmark, it risks normalising the "unequal distribution" of suffering. Marginalised groups, disproportionately affected by dire conditions, are placed at a distinct disadvantage within this framework. *Sumud* is not merely a matter of personal strength; it also hinges on access to the essential resources and support systems — resources often out of reach for many. Overlooking this inequality oversimplifies the concept, reducing those who struggle to be resilient to a perceived lack of capacity rather than recognising them as victims of war, violence and oppression.

By assuming an infinite capacity of resilience, the idea of *sumud* absolves systems of power of accountability, and places it on individuals who are then celebrated as "resilient," "resourceful," or "perpetual survivors." This expectation forces people to adapt to the precariousness of their environment rather than challenge the very structures that sustain their suffering. As a result, the most disadvantaged are forced into unsustainable forms of resilience, while structural inequality and dominant power dynamics remain unchallenged.

Malaka Shwaikh's 2023 study, "*Beyond Expectations of Resilience: Towards a Language of Care*" (University of St Andrews, UK), critiques this dynamic, stating, "A 'resilient self' in this definition is one that must constantly struggle to adapt to the world, 'not one that can imagine changing the world, its structure, and the conditions of its possibility."

Beyond Sumud

Despite the value *sumud* offers in helping communities cope with adversity, there is a growing need to go beyond it and encourage a more compassionate understanding of suffering and survival. This is why Shwaikh warns against the fetishisation of resilience, arguing that while it can be empowering, idealising it can strip people of their right to express vulnerability — such as pain, fear, or exhaustion.

Shwaikh's research reveals that what many Palestinians truly desire is not merely to endure, but to be "treated like human beings" free from stigma or prejudice. By imposing resilience as an ideal, we risk depriving individuals of their right to choose not to cope with their suffering, further entrenching the very conditions that necessitate such resilience in the first place. As Shwaikh asserts, "Imposing resilience as an ideal can deprive locals of their resilience, including their choice not to."

ما بترحل حناجركم... كيف نطرب لصوت المقاومة

يسر الشعراوي - مصر
معازف
٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٤

"يداك خمائل
ولكنني لا أغني
ككل البلابل
فإن السلاسل
تعلمني أن أقاتل
أقاتل ... أقاتل" ~ محمود درويش

لطالما تساءلت هل يعرف الطير أنه يغني؟ إن كان الغناء والموسيقى في الوعي الإنساني جزءًا من تسامي الروح، فإن الطيور جُبلت على الغناء لإبقاء نوعها. الغناء بالنسبة للطير نوع من الأمان الوجودي؛ وطريقة لتفاعله مع العالم. تغنى الطيور لسببين: إما للتزاوج أو الدفاع عن أعشاشها. يمكننا أن نقول إذًا بدون رومانسية أن الطيور تغني للحب والوطن؛ ويحافظ كلاهما على الحرية والشعور بالذات والبقاء.

أنا هنا لأتحدث عن هذا النوع من الناس، الذين يغنون مثل الطيور، لشيء يتجاوز جماليات النغم؛ مَن لا يدّعون الغناء، بينما يغنون عن الحب أو الدفاع عن الوطن لأن الغناء سبيلهم الذي جُبلوا عليه، ولا غرو أن ما يقع فينا من طرب لا يكون إلا بالمعايير التي تفرضها أغنياتهم. تجعلنا هذه المعايير نطرب من الصوت المبحوح كما نطرب من العندليب، ثم تنسل إلى منظورنا وتجعل لهذا الصوت معان أكثر حميمية من عمومية الطرب الجماهيري. يمكننا أن نسمي هذه الحالة طربًا سياسيًا، ومُسيّسًا بإذعان العام للخاص.

اعتمدت الموسيقى على الغناء في بادئ اكتشافها، فكانت الآلات الموسيقية مكرسة لتعزيز نظم ونغم الصوت البشري إلى أن استقلت عنه. يرى ريتشارد فاجنر أن الموسيقى غامضة ومفتوحة على التأويل و"ليس لها معانٍ واضحة"، وبالتالي يتفاوت تلقي الموسيقى فيما بيننا أفرادًا وجماعةً، لذا ترتبط بما يُصاحبها من الشعر ليتّضح ما ترمي إليه. أما الطرب عمومًا، كما يعرفنا فؤاد زكريا، هو ما يبعث في الإنسان انفعالًا؛ ويزيد الناقد فادي العبد الله أن ردود الفعل في لحظة الطرب ذاتية، ومنها ما يمكن أن يتفشى في الوعي الجمعي في الآن ذاته. أتأمل هنا السحر الكامن في لحظات الطرب، والنابعة من السياق الذي أنتجت فيه الأغنية، وأسميه طربًا مسيّسًا لما فيه من انفعال ناتج عن الغناء بوصفه فعلًا وأداء سياسيًا.

يقول المخرج والمسرحي غسان جباعي أن "هناك فرق بين مصطلحات كالفن والثورة والفن الثوري وثورة الفن." أحيل هنا للفن الثوري – أي الفعل السياسي المشتبك. ليس فنانو هذه الأغنيات بالضرورة مغنين بالأصل، إنما يعكس اختيارهم لهذه الوسيلة طبيعة الموسيقى التي ينتجونها وعلاقتهم بها. نصغي في لحظات غنائهم التي تتعدى فعل الغناء والإنتاج الموسيقي، ونتفكر في أصدائها الأوسع من كلماتهم وحتى جماليات الصوتيات. يتميز هؤلاء بأن الجمهور الأول لإنتاجهم ليس الجمهور العام، بل عناصر في ساحات الاشتباك: الرديف أو الخصم أو السلطة. يغنون من كل قلبهم نداءً وتشجيعًا وتنديدًا ونواحًا، ومن ثم فإن لحظة إنتاجهم للأغنيات هي لحظة مشتبكة وهي نفسها لحظة المقاومة.

الفن المُشتبك

كان للثورات وحركات التحرير دورٌ في النهوض من كبوات موسيقية؛ إذ كان يعبّر الناس عن أحلامهم وحكاياهم من خلالها. في خضم ثورة ١٩١٩، صدحت أصوات المصريين بالهتافات المسجوعة. إبانها ازدهرت الطقاطيق والمونولوجات التي تناقش ظواهر اجتماعية وسياسية، على يد سيد درويش في مصر وعمر الزعني في لبنان، وقد ذاع صيتها جماهيريًا حتى باتت أداة للتعبير عن الهموم الشعبية للطبقات دون المتوسطة وفئاتها العمالية المختلفة. كان رواجها فنًا حديثًا واجه الانتقادات الواسعة من الطبقات العليا .

لهذا النوع من الأغاني أشكاله المختلفة عبر الحِقب، إذ يأتي بمعايير جديدة أهمها أنه يجتذب الحميمية الشعبية التي تعبر عن اللحظة الراهنة للمستمعين، وليس عن السلطة المهيمنة أو المنتجة، خصوصًا إذا تأملنا مقاصد الناس أو حتى لهجاتهم المحكية بألفاظها ودلالاتها.

مع ذلك، نعت الفن بالمقاومة أمر مبهم بالنسبة لي، إذ لا يكون الفن مقاومة دون أن نؤول منه ما يمثّل المقاومة. يُقصر دور الفن عادةً على المتعة المجردة وربما المحايدة، لكن حينها لا شك أنه عاجزٌ إزاء الضيم، بل سيُنسب لأهل الترف ولا محل له وقت الاشتباك. الفن المشتبك والمتورط هو المقاومة. حتى الفن المجرد من السياسة [2] يقاوم بطريقة غير مباشرة، بمجرد أن صار أداة لمقاومة النقيض القبيح، أي أنه يناهض قبحًا أو عنفًا أو بطشًا. ربما هكذا يصبح الفن هاهنا مقاومة في وجه الركود بقدر إمتاعه ومؤانسته، لكنها مقاومة غير مشتبكة.

في عصرنا حاليًا، ما زالت تستخدم المقاومة الفلسطينية بكل أطيافها الأغاني للتأكيد على مقاصدهم وإلهاب الحماسة في الموالين وحشدهم كأغاني الجوقة العسكرية لكتائب المقاومة في غزة، وكتائب جنين وعرين الأسود في الضفة. على سبيل المثال أغنية آتون بطوفانٍ هادر كانت أغنية احتفالية حركة حماس قبل قرابة عام من تنفيذ كتائب الشهيد عز الدين القسّام لطوفان الأقصى، وكان عنوانها هو شعار الذكرى الـ ٣٥ للحركة. تناولوا في الأغنية قضية الأسرى وخطابات خالد الضيف، القائد العام لكتائب القسّام الذي صرّح وقتها بأنهم "سيجدون طريقة أخرى لتحرير أسرانا". غنى الأغنية الأسير رمزي العُك ابن بيت لحم الذي سكن في غزة بعد تحريره من أسر دام ١٤ عامًا في سجون الاحتلال الصهيوني.

"آتون بطوفانٍ هادر
آتون كإعصارٍ ثائر
آتون زحوفًا للمسرى
وأسودًا في الحربِ كواسر"

ثم بعيد ٧ أكتوبر، أعيد نشر أغنية حدود النار للجوقة العسكرية لكتائب القسّام كأنها تسرد أحداث غلاف غزة.

"من فوق الأرض وتحتها
من لجج البحر وجوها
من خلف خطوط عدوها
هبت كما الإعصار"
الغناء تحت وطأة الاشتباك

عن وصف لحظة الإنتاج بلحظة مقاومة يعني بأنها وليدة السياق المشتبِك، أي تقف في مواجهة مباشرة وصريحة مع قوة مهيمنة تمثلت تاريخيًا في الاحتلال أو السلطة. ليس التركيز هنا على موسيقى التعبير والتضامن والحداد والتأثير. ليست موسيقى عن المقاومة أو معها، بل من خلالها؛ وليست التي تنتج خارج هذا السياق. كما غنّى سميح شقير ووصفي معصراني ويحيى حوى للثورة السورية من المنفى، أو ما يُغنى عن النضال الفلسطيني بصوت ريم بنا وأحمد قعبور ومارسيل خليفة، وغيرهم كثر ممن ينشبون وهج القضايا فينا إلى اليوم.

لأغاني الاشتباك بعد ميداني، وهي ظاهرةً اجتماعيةً وفنيةً. إن الغناء عن المقاومة، وليس من خلالها، هو النوع الأشهر الآن، إذ عرفناه في لحظة أشمل وأعم فيها ميزة الخيال وتراكم الذكريات، وبالأحرى تقنيات الإنتاج والتوزيع. بينما الغناء المشتبك شاهد على اللحظة ومتورط في حيثياتها، يتشكل من دقائق اللحظة المكانية والزمانية، ولا يستعيدها من ذكراها، بل يشتبك مباشرة مع الأحداث التي أنتج لأجلها حتى، سواء اتكأ على التكرار أو التصريح أو التورية.

من الأمثلة على الأغاني التي ولدت من لحظات الاشتباك الملولة أو الترويدة، والتي ألفتها الفلسطينيات وغنينَها لتمرير رسائل خاصة للأسرى وأهاليهم، وإلى الفدائيين إبان الانتداب البريطاني، وهي أغنيات تُغنى بكلمات مشفرة عن طريق إضافة حرف اللام لكلماتهم بقصد أن لا يفهمها المستعمر آنذاك الذي عرف بعض العربية. كذلك أغنية يا ظلام السجن خيم، كتبها الصحفي نجيب الريس في أثناء سجنه في جزيرة أرواد على مقربة من مدينة طرطوس عام ١٩٢٢، وكانت ترمز إلى حركة المقاومة الوطنية في ظل الانتداب الفرنسي. كما كانت الأغاني في أثناء أزمة السويس في مصر وسيلة لتناقل الأخبار لأهالي المهجرين في مدن وقرى أخرى، وكانت تقام الحفلات لحفظ واستمرار تناقل أخبار الحرب بعيدًا عن الإذاعة الرسمية. يضاف إلى ذلك الأهازيج أو الأناشيد الموطدة بالاشتباكات والثورات والمقاومة بأشكالها عمومًا، معبرة عن شعارات أطراف القضية وتنافرهم.

"يا طالعين عين للل الجبل يا موللل الموقدين النار
بين للل يامان يامان عين للل هنا يا روح
ما بدي منكي لللكم خلعة ولا لالالا لابدي ملبوس
بين للل يامان يامان"

تحت وطأة الحرب أو الثورة، يكثر الإنتاج الثقافي عمومًا؛ ما يميز كل فرقة عن ما تناهضه. من الأغاني ما أنتج باشتباك مباشر، أو استدعي في الاشتباك المباشر في وجه آلات دامية. ليس هذا النوع جماهيريًا، لكنه يصبح كذلك بعد فترة والأمثلة تطول، كأغاني ثوار إستونيا ضد الروس، وأغاني الإيطاليين ضد الفاشية والكوبيين ضد الاستعمار.

كحال الانتفاضات الشعبية عمومًا، يشغل الثوار الفضاء العام بشتى الطرق تعبيرًا عن السيادة الشعبية، وكانت من ضمن أساليب التعبير التي اكتسحت شوارع تونس ومصر أيام ٢٥ يناير وصاحبت احتشاد الميادين هي الرسم والكتابة على الجدران العامة. بينما راقب بعض يافعي درعا هذه المشاهد، كتبوا على جدران مدرستهم عبارات تطالب بالحرية وإسقاط النظام، وكان أشهرها أنشودة إجاك الدور يا دكتور. لم يمض يومان وكانت قوات الأمن السورية قد داهمت مضاجع هؤلاء الأطفال وأسروهم، ومع اختفائهم عدة أسابيع خرجت الأهالي بقيادة الوجهاء من عشائر درعا ذات الحميّة البدوية في الجنوب السوري صوب الأمن السياسي للاحتجاج على اعتقال أغلى غواليهم. ذيع أن رد الأمن السياسي عليهم كان: "اذهبوا وأنجبوا غيرهم وإن عجزتم أحضروا نساءكم وسنتولى الأمر." عندها أطلق الفنان سميح شقير أغنيته يا حيف3 بُعيد اندلاع التظاهرات في درعا، وقمع النظام لها بالرصاص الحي، وسرعان ما وصلت الأغنية لثوار درعا ولبثوا يغنونها في تظاهراتهم التي نشبت في أنحاء حوران، ومن ثم إلى المدن السورية المختلفة. تحكي هذه الأغنية كيف اتقدت شعلة الثورة من درعا:

"زخ رصاص على الناس العزّل يا حيف
وأطفال بعمر الورد تعتقلن كيف
وانت ابن بلادي
تقتل بولادي
وظهرك للعادي
وعليي هاجم بالسيف"

مع أن الأغنية لم تولد في الشارع، لكن كانت علاقتها وطيدة بالميادين التي انتشرت فيها، وسرعان ما تورطت بعلو غنائها في انتفاضات الريف الدمشقي والغوطة المحيطة بعد درعا. ما يميز هذا النوع من الأغاني أنها تحرر الموسيقى والصوت الشعبي بشكل عام من تكبيل السلطة المهيمنة. ربما كذلك ألهمت الثوار لغناء وقائعهم وشعاراتهم وهتافاتهم في أناشيد وأهازيج ومواويل تعبر عنهم بعيدًا عن فيض الإنتاج الوطني الذي لا يمثلهم. ارتجل السوريون شعاراتهم على نغم العراضة والقدود، واستفادوا من هذه الاستعارات أنها كانت على الألحان المألوفة مما سهل شيوعها. كانت معظم الأغاني المرتجلة التي أنتجت أكثر حميمة وتعبيرًا عن المتظاهرين، بل ومنافسة للأغاني ذات الشعارات المطأطئة للسلطة.

لو رحل صوتي ما بترحل حناجركم

في آخر زيارة لي لسوريا قبل الثورة، أخذنا خالي إلى مطعم بمدينة حُمص، وكان اسمه جنة حُمص لا أعرف ما آل به الحال الآن، ولا أذكر منه إلا القليل، وكلما أردت استعادة هذه الذكرى أسمع "يا رايحين عَ حلب حبّي معاكم راح / يا محملين العنب تحت العنب تفاح" [4] بصوت صباح فخري الذي كان عالقًا في المطعم. كنت أنكر بامتعاض جمال سوريا كلما ادعى أولاد خالي أن وطنهم أجمل من وطني. اليوم بعد أكثر من ثلاث عشرة سنة وثورتين [5] وأغنية، أستدعي جمال حمص بل وحقيقتها، لا بما شهدته، بل من تلك الأغنية التي مرت علينا كأنها فلكلور جديد يستدعي مخيال سوريا الثورة: جنة جنة جنة، بصوت الشهيد عبد الباسط الساروت.

تنسب الكلمات أصلًا للشاعر الراحل كريم العراقي – غناها سالفًا ابن الرقة أسعد الجابر، وقبله في ثمانينات القرن الماضي الفنان العراقي رضا الخياط. غنى الساروت اللحن بكلمات مختلفة، واشتهرت بين السوريين بصوته منشدًا أشطارها ببحة صوته الأجش، كأنه تحرر بحنجرته محلقًا من درعا إلى القامشلي، مارًا على كل المدن السورية الذي هتف لها برسائل حماسية ألهبت الصفوف، وما زالت تدوي في الخامس عشر من آذار في الذكرى السنوية لاندلاع الانتفاضات.

ذاع صيت الساروت من حمص، لاعب كرة القدم وحارس مرمى فريق شباب الكرامة، والذي لُقب فيما بعد بحارس الثورة. كان عمره ١٩ عامًا عند بدء المظاهرات. حاولت السلطة اغتياله وكان هدفًا صعبًا، إذ فشلوا في اغتياله ثلاث مرات، وأعلنوا جائزة مالية كبرى لمن ينجح في قتله. ظهرت موهبته في الغناء وتأليف الكلمات التي ولدت وحكت أحوال الميادين، وكان منها ما يعيد الأنغام التراثية، ومنها ما استلهم من الأهازيج والأناشيد ميزة التكرار، التي ترتبط بالفعل الثوري أثناء التظاهر للتأكيد والتنديد على السردية الخاصة بالثوار، وإسماع الطغاة.

كبر الساروت أمامنا، وكانت مسيرته شاهدة على الثورة وتطورها، فتطور معها، وحمل السلاح أعوامًا في صفوف الثوار مورطًا شخصه في قضيته، إذ رفض مساومة موقفه كلاعب كرة قدم شهير مقابل مبادئه، فحُمل على الأكتاف كالأبطال فضلًا عن حارس في نادي الكرامة، وقاد هتافات مختلفة، منها ما كان بجانب الفنانة الراحلة فدوى سليمان للتعبير عن وحدة الشعب السوري وتعددية ثورته. صاحبت أغاني الساروت سيرورة الثورة التي شهدها، فبعد أغنية حانن للحرية حانن، يا شعب ببيته مش آمن وجنّة جنّة جنّة، ولما حوصر في حمص غنى لأجل عيونك يا حمص، ولاحقًا أغنية يا يُمّا بثوب جديد زفيني جيتك شهيد، حين دنى أجله عام ٢٠١٩.

إن الجيل الذي كبر في كنف أهل ترعرعوا وقت الحروب والخوف، كسر هذا الحاجز، وبات هناك وعي جمعي يستدعي هذه الأغنيات بسياقاتها ومقاصدها. تغدو الصورة الجديدة نامية في أذهان الموالين للثورة – وينمو الحنين إلى المقاصد فيهم بها. في رأيي، هذا الحنين وإن كان مستعارًا لمن لم يشهد الثورة، فإنه ضرب من ضروب المقاومة إزاء كل محاولات النسيان والقمع والتهجير والدموية التي دفنت عمدًا البدايات الثائرة.

هذا المخيال الجمعي مهم جدًا، على الأقل، ما هُدم ومات ميدانيًا سيعيش ولو في الذاكرة، والذاكرة لمقاوم هي عتاده الخصب لبقاء قضيته. في هذه الأغنيات عرّف الثوار أنفسهم وآمالهم ومعان جديدة للجنة وللوطن وللحرية، ومآرب أُخرى. هكذا كبر أبناء جيلي على معايير جديدة للأغنية الوطنية – الأكثر اشتباكًا وتورطًا، فغدونا لا نسمع إلا أقرانها من الأغاني – كسميح شقير ووصفي معصراني، أو أغنية وأنى طالع أتظاهر التي رددها الثوار بلهجتهم البدوية في حي دير بعلبة في حمص. لم تكن هذه الأغاني ترديد شعارات أو نواح، بل كانت أغاني غاضبة، تحث على انتزاع الحرية، وتتعامل مع الهزيمة بلغة واضحة، إذ تسمّي البطل وظالمه.

"وأني طالع اتظاهر / ودماتي بإيديا
وإن جيتك ياما شهيد / لا تبكين عليا
حنا أبناء الوطن / أبنائك سوريا
وما تفرق بينا المحن / سنة وعلوية"

برز في صفوف ثوار سوريا أصوات أخرى مثل أبو ماهر صالح من الغوطة الشرقية، وأحمد القسيم من حوران وقاسم الجاسوس من إدلب، وأبو مالك الحموي وإبراهيم القاشوش في حماة، كذلك أبو الجود الحلبي وعبد الوهاب الملا من حلب. بعضهم كان يؤلف الأغاني، ويلحنها أو يستلهم من التراث الشعبي والقدود والمواويل والأهازيج بكلمات تعبر عن مطالبهم وشعاراتهم. شهدت ساحة العاصي في حماة تظاهرات حاشدة صدحت بأهازيج إبراهيم القاشوش، والتي عُرف من خلالها بارتجال الأغنيات وسط زحام المتظاهرين. كان أشهر ما نُسب إليه أهزوجة يلا ارحل يا بشار، إذ دفع القاشوش حياته ثمنًا لإعلاء صوت الثورة في أغنياته عندما رددت جموع المتظاهرين هتافاته. قيل أنه لقى حتفه بصورة بشعة حين اختطفته السلطات، وألقت جثته ذات صباح في نهر العاصي – بعد ما كانوا قد حزوا رقبته واقتلعوا حنجرته.

من فلسطين إلى سوريا ومصر وحتى اليمن والسودان وكل ميادين الاشتباك، يصبح الفن أداة للمقاومة عندما يكون وعاءً لمعانٍ تناهض هيمنة سياسية واجتماعية تحاكي موازين القوة في شكله أو مضمونه. لا يكون ذلك إلا بتأويل محتوى العمل الفني بما يُراد به سرد أو محاكاة أو تعريف جديد لما هو جامد في الوعي الجمعي. تنتشل المقاومة مكامن الركود في الوعي الجمعي، وتخرجه من كبوته، وفي هذه المساحات تتفاوض المقاومة على الخطاب الذي يتم إنتاجه وتصديره، سواء كان سياسيًا أو فنيًا أو ثقافيًا. لن تهزم الكمنجة البارودة، ولا حتى نستطيع وضعهما في الخانة نفسها، لكن ثمة شدو من حناجر مقاومين يبيّت شوكًا في حلوق الطغاة. إنه الغناء لنوع من أنواع البقاء. بدون الاشتباك، أو التورط بأشكاله ودرجاته المختلفة، لا يغدو الحديث عن الفن بوصفه مقاومة مجديًا.

Your Voices Never Fade

Yousr Al-Sharawy – Egypt

Ma3azef

8 June 2024

"Your hands are groves,
But I do not sing
Like all the nightingales.
For the chains
Teach me to fight—
To fight… to fight."

~ Mahmoud Darwish

I have often wondered - does the singing bird even know it is singing? If song and music in human consciousness are expressions of the soul's elevation, then birds were born to sing for survival. For the bird, singing is a form of existential sanctuary - it is not only a way to converse with the world, but a way of "being." Birds sing for two reasons: to court or to defend their nests. Thus, without any romantic projection, we can say that birds sing for love and for home—both of which nurture freedom, selfhood, and existence.

I am here to speak about those people who sing like birds for something beyond mere melodic beauty—those who do not claim to be singers, yet croon about love or defend their homeland because chanting was their means for enduring and existence. It is no wonder, then, that the ecstasy we experience is shaped by their ontology of song - meaning: the essence and meaning out of the very act of singing, beyond the song itself, is our standard. These very standards make us find delight from raw hoarse voice just as we would in the nightingale's song, seeping into our perspective and rendering that voice's meanings far more intimate than the mass ecstasy of popular tunes. We might call this state 'political ecstasy,' one fashioned by making the collective public taste ring a personal bell.

In its infancy, music depended on the song—musical instruments were devoted to enhancing the human voice's rhythms and melodies until they eventually struck out on their own. Richard Wagner regarded music as enigmatic and open to interpretation, claiming it "lacks clear meanings," which explains why our reception of music varies so deeply between individuals and communities. This is why music has long been intertwined with poetry, its aim became clear through accompanying verses elucidating it.

As Fouad Zakaria reminds us, ecstasy is that stirring emotion within us, and as critic Fadi Al-Abdallah observes, the reactions during moments of musical ecstasy are

intensely personal, sometimes rippling instantly through our collective consciousness. I find myself captivated by the hidden magic of these moments of ecstasy—rooted in the very context that gave birth to the song—and I call it politicized *Tarab* (musical ecstasy); an emotional upheaval born of singing as both a political act and a political performance.

Ghassan Jabaa'i, the director and playwright, observes, "There is a difference between terms like art, revolution, revolutionary art, and the revolution of art." Here, I invoke the notion of revolutionary art—that is, engaged political action. The creators of these songs are not necessarily singers by nature; their choice of this medium reflects the essence of the music they forge and their intimate relationship with it. We listen during those moments to their singing transcending mere vocalization and musical production, prompting us to ponder echoes that extend beyond words—even beyond the aesthetics of sound. These artists distinguish themselves not by merely addressing the general public as per art "about" revolution for instance, but those are de facto in the very action of resistance, conversing on the frontlines of resistance—whether with a comrade, an adversary, or an authority. They sing with every fiber of their being—a call, an exhortation, a protest, a lament—and in doing so, the very act of crafting their songs becomes a moment of political engagement, a moment of resistance.

Politically-Engaged Art

Revolutions and liberation movements once served to break the silence and breakthrough musical stagnation—through them, people voiced their dreams and stories. Amid the fervor of the 1919 revolution for instance, Egyptian voices rang out in impassioned, resonant chants. In that very moment, street cries and monologues dissecting social and political realities flourished, championed by figures like Said Darwish in Egypt and Omar Al-Za'ani in Lebanon. Their influence spread among the masses until it became a potent means of articulating the collective sorrows of the working classes, and classes of their like around the world. This burgeoning art form, both modern and raw, was met with widespread censure from the elite.

For this genre of songs, its diverse forms have emerged across eras, each marked by new standards—chief among them, its ability to captivate the intimate popular sentiments that reflects the listeners' present moment, rather than echoing the dictates of a dominant or ruling power. This is especially evident when we contemplate the people's true intentions, even reflected in the resonance of nuances of their everyday dialects.

Nonetheless, describing art as resistance remains ambiguous to me—art does not become resistance merely by being ascribed the qualities of struggle. Often, art's role is relegated to pure, perhaps even neutral, pleasure; in that case, it is undoubtedly impotent before oppression, consigned instead to the realm of indulgence, with no place for the heat of conflict. It is the art that is engaged and entangled in the

'political' that truly embodies resistance. Even art seemingly detached from politics resists indirectly—simply by becoming a tool to combat the ugly antithesis, to oppose ugliness, violence, or brutality. Perhaps it is in this way that art emerges as a resistance to stagnation, offering both delight and solace, though it remains a resistance entwined from active confrontation.

In our present era, the Palestinian resistance—in all its facets—continues to wield songs as instruments to affirm its aims, ignite fervor among its adherents, and rally them as one might with the martial choruses of the resistance brigades in Gaza, Jenin, and even the *'Areen Al-Usood* of the West Bank. Take, for instance, the anthem "*Aton,*" denoting "coming back" which is a torrent of sound and passion—a celebratory hymn of Hamas nearly a year before the Qassam Brigades unleashed the "*Tufan Al-Aqsa*" on October 7th of 2023. Its title resonated with the slogan of the movement's 35th anniversary. The song delved into the plight of the captives and echoed the impassioned speeches of Khaled al-Daif, the General Commander of the Qassam Brigades, who boldly declared that "will find another way to liberate our prisoners." It was sung by the captive Ramzi al-'Uq—a son of Bethlehem—who made Gaza his home after enduring 14 long years in the prisons of the Zionist occupation.

"Returning, like a raging flood,
Returning, like a revolutionary hurricane,
Returning, advancing toward the march,
And like lions in battle—fierce conquerors."

Then, on that distant 7th of October, the song "Borders of Fire" by the military choir of the Qassam Brigades was revived again, as if narrating the unfolding saga along Gaza's frontier, igniting the spirit of resistance.

"From the earth above and below,
From the roaring seas and their skies,
From behind enemy lines,
It surged forth like a hurricane."

Singing, in moments of confrontation

Describing the act of creation or production of music as a moment of resistance means that it is born out of a raw, engaged context—a stand taken in direct, unyielding opposition to a dominant force, historically embodied by occupation or authoritarian power. This is not about crafting music solely as an expression of solidarity, mourning, or influence. It is neither music that simply speaks of resistance or stands alongside it; it is music that arises from resistance itself, inseparable from that struggle. Music about the struggle rather than in it are voices like Samih Shuqair, Wasfi Ma'asrani, and Yahya Hawwa, who, from exile, gave voice to the Syrian revolution, or the songs of the Palestinian struggle, carried by Reem Bana, Ahmed Qabour, Marcel Khalifa, and countless others whose fierce dedication to the cause still ignites a burning passion within us today.

The songs of confrontation, that are politically engaged, have a field dimension to them, they are performed in the very instant of their meaning, and it is part and parcel of their aesthetic. The kind of singing that speaks of resistance, rather than emanating from it, is now the dominant form; we came to know it in a moment infused with unbounded imagination and the weight of layered memories—or more precisely, with the techniques of production and distribution. In contrast, engaged, or confronting and combative singing stands as a witness to the moment, entangled in its very details of time and space. It is not merely recalled as memory, but plunges headlong into the events it was forged for, whether by means of repetition, declaration, or even metaphors.

Examples of songs born from those protracted, even rehearsed, moments of confrontation—songs crafted and sung by Palestinian women to convey secret messages to prisoners and their families, and to militants during the British Mandate. These were coded anthems, their words deliberately altered by adding an extra "*lam*" letter so that the colonizer—who only grasped a fragment of Arabic—could not decipher them.

Similarly, "Ya Zalam Al-Sijn Khayem" written by journalist Naguib al-Rais during his imprisonment on Arwad Island near Tartus in 1922, came to symbolize the national resistance under French rule. During Egypt's Suez Crisis, songs served as the lifeline of news for displaced communities in far-flung towns and villages, with gatherings organized to preserve and circulate the war's updates beyond the reach of state-controlled radio.

And then there are the chants and anthems—woven through with the energy of clashes, revolutions, and resistance in all its myriad forms—that echo the slogans and tensions of those directly involved in the struggle. All these are examples of songs produced "in the moment of resistance," rather than about it, or after it.

Amid war or revolution, cultural production flourishes—each faction or even individuals expresses what it stands for and what it opposes. When it comes to songs, some were produced in moments of direct confrontation, or even brought into the moment of resistance against bloodstained machines. Though these expressions may not begin as mass phenomena, they eventually become so, as countless examples attest—be it the anthems of Estonian revolutionaries against the Russians, the defiant melodies of Italians resisting fascism, or the steadfast chants of Cubans confronting colonialism.

Like all popular uprisings, revolutionaries reclaim public space in every way possible, asserting the presence of the people. In Tunisia and Egypt during the January 25 revolutions, the streets became canvases—walls filled with slogans, murals, and declarations of defiance. In Daraa, young boys watched these scenes unfold and took to their own school walls, scrawling calls for freedom and the fall of the regime. Among them was these now-famous chant: *"Ijāk el-dour ya doktor"*—"Your turn has

come, Doctor" was found written on their school walls. Within two days, Syrian security forces stormed their homes, snatching the children from their beds. Weeks then passed with no trace of the children. Their families, led by the elders of Daraa's fiercely proud Bedouin tribes, marched to the political security offices, demanding their return. It was then known than the response from the authorities was as cruel as *"Go home and make new ones. And if you can't, bring us your women—we'll take care of it."*

It was then that the artist Samih Choukeir released his song *Ya Hayf* just days after the protests erupted in Daraa and were met with live bullets. The song spread like wildfire, reaching the revolutionaries of Daraa, who sang it in their marches across Houran, and soon after, in cities across Syria. It carried the story of how the revolution's first flame was lit in Daraa:

"A rain of bullets on unarmed souls*!*
Children, still in bloom, taken—how could you?
You, my own countryman,
Killing my people,
Turning your back on the enemy,
And attacking me with a sword."

Even though this song was not born in the streets, it has bond within the public squares that was profound that it quickly became interwoven with the soaring cries of the countryside revolts in Damascus and the Ghouta encircling Daraa. What sets this type of song apart is its power to liberate music and the popular voice from the shackles of a dominant authority. Perhaps it even spurred the revolutionaries to sing their own stories, slogans, and chants in anthems, folk tunes, and laments that spoke for them—far removed from the flood of national production that never truly represented them. Syrians improvised their slogans over the familiar strains of "Arada" and "Al-Qudud," drawing strength from the well-known melodies that made their spread effortless. Most of these impromptu songs were profoundly intimate, capturing the demonstrators' raw emotions and even rivaling the official, trite tunes belting out the regime's slogans, and voicing their genuine cries.

If my voice ever departs, your throats will never let it fade.

On my last visit to Syria before the revolution, my uncle took us to a restaurant in Homs called *Jannat Homs*—I am uncertain about its fate now, and its memory is barely lingering. Yet whenever I try to reclaim the memory, I hear Sabah Fakhri's voice that echoed in the place with the lines: "*Ya rayheen 'a Halab, hubbi ma'akum rah .. Ya muhamalyeen al-'inab taht al-'inab tuffah.*"

I would, with a bitter indignation, deny that Syria ever shone brighter than my own homeland when my cousins insisted otherwise. Today, after more than thirteen years, two revolutions - one in Egypt and one in Syria - and one unforgettable song, I summon the beauty of Homs—not as I once saw it, but as captured in that song which

swept over us like a new folklore, awakening the revolutionary soul of Syria: *Jannah, jannah, jannah*, sung by the martyr the nightingale of the revolution, Abdul Baset Al-Sarout.

The lyrics are originally attributed to the late poet Karim Al-Iraqi—once rendered by Raqqa's As'ad Al-Jaber, and before him in the 1980s by the Iraqi artist Rida Al-Khayyat. Al-Sarout, however, reimagined the melody with changed words, and his hoarse and rasping voice symbolized the epitome of the revolutionary calls for Syrians. It was as if his throat had broken free, soaring from Daraa to Qamishli—passing through every Syrian city whose names he ignited with messages of passion that set hearts ablaze until this very day. That song still resounds every March 15th on the anniversary of the uprising's outbreak.

The legend of Al-Sarout spread from Homs—he was a footballer and the goalkeeper for Shabab al-Karama, later known as the "Guardian of the Revolution." He was only 19 when the protests ignited. The regime made several attempts on his life when he was nearly an impossible target, having failed thrice, even placing a hefty bounty on him. His gift for singing and lyricism blossomed as he wove the tales of the streets; some songs evoked traditional melodies, while others borrowed the repetitive cadence of chants and traditional melodies and anthems. His cadence resonated with the very act of revolutionary protest, affirming and denouncing the narratives imposed by tyrants.

Al-Sarout grew before our eyes, he was just as the age of many of us inside or outside of Syria, and his journey was a living testament to the revolution's unfolding—he evolved in tandem with it, taking up arms for years among the opposition, intertwining his very being with his cause. Refusing to trade his famed footballer status for concessions, he was carried aloft like a hero—not merely as the goalkeeper of al-Karama Club, but as a leader of impassioned chants. As a Sunni, he even stood shoulder to shoulder with the late Alawite Fadwa Suleiman, proclaiming the unity of the Syrian people in the face of dividing sectarianism and the rich plurality of their uprising.

Al-Sarout's songs marched in lockstep with the revolution he witnessed. After the stirring strains of "Hanen lil hurriye, hanen" and when Homs was besieged, he poured out his soul in "For Your Eyes, Oh Homs," eventually following with "Oh Mother, in a New Garb, I Have Come to You as a Martyr," as his goodbye neared in 2019.

The generation that grew up in whose arms once shivered amidst war and fear has shattered that barrier, forging a collective consciousness that now summons these songs within all their contexts and very being. A new image takes root in the minds of the revolution's adherents, nurturing a deep nostalgia for its ideals, and perhaps forging a collective identity out of it. In my view, this longing—even if borrowed by those who never witnessed the uprising firsthand—stands as a form of resistance

against every attempt to erase, repress, displace, and bloodily bury the revolutionary beginnings.

This collective imagination is salient—at the very least, what has been torn down and fallen in the field will live on, if only in memory; and memory is the fertile ground of a resister's cause. In these songs, the revolutionaries defined themselves, their hopes, and reimagined meanings for paradise, homeland, freedom—and other aspirations. Thus, the children of my generation were raised on a new standard of national song—the most engaged and confronting kind, and not the one that centres ambiguous slogans about the nation or regime figures. Today, we only hear its kin: the voices of Samih Choukeir, Wasfi Ma'asrani, or that anthem "*Wa'ani tale' atzahar*" echoed by revolutionaries in their Bedouin dialect in the Deir Baalba neighborhood of Homs. These songs were not mere recitations of slogans or laments—they were angry, impassioned calls, urging the wrestling of freedom and confronting defeat in raw language, naming both the hero and his oppressor upfront.

"And here I go, out on the streets to protest,
Carrying my blood on my hands.
Even if I return to you, mother,
as a martyr,
Do not weep for me.
We are the children of the homeland,
Your very own, Syria—
No hardship can ever tear us apart,
Sunnis and Alawites as one."

In the ranks of Syria's revolutionaries, other voices emerged—Abu Maher Saleh from Eastern Ghouta, Ahmed Al-Qusim from Houran, Qasim Al-Jamus from Dar'a, along with Abu Malik Al-Hamawi and Ibrahim Al-Qashoush in Hama, and even Abu Al-Joud Al-Halabi and Abdul Wahab Al-Malla from Aleppo. Some of them composed their own songs, drawing from the rich well of traditional folk, old melodies, laments, and chants, their words embodying their demands and rallying slogans. In Hama's Al-Asi Square, massive protests resounded with Ibrahim Al-Qashoush's impromptu chants—a spontaneous outpouring of revolutionary spirit amid the throngs. His most famed chant, "*Yalla irhal ya Bashar*," meaning, "Yalla, leave, Bashar," became an emblem of defiance; Al-Qashoush sacrificed his life to raise the voice of the uprising as protesters echoed his call. It is said that he met a brutal end when the authorities kidnapped him and, one grim morning, dumped his mutilated body into the Asi River—after they had severed his neck and torn out his throat.

From Palestine to Syria, Egypt, even Yemen and Sudan, and every field of engagement, art becomes a tool for resistance when it serves as a vessel for meanings that oppose political and social domination, mirroring the balances of power in its form or content. This can only be achieved by reinterpreting the artwork's content in order to narrate, simulate, or redefine what has become static in the collective

consciousness. Resistance salvages pockets of stagnation within that consciousness and liberates them from their confinement. It is context, and the moment of production, regardless of the musical aesthetic, or even novelty, that creates musical ecstasy, or political ecstasy in particular. In these spaces, resistance negotiates the discourse that is produced and disseminated—whether political, artistic, or cultural. Neither the fiddle nor the musket can be defeated, nor can we even categorize them in the same standard, yet there is a resounding chorus from the throats of resistors that pricks like thorns in the throats of tyrants! It is the singing as a form of survival, and means for existence, just like birds who do it for a living, rather than for the luxury of aesthetics. Without political confrontation, one that carries the intimacy of the collective voice, in its various forms and degrees, art loses its power as resistance.

The finalists

INVESTIGATIVE ARTICLE CATEGORY

Farah Jallad *(Jordan – born in 1986)* and Hoda Osman *(Egypt – born in 1975)*
Marina Milad *(Egypt – born in 1994)*
Tony Shenouda *(Egypt – born in 1990)*

مرشحو المرحلة النهائية

فئة التحقيق الاستقصائي

فرح جلّاد *(الأردن – مواليد ١٩٨٦)* و**هدى عثمان** *(مصر – مواليد ١٩٧٥)*
مارينا ميلاد *(مصر – مواليد ١٩٩٤)*
توني شنودة *(مصر – مواليد ١٩٩٠)*

استهداف الدبابات الإسرائيلية لمكاتب وكالة الصحافة الفرنسية في غزة

فرح جلّاد وهدى عثمان - الأردن
أريج
٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٢٤

"استهداف برج الغفري، الذي يضم مكاتب إعلامية، غربي مدينة غزة"، أوردت قناة الحرة هذا النبأ قبيل الساعة 11:57 صباحاً بتوقيت غزة، في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 2023. كانت القناة الأميركية تغطي هجوماً وقع على مبنى الغفري المكون من 18 طابقاً، وهو المبنى الأطول في قطاع غزة. كان المبنى يظهر في أقصى الزاوية اليسرى من الشاشة، قبل أن تهتز الصورة فجأة على وقع انفجار، تطاير معه الحطام وتصاعدت أعمدة الدخان. قالت المذيعة، ولم تكن بعد ملمة بتفاصيل ما حدث: "لا نعرف بعد موقع الضربة، لكنها وقعت للتو ونحن على الهواء مباشرة".

في هذا الوقت، لم تكن المذيعة على علم بأن الجمهور كان يشاهد بثاً مباشراً عبر التلفاز لوقوع غارة على مؤسسة إعلامية أخرى؛ هي وكالة الصحافة الفرنسية (فرانس برس). سبق هذه الغارة هجوم استهدف قبل ساعة مكاتب المجموعة الإعلامية الفلسطينية، التي تتخذ من برج الغفري مقراً لها. وشغلت وكالة فرانس برس الطابقين العاشر والحادي عشر في برج حجي، الذي يقع على بعد بضع مئات من الأمتار (0.2 ميل) من الغفري.

وثقت كاميرا قناة الحرة الغارة؛ لأنها كانت تبث مباشرة من كاميرا وضعتها وكالة الصحافة الفرنسية على شرفة بالطابق العاشر. تسبب الهجوم في أضرار جسيمة بالمبنى والمكاتب، حيث أحدث حفرة كبيرة في أحد جوانب المبنى، وألحق بالمكاتب دماراً كبيراً. ولحسن الحظ، لم يبقَ أحد في هذا الوقت بمكتب الوكالة في غزة؛ بعد أن أخلى موظفو الوكالة الثمانية المكتب، في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عقب صدور أوامر إسرائيلية بإخلاء شمالي غزة، تاركين كاميرا متصلة بالطاقة الشمسية؛ تبث لقطات حية من غزة على مدار الساعة، وطوال أيام الأسبوع. انفردت وكالة الصحافة الفرنسية بين وكالات الأنباء العالمية الثلاث الكبرى ببثها المباشر من قطاع غزة.

تواصلت وكالة الصحافة الفرنسية على الفور مع الجيش الإسرائيلي، الذي نفى -في البداية- وقوع أيّ غارات على المبنى. لكن عندما طلبت الوكالة مزيداً من التفاصيل؛ أوضح المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أن الجيش نفذ هجوماً في مكان قريب، مشيراً إلى احتمالية تسبّبه في الحطام الموجود في المكان، نافياً بشكل قاطع تعرض المبنى للاستهداف بأي شكل من الأشكال. وقالت وكالة الصحافة الفرنسية إن المتحدث لم يقدم تفسيراً لحجم الأضرار التي وقعت؛ ما دفعها لطلب إجراء "تحقيق متعمق وشفاف" للوقوف على حقيقة ما حدث .

وعلى الفور، توالت الإدانات؛ فقال رئيس الوكالة ومديرها التنفيذي فابريس فرايز، إن موقع المكتب معروف، وإن التواصل مع الجيش الإسرائيلي كان يتمّ بشكل روتيني؛ لمنع وقوع مثل هذه الهجمات، وللسماح لفريق العمل بمواصلة نقل الصورة من الأرض. وأصدرت لجنة حماية الصحفيين بياناً صنفت الحادث بـ "الهجومي"، فيما طالب الاتحاد الدولي للصحفيين بإجراء "تحقيق فوري".

ولكن بعد ذلك، تصاعدت حدة الحرب في غزة بشكل كبير؛ حتى إن عدد القتلى الفلسطينيين الذي يقدر بأكثر من 37 ألف شخص، ما زال يتصاعد، وفاق حجم الدمار كل التوقعات. في خضم كل هذا، كاد أن يُغلق ملف هذا الهجوم، إلا أن أريج وشركاءها -بينها وكالة الصحافة الفرنسية- قرروا أن يحققوا في الواقعة ضمن "مشروع غزة" -وهو تعاون عابر للحدود ينسقه اتحاد فوربيدن ستوريز (قصص محظورة)، ويجمع 50 صحفياً من 13 مؤسسة إعلامية، بهدف التحقيق في الهجمات على الصحفيين، والبنية التحتية الإعلامية في غزة والضفة الغربية.

يكشف التحقيق، الذي استمر لمدة أربعة أشهر، أن الدبابات الإسرائيلية -خلافاً لادعاءات الجيش الإسرائيلي- أطلقت القذائف المدفعية مباشرة، أربع مرات، على مكتب وكالة الصحافة الفرنسية من على مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلومترات؛ بين الساعة 11:55 صباحاً و12:09 ظهرا، وفق التوقيت المحلي، في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 2023. أصابت قذيفتان على الأقل مكتب الوكالة؛ ما أسفر عن تدميره، وإخراجه عن الخدمة.

تستند نتائج التحقيق إلى تحليلات بصرية مستقلة للقطات البث المباشر، أجرتها صحيفة ***Le Monde*** الفرنسية ومنظمة ***Paper Trail Media***. أكد خبراء أسلحة مع خبراء آخرين نتائج التحقيق. تطابقت هذه النتائج مع الاستنتاجات التي توصل إليها التحليل الصوتي الذي أجرته "إيرشوت"، وهي منظمة غير ربحية متخصصة في إجراء التحقيقات الصوتية.

ويقول مهندس تحليل المتفجرات، الذي يعمل بشكل معتاد لصالح الأمم المتحدة، أدريان ويلكنسون: "من شبه المؤكد أن دبابة إسرائيلية أطلقت قذائفها على مكتب وكالة الصحافة الفرنسية"، ويتفق معه خمسة خبراء آخرين على الأقل، بما في ذلك الباحث المستقل في تحليل الأسلحة والصراعات، وور نوار، وفني التخلص من الذخائر المتفجرة (سابقاً) في الجيش الأميركي، تريفور بول، الذي يقول إن الأضرار التي لحقت بغرفة خوادم الحواسيب (الكمبيوتر) كانت متسقة مع مسار نيران الدبابات.

يستبعد ويلكنسون احتمالية إصابة الطابق عن طريق الخطأ، وترسخت لديه قناعة بأن الجنود الذين يقودون الدبابات الإسرائيلية كانوا يعتزمون ضرب ذلك الطابق بدقة، قائلاً: "إن نوع السلاح والدقة المتأصلة في نظام أسلحة الدبابات الإسرائيلية، يعني أن السلاح أصاب الهدف الذي صُوب عليه"، مضيفاً أن السؤال عن "أسباب هذه الضربة يظل من دون إجابة".

يعد ظهور سلسلة من ومضات الضوء قبل أربع ثوانٍ من كل انفجار في اللقطات المباشرة، أحد العناصر الأساسية في التحقيق. هذه الومضات هي عبارة عن إطلاق نار، خلص تحليلها بجانب تحليل الانفجارات إلى أنها أطلقت من مسافة تقدر بثلاثة كيلومترات. ويخلص التحقيق الإضافي لسرعة وخصائص الذخيرة، إلى أنها أُطلقت من دبابة؛ وإسرائيل وحدها هي من تملك دبابات في غزة.

تظهر لقطات من برج الغفري -وهو أول مبنى قصف في ذلك اليوم- دبابات إسرائيلية بالقرب من المنطقة في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر. وتظهر صور الأقمار الصناعية لشركة ***Planet Labs*** في 31 تشرين الأول/أكتوبر والثالث من تشرين الثاني/نوفمبر مئات الدبابات على بعد بضع مئات من الأمتار شمالي منطقة إطلاق النار المشتبه فيها، مع ظهور مسارات الدبابات بوضوح في المنطقة في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر. ولا تظهر صور الأقمار الصناعية وجود أيّ دبابات في الأيام السابقة.

في اليوم الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أعلنت إسرائيل انتهاءها من تطويق مدينة غزة، مشيرة إلى بداية فرض الحصار على القطاع.

وفي رد مكتوب، أصر الجيش الإسرائيلي على عدم وقوع هجوم على المبنى في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، نافياً استهداف مكتب وكالة الصحافة الفرنسية .

وكالة الصحافة الفرنسية ترسل -بشكل روتيني- معلومات عن موقع مكتبها إلى الجيش الإسرائيلي

في بداية الحرب، اعتقدت وكالة الصحافة الفرنسية أنها قد اتخذت كل التدابير الضرورية لتأمين مكتبها في غزة، الذي كان يعمل لمدة 30 عاماً. كانت الوكالة على دراية بالبروتوكولات المتبعة؛ لذا كانت تشارك -بشكل روتيني-

عنوان مكتبها، وإحداثيات موقعه على خرائط جوجل، مع الجيش الإسرائيلي، تماماً كما تفعل كل وسائل الإعلام الأجنبية العاملة في فلسطين. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، ذكّر ممثلو الوكالة الجيش الإسرائيلي بموقع مكتبهم، الكائن في برج حجي بغزة، أربع مرات.

وفي التاسع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، أرسلت وكالة الصحافة الفرنسية خطاباً من رئيسها التنفيذي يحث الجيش الإسرائيلي على "توخي أقصى درجات اليقظة والحذر فيما يتعلق بأمن موظفيها في غزة"، لا سيما بعد سقوط جزء من قذيفة على إحدى شرف المبنى. وفي الليلة نفسها، طلبت جمعية الصحافة الأجنبية مشاركة موقع مكتب وكالة فرانس برس مع الجيش الإسرائيلي، كما كانت تفعل مع أعضائها. وأكدت الجمعية لوكالة الصحافة الفرنسية أنها شاركت معلومات الموقع مع الجيش.

ورغم الجهود التي بذلوها، أبلغ أحد العاملين في المكتب مدير مكتب الوكالة في القدس مارك جورديه، في الساعات الأولى من يوم 10 تشرين الأول/ أكتوبر، بأن الجيش الإسرائيلي طلب من أحد السكان ضرورة إخلاء المبنى. رد جوردييه قائلاً: "لا تضيعوا دقيقة واحدة، وعجلوا بمغادرة المبنى، سأتصل بالجيش وأعود إليكم في أقرب وقت ممكن".

بعدها، سارع جوردييه بالاتصال بالجيش مرة أخرى، وأعاد إرسال إحداثيات المكتب له. وفي الساعة 2:26 صباحاً، تعرض مبنى أصغر مجاور لضربة قوية؛ ما أودى بحياة عدة أشخاص، بينهم ثلاثة صحفيين كانوا أمام المبنى لتغطية الغارة المتوقعة على مبنى حجي، الذي تم إخلاؤه. وقال المتحدث باسم الجيش لجوردييه إنهم تمكنوا من وقف الضربة "بفضل اتصاله".

ما زالت الأحداث التي جرت في هذه الليلة غامضة. وفي رده على الصحفيين بمشروع غزة، قال الجيش الإسرائيلي إنه استهدف منشأة يستخدمها عضو في حماس، لكنه لم يوضح سبب إصدار نداء لإخلاء مبنى يضم مكتب وكالة الصحافة الفرنسية، ثم قصف مبنى آخر.

وفي تشرين الأول/أكتوبر؛ أي قبل خمسة أيام من الهجوم على مكتب الوكالة، كان جوردييه قد أعاد إرسال موقع المكتب للجيش الإسرائيلي.

ردود الفعل

عند اطلاعها على نتائج التحقيق، تقول المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحرية التعبير والرأي إيرين خان: "وفق القانون الإنساني الدولي؛ تعد البنية التحتية لوسائل الإعلام بنية تحتية مدنية، وبالتالي قد يعد استهدافها جريمة حرب".

ولم تبدِ المتحدثة باسم نقابة الصحفيين الفلسطينيين، شروق أسعد، أيّ اندهاش عند اطلاعها على نتائج التحقيق، قائلة: "لست متفاجئة"، في الوقت نفسه تعبر عن غضبها مما حدث، بالقول: "هذا اعتداء واضح ومباشر على مكتب صحفي... إسرائيل تعرف أهمية البث المباشر، وخاصة وكالات الأنباء ومدى أهميتها بالنسبة للصحافة الدولية التي تعتمد على وكالات الأنباء هذه".

ووثقت النقابة تدمير 73 مكتباً إعلامياً كلياً أو جزئياً منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتعلق أسعد على هذا قائلة: "لم يتبقَّ شيء".

يشدد مدير قسم الأخبار الدولية في وكالة الصحافة الفرنسية، فيل شياويند، على ضرورة أن توضح إسرائيل سياستها بشأن البث المباشر، وما إذا كانت تعتبره أهدافاً مشروعة؛ "لأن لدينا ما يكفي من أدلة مفصلة تقودنا إلى هذا الاعتقاد".

يقول مدير البرامج في لجنة حماية الصحفيين كارلوس دي لا سيرنا: "يحتفظ جيش الدفاع بتاريخ من الهجمات على المنشآت الإعلامية"، مشيراً إلى حوادث سابقة؛ مثل تدمير ما لا يقل عن 20 مقراً إعلامياً في عام 2021، بما في ذلك المبنى الذي يضم وكالة أسوشيتد برس الأميركية وقناة الجزيرة. ويصر على أن هذا يعكس نمطاً ممنهجاً، مرده "عدم مساءلة" الجيش الإسرائيلي عن استهداف المنشآت الإعلامية، قائلاً: "لا يمكن بسهولة تبرير هذه الهجمات بأنها ناتجة عن أخطاء؛ فإسرائيل تعرف كل شيء في غزة".

قبل 51 دقيقة

أثناء مراجعة لقطات البث المباشر من كاميرا وكالة الصحافة الفرنسية، اكتشفت أريج وشركاؤها وجود لقطات مسجلة للهجوم على مكتب المجموعة الإعلامية الفلسطينية، الكائن في برج الغفري. وقع هذا الهجوم قبل 51 دقيقة من إصابة وكالة الصحافة الفرنسية بالقذيفة الأولى.

ويلاحظ وجود أوجه تشابه واختلاف بين المجموعة الإعلامية الفلسطينية ووكالة الصحافة الفرنسية؛ إذ تعرضت مكاتب المؤسستين الإعلاميتين، اللتين لا يفصل بينهما سوى بضع مئات من الأمتار، لقذائف دبابات إسرائيلية في اليوم نفسه، وكان الفاصل الزمني بين عمليتي الاستهداف ساعة واحدة. وفي كلتا الحالتين، كانت لدى المؤسسة كاميرات تبث مباشرة من غزة.

ويكمن الاختلاف فيما بينهما في أن مكتب وكالة الصحافة الفرنسية كان فارغاً عند وقوع الاستهداف، في حين كان هناك أربعة أشخاص -بينهم صحفيان- في مكتب المجموعة الإعلامية الفلسطينية، الذي يشغل الطابق السادس عشر من برج الغفري. وأصيب أحدهم في ساقه، وفق شهادتهم.

في الصباح الباكر من اليوم الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كان الصحفي المستقل إسماعيل أبو حطب، يحضر قهوته في مكتب المجموعة الإعلامية، بعد ذلك، بدأ بتشغيل الكمبيوتر لنقل لقطات مصورة من الليلة السابقة، يقول أبو حطب: "بمجرد أن جلست لتشغيل الجهاز، لم أعد أرى ولا أسمع شيئاً سوى شعاع أصفر من الضوء". انهار الحائط على أبو حطب، وأدت قوة الانفجار إلى ارتطام عابد شناعة، صحفي آخر كان بالمكتب، بالحائط المقابل.

فقد أبو حطب وعيه لفترة وجيزة، قبل أن يستفيق ويدرك ما حدث له. يقول: "استهدفونا مباشرة، استهدفوا الطابق الذي كنا فيه". هرع شناعة لإخراج أبو حطب من تحت الأنقاض؛ خوفاً من وقوع هجوم آخر. انضم إليه نجله هيثم البالغ من العمر 20 عاماً، وبكل قوته سحب أبو حطب وحمله إلى الطابق السادس عشر، صاعداً الدرج، لانقطاع الكهرباء وبالتالي فإن المصعد لم يكن يعمل.

كانت المجموعة الإعلامية تشغل الشقق الأربع في ذلك الطابق؛ ما أتاح لها إطلالة شاملة على غزة. يقول أبو حطب: "من هذا المكان الذي التقطت فيه الصور، أشعر بأنني احتضن غزة بالكامل". ثبتت المجموعة الإعلامية الفلسطينية كاميرات في جوانب الطابق الأربعة، وقدمت خدمات البث المباشر لوسائل إعلامية أخرى؛ من بينها رويترز والتلفزيون العربي.

ويتذكر حسن المدهون، الرئيس التنفيذي للمجموعة الإعلامية الفلسطينية، أنه قبل أيام قليلة من الهجوم الذي وقع في 30 تشرين الأول/أكتوبر، اقتربت الدبابات الإسرائيلية من المبنى، بحيث يمكن رؤيتها من النوافذ الشمالية. يؤكد شناعة أنها كانت في مجال رؤية كاميرتين على الأقل، وأظهرت لقطات بثت من برج الغفري في اليوم السابق للغارة، وجود دبابات إسرائيلية في المنطقة المجاورة؛ ما أنشأ خط رؤية بين المبنى والمنطقة التي أظهر التحليل الصوتي والمرئي أن الدبابات اتخذتها مكاناً تطلق منه قذائفها. (تظهر صور الأقمار الصناعية وجود آثار للدبابات في ذلك اليوم، في حين لم تكن مثل هذه الآثار موجودة من قبل.)

عندما خرج الصحفيون إلى الشارع، نقل شناعة أبو حطب إلى المستشفى لتلقي العلاج. وقرر عابد في هذا اليوم التوجه إلى جنوب غزة، وفي اليوم التالي، عاد المدهون -الذي لم يكن في المكتب أثناء الانفجار- لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من معدات، ووثق بفيديو الأضرار التي لحقت بالمكتب.

وبين 25 تشرين الثاني/نوفمبر و3 كانون الأول/ديسمبر 2023، تعرض مبنى الغفري للقصف مرة أخرى؛ ما تسبب -هذه المرة- في إلحاق أضرار جسيمة للمبنى بالكامل؛ تمثلت في انهيار أجزاء كاملة من الطوابق الثلاثة العليا.

ورغم تعرض المؤسستين الإعلاميتين لهجمات مماثلة في هذا اليوم، إلا أن ردود الفعل تجاه الحادثتين اختلفت؛ فالمجموعة الإعلامية الفلسطينية، وسيلة إعلام محلية، في حين أن وكالة الصحافة الفرنسية وسيلة إعلامية دولية، وهو ما ألقى بظلاله على الاهتمام الدولي، ورد فعل إسرائيل، رغم إصابة صحفي في حادث استهداف المجموعة الإعلامية الفلسطينية.

وهذا ما يعده دي لا سيرنا، من لجنة حماية الصحفيين، نمطاً آخر بالقول: "فعادة ما تجرى التحقيقات ويصدر رد عندما يتعلق الأمر بمقتل صحفي دولي أو استهداف مؤسسة إخبارية دولية، أما بالنسبة للصحفيين المحليين؛ فإن الرد المعتاد يكون أن الأمر لا يعدو كونه جزءاً من دعاية معادية للجيش الإسرائيلي".

وأعربت المتحدثة باسم نقابة الصحفيين الفلسطينيين شروق أسعد عن إحباطها من فشل المجتمع الدولي في إعطاء أهمية لأمن وسلامة الصحفيين ووسائل الإعلام المحلية بالقدر نفسه الذي يوليه لنظرائهم من وسائل الإعلام الدولية، قائلة: "بالنسبة لنا، يعد استهداف المكاتب الإعلامية جريمة في كل الأحوال، سواء كان الاستهداف لوكالة الصحافة الفرنسية أو رويترز أو غيرهما من المكاتب الإعلامية العربية والمحلية".

عند الساعة 10:31 صباحا من يوم 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، توقف بث كاميرا وكالة الصحافة الفرنسية، الذي ظل يعمل بعد الهجوم، توقفاً نهائياً، ولم يوجد أحد هناك يعيد تشغيل البث. وكان هذا آخر بث مباشر من وكالة أنباء دولية في غزة.

يقول خان: "إذا كان هناك احتمال كبير لارتكاب جرائم حرب، فإن البث المباشر سيكون دليلاً قاطعاً عليها بكل تأكيد".

يقول المدهون إنهم كانوا يبثون ما يجري من دون انقطاع ولا تعليق، مضيفاً: "لكن يبدو أن الصورة في حد ذاتها تزعج إسرائيل".

Investigation Reveals Israeli Tanks Fired Directly at AFP Offices in Gaza

Farah Jallad and Hoda Osman – Jordan
Arab Reporters for Investigative Journalism
25 June 2024

"Targeting of al Ghefari tower, which houses media offices, west of Gaza City," read the chyron of Al Hurra TV, a U.S. government Arabic broadcaster, just before 11:57 a.m. local time on November 2. The channel was covering the strike on an 18-story building, the tallest in the Gaza Strip. The building is visible in the far left corner of the screen when suddenly an explosion rattles the image. Debris and smoke fly live on camera. The presenter, unsure of what had happened, says, "We don't know yet where this strike is, but it happened live just now."

What the presenter didn't know was that viewers were watching live on TV a strike on another media organization, Agence France-Presse, less than an hour after the one on the offices of Palestine Media Group in the al Ghefari tower — the very building al Hurra TV was discussing while viewing the AFP live feed. AFP itself occupies the 10th and 11th floors of the 12-story Haji Tower, just a few hundred meters (0.2 miles) away on the same street..

Al Hurra broadcast the strike live not because it had its own camera in the tower, but because the network was tapped into an AFP live feed from a camera set up on the balcony of the 10th floor. The attack caused extensive damage to the building and offices — a large hole in one side of the building and significant interior destruction. Fortunately, no one was there. AFP's Gaza City staff of eight had evacuated the building, leaving behind a mostly unmanned camera powered by solar panels, broadcasting a 24/7 live feed. AFP was the only one of the three major global news agencies still broadcasting live from the Gaza Strip.

AFP immediately contacted the Israeli military. The initial response was that there were no strikes on the building. Pressed for more details, the Israeli spokesperson said the army had carried out a strike nearby that "might have caused debris" but that "the building was not targeted in any way." AFP said the extent of the damage cannot be explained by the military's response and requested "an in-depth and transparent investigation."

The condemnations were swift. AFP's chairman and chief executive Fabrice Fries said the bureau's location was known and communicated to the Israeli military routinely "precisely to prevent such an attack and to allow us to continue to provide images on the ground." The Committee to Protect Journalists, or CPJ, issued a statement

categorizing it as an "attack." The International Federation of Journalists demanded "an immediate investigation."

After the early November strike, the war in Gaza grew more intense and the number of Palestinians killed, reported to be over 37,000 today, continued to climb. The scale of the destruction was beyond anyone's expectations. The AFP incident was mostly laid to rest until ARIJ and its partners, including AFP, began looking into it as part of the Gaza Project — a collaboration of 50 journalists from 13 media organizations coordinated by Forbidden Stories to investigate attacks on journalists and press infrastructure in Gaza and the West Bank.

The four-month-long investigation revealed that, contrary to Israeli army claims, the AFP office was directly fired at by Israeli tanks. The tanks fired four times between 11:55 a.m. and 12:09 p.m. local time on November 2, from around 3 kilometers away.

At least two strikes hit the AFP offices, damaging it and making it unusable.

The investigation's findings relied on independent visual analyses of the live feed footage conducted by Le Monde and Paper Trail Media. They were confirmed by weapons and other experts. The findings matched the conclusions from an audio analysis provided by Earshot, an organization specializing in forensic audio investigations.

Adrian Wilkinson, a forensic explosives engineer who regularly works for the United Nations, says, "It is almost certain that the AFP office was shot at by an Israeli tank." At least five other experts, including independent weapons and conflicts researcher War Noir and Trevor Ball, a former U.S. Army explosive ordnance disposal technician, agree. Ball said the damage to the server room was consistent with tank fire.

Wilkinson rules out the possibility of an accidental hit. He is convinced that the soldiers operating the Israeli tanks intended to hit that floor precisely. "The weapon type and accuracy inherent in the Israeli tank weapon system means that the weapon hit the target it was aimed at," he says. "The question of why remains unanswered," he adds.

A key element in the investigation was a series of flashes of light appearing 4 seconds before every explosion in the live footage. The flashes are shots being fired. A calculation based on an analysis of the flashes and detonations concluded that they were fired from about 3 kilometers away. Further analysis of the speed and features of ammunition, concludes that it was a tank that fired them. Only Israel has tanks in Gaza.

Footage from al Ghefari tower, the first building hit that day, shows Israeli tanks near the area on November 1. Satellite imagery from PlanetLabs on October 31 and November 3 show hundreds of tanks a few hundred meters north of the suspected

firing area, with visible tank tracks in the area on November 3. Satellite imagery shows no tanks the days before.

On November 2, 2023 Israel announced the completion of its encirclement of Gaza City, marking the beginning of the city's siege.

In a written response to the consortium, the Israeli military insisted that there was no strike on the building on November 2 and said the AFP offices were not targeted.

AFP routinely sent its office location to the Israeli military

AFP thought it had taken all necessary precautions to secure its offices when the war started. The news agency had had an office in Gaza for 30 years. They were familiar with the protocols. AFP routinely shared its office address and Google Maps coordinates with the Israeli military, a standard practice for foreign media in Palestine. In October alone, AFP representatives reminded the military four times of its office location in Gaza City, at the Haji tower.

On October 9, 2023, the news agency sent a letter from its CEO urging the military to "exercise extreme vigilance regarding the security of our Gaza staff," particularly following an incident where a piece of shell landed on their building's terrace. That same night, the Foreign Press Association asked for the AFP's office location to share with the Israeli military, as it was doing for member organizations. FPA confirmed to AFP that they shared the information with the army.

Despite their efforts, in the early hours of October 10, a staffer from the Gaza office informed Marc Jourdier, the agency's Jerusalem bureau chief, of a call to a nearby local resident by the Israeli military to evacuate the building. "Don't waste a minute and evacuate," Jourdier told the staffer. "I'm calling the army and getting back to you ASAP."

Jourdier contacted the military again and sent the office's coordinates again. At 2:26 a.m., a powerful strike hits a smaller building nearby. Several people were killed, including three journalists who were standing in front of the building to cover the expected strike on Haji, which had by then been evacuated. An Israeli spokesperson told Jourdier they managed to stop the strike "thanks to your call."

The full picture of what happened that night is still unclear. In its response to the consortium, Israel's military said it targeted a facility used by a Hamas member but did not explain why an evacuation call was issued for the building housing the AFP.

On October 28, five days before the attack on the AFP offices, Jourdier sent the office location once more.

'We really must have answers and for the moment, we don't have those'

Presented with the investigation's findings, Irene Khan, the United Nations special rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, said, "According to international humanitarian law, media infrastructure is civilian infrastructure, so targeting it would be potentially a war crime."

"I am not surprised," said Shuruq Asad, the Palestinian Journalists Syndicate spokesperson. But she is angry. "This is a clear and direct attack on a press office." She added, ""Israel knows the importance of the live streams, especially the wires and how important they are for the international press which use these wire services." The syndicate has documented the partial or total destruction of 73 media offices since October.

AFP Global News Director Phil Chetwynd said Israel needs to explain what their policy around live feeds is and if "in any way" they consider them legitimate targets, "because there's enough circumstantial evidence to make us suspect that is how they are working." He added, "We really must have answers and for the moment, we don't have those."

The "IDF has a history of attacks on media facilities," says Carlos de La Serna, program director at the Committee to Protect Journalists. He pointed to previous incidents, including the destruction of at least 20 media outlets in 2021, including the building housing the Associated Press and Al Jazeera. He insisted that it is part of a pattern that reflects a "lack of accountability" when it comes to the Israeli military attacking media facilities. "It's not like you can easily make a mistake," he said. "Israel knows everything about Gaza."

51 minutes earlier…

While reviewing the AFP live feed for this investigation, ARIJ and its partners discovered footage of the earlier strike on the Palestine Media Group, or PMG, offices in the al Ghifari building 51 minutes before the first strike hit AFP. "This strike also contains a similar succession of events as the four strikes on the server room," according to Earshot, the audio analysis organization.

There are notable similarities and differences between PMG and AFP strikes. The offices of both media organizations, only a few hundred meters apart, were fired at by Israeli tanks on the same day, within an hour of each other. Both had cameras broadcasting live pictures of Gaza.

While there was nobody in the AFP office at the time of the strike, four people, including two journalists, who later recounted the incident to ARIJ and its partners, were on the 16th floor of al Ghefari building. One of them sustained a leg injury.

On the morning of November 2, Ismail Abu Hatab, a freelance journalist who had been spending the night in the PMG offices, made his coffee and turned on the

computer to finish uploading his footage from the previous night. "I grabbed the camera and then I didn't see anything, I couldn't hear anything, all I remember is a yellow line of light," he said. A wall collapsed on Abu Hatab and the force of the blast threw Abed Shanaa, the other journalist there that day, against the opposite wall.

Abu Hatab lost consciousness briefly. Then he realized what had happened. "They targeted us directly. They targeted the floor we were on," he said. Shanaa rushed to pull Abu Hatab from under the rubble, fearing there might be another strike. Shanaa's 20-year-old son, Haitham, pulled Abu Hatab from under the rubble. There was no elevator because the building had lost power earlier, so Haitham Shanaa carried Abu Hatab down the 16 flights of stairs.

PMG occupied all four apartments on that floor, giving it 360-degree panoramic views of all of Gaza. "From the place where I take pictures, I took in all of Gaza," said Abu Hatab. PMG set up cameras on all four sides and offered live feed services, including to Reuters and Al Arabiya TV.

Hassan al Madhoun, the CEO of PMG, said that a few days before the attack, on October 30, Israeli tanks appeared through the northern windows. Shanaa confirms they were visible from at least two cameras. Footage broadcast from al Ghefari the day before the strike showed Israeli tanks in the vicinity. The video establishes a line of sight between the building and the area designated through audio and visual analysis as the place where the tanks fired from. Satellite imagery shows tracks from tanks were visible the next day, where none appeared before.

In a written response to the consortium, the Israeli military said it was not aware of a strike in the location and on the date provided.

After evacuating the building, Shanaa took Abu Hatab to the hospital for medical attention. Shaken by what had just happened and terrified about the safety of his son, Shanaa decided to head to southern Gaza that day. The following day, al Madhoun, who was not at the office at the time of the attack, returned to salvage whatever equipment he could. He took a video of the damage.

Some time between November 25 and December 3, al Ghefari building was struck again, this time causing more serious damage to the whole building, with parts of the upper three floors completely collapsing.

While both AFP and PMG experienced similar attacks that day, one notable difference between the media organization stands out: PMG is a local Palestinian outlet, while AFP is an international French organization. Though the journalist was injured in the PMG attack, it was the strike against AFP’s empty office that attracted international attention and merited a response from the Israelis.

De la Serna of CPJ considers this another pattern. "Investigations or responses to the killing of a journalist usually only occur when an international journalist or news organization is affected," he said. "For local journalists, the typical response is propaganda and nothing more."

Asad, the syndicate spokesperson, expressed frustration at the international community's failure to give equal importance to the safety of local journalists. "For us," she said, "the crime of targeting media offices is the same, whether it's AFP, Reuters, or Arab and local offices."

On Nov 12 at 10:31 a.m., the AFP camera's live feed, which continued running after the attack, shut down for good. There was no one available to reboot the transmission system. It was the last live feed from an international news agency in Gaza.

The shutdown marked the end of an avenue for important information gathering. "Where there is strong potential for a war crime being committed, obviously, the live stream becomes critical evidence," said Khan, the UN special rapporteur.

Al Madhoun, PMG's CEO, noted that his organization was broadcasting a raw livestream, an unfiltered reality without commentary.

He said, "But the image seemed to bother Israel."

"صرت عايبة".. سوريات تخرجن من السجن بـ"وصم"

مارينا ميلاد – مصر
مصراوي
٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٥

ذات مساء، أقبلت جارات "حنين" على بيتها بإدلب (شمال سوريا)؛ يهنئونها بتحريرها من السجن الذي قضت فيه أربع سنوات. كان الفضول يقفز من أعينهن، كما لاحظت هي، ولم يعد بإمكانهن السيطرة عليه حتى أطلقت إحداهن سراحه بسؤالها:

"عملولك شي؟"

"كل أشكال التعذيب وأبشع الألفاظ، وكانوا يصفعوني مرات كل يوم، ثم رموا بي في المنفردة بين الحشرات لأيام"

هكذا ردت "حنين"، لتجد مزيجا من الوجوم والحيرة على وجوههن وكأنهم ينتظرن شيئا آخر.. فيكررن: "يعني ما عملولك شي؟."!

"سبحان الله.. كل هذا ليس بشيء؟"، تجيب "حنين" عليهن دون تفكير، ثم سرعان ما تلتقط قصدهن وهو الاغتصاب.

تسكت لحظات، تحدث فيها نفسها: "وكأن كل المعاناة لا تهم!". ثم ببساطة تنفي لهم ذلك. لكنها تحس أن جوابها يجد عدم تصديق وصمت؛ صمت عرفت معناه خلال الأيام التالية.

بمكان آخر يبعد عنها مئات الكيلومترات، بمدينة صيدنايا، تستلقي "شام" على سرير بإحدى المستشفيات لتعالج جسديًا ونفسيًا في آن واحد. وعلى جسدها، تتناثر الكدمات والحروق. لكن تلك الندوب لم تكن تؤلمها بقدر نظرة رأتها في أعين والدها بعدما خبره الطبيب ما حدث لها.

في نفس الفترة، وصلت "آمال" وحدها إلى بيت صغير مُستأجر، حيث قرر لها أهلها، لتجد نفسها بعيدة عنهم مرة أخرى، و"في عزلة جديدة ببلد غريب."

"حنين" و"شام"، و"آمال".. ثلاث نساء محررات من سجون سوريا. أيقن في تلك اللحظات أن مصيرا آخرا ينتظرهن خارج أسوار السجن، يبدو أنه لن يقل قسوة إن لم يكن يزيد ويدوم أكثر.

خطت "حنين" (33 سنة) خارج بوابة سجن المزة الحديدية، وما كانت تتوقع أن تعبرها حية مرة أخرى. أحكم عليها الذهول كغيرها، وسط فوضى وركض وأصوات صاخبة متداخلة تنادي: "سقط بشار. اخرجوا. روحوا وين ما بدكن."!

بالنسبة للسوريين، من عاشوا في ظل حكم "الأسد" أبًا وابنا قرابة 50 عامًا، لم يكن وقع هذا الخبر معقولا ولا منطقيًا أبدًا.

على حافة الطريق، استقلت "حنين" سيارة أجرة مع الخارجات مثلها، ذاهبة إلى أقرب نقطة ستأخذ منها حافلة أخرى إلى مدينتها. انطلقت السيارة التي لم يكف سائقها عن الحديث لهؤلاء عن هروب "بشار" في لمح البصر! وأن المعارضة المسلحة استولت على مدينة تلو الأخرى على الطريق المؤدي إلى دمشق، وأن لا أحد يفهم شيئا عما تنتظره سوريا.

ثم يلقِ عليهن الأسئلة حول السجن وتهمهن وما جرى لهن؟

لم تتفوه "حنين" ولو بكلمة واحدة. كانت تحدق إلى الطرق والمسيرات التي تجوبها احتفالا، وإلى هؤلاء الأشخاص الذين يمزقون صور "الأسد" في كل مكان؛ وكأنها غابت عشرات الأعوام وليس أربع سنوات فقط.

ثم تترك من معها حتى تصعد إلى حافلة أخرى متجهة إلى إدلب، وقد وجدتها بعد عناء بل ومزدحمة على آخرها لقرب سريان حظر التجول في العاصمة لمدة 13 ساعة.

في طريقها شمالا، تمر حافلة "حنين" على سجن صيدنايا، الذي كان محيطه أكثر صخبًا وازدحامًا. في هذه الأثناء كانت تخرج من مبناه الأحمر "شام" (28 سنة) والتي تتحامل على رجليها حتى تستطيع المشي. ولا تصدق أنها تغادر ذلك المبنى الذي تنسج عنه كل القصص المخيفة ولا يخرج منه أحياء سوى القليل.

لكنها لم تقدر على مواصلة المشي حتى تستقل سيارة وسقطت مغشيًا عليها، لتُنقل إلى أقرب مستشفى بلا أوراق ولا شيء يدل على هويتها.

لهذا، نشر أحد الموظفين بالمستشفى صورًا لها عبر مجموعات على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، وتلك التي تخص مفقودي سجن صيدنايا؛ أملا في أن يصل إليها أهلها.

على بعد نحو 25 كم، كانت "أمال" (45 سنة) تبصر النور خارج سجن عدرا، "فحتى الهواء كان مختلفًا"، هكذا تصف في أول كلمات نطقتها لمن حولها. وقبلها، كان يفصلها خطوات عن حكم الإعدام، حسب ما وصل إليها من أخبار عن المحاكمة التالية بعد يومين.

مَضت بسرعة وكأنها تهرب حتى استقرت في حافلة قاصدة دير الزور (شرق سوريا). كانت متلهفة للقاء زوجها وأولادها وتتخيل ملامحهم لما كبروا. فلم يزورها أحد منهم منذ اعتقالها عام 2014. وتظن أنهم لم يعلموا مكانها.

لكن أمامها طريق سيستغرق 4 ساعات، كانت كافية لتتأمل في طرق تغيرت وأبنية دُمرت وتتخيل كم من مظاهرات خرجت ومجازر ارتُكبت وأسر هربت في طول البلاد وعرضها. وفي نفس الوقت تجبرها على استحضار كل شيء مر عليها.

تفعل "حنين" الشيء نفسه وتعود بذاكرتها بالحافلة أربع سنوات إلى الوراء، إلى ذلك اليوم "الأسود"، كما تصفه، حين داهم أربعة أشخاص- طويلي القامة وعريضي البنية - بيتها عند الساعة الثانية ليلا ليأخذوها. ولم يكن زوجها موجودًا، إنما والدتها وأخواتها اللاتي عجزن عن فعل شيء عدا البكاء.

توسلت إليهم حتى ترتدي فقط ثوب الصلاة على الأقل. فشدته وأغلقت الغرفة على ابنها النائم ذي الأربع سنوات. ثم مضت معهم.

في مشهد كلاسيكي، وضعها رجلان في المنتصف بينهما بالكنبة الخلفية للسيارة. ثم غطيا وجهها بوشاح أسود وقيدا يدها. وبدأت وصلة من السباب لحين وصولهم "الفرع الأمني". وقبل أن تفهم تهمتها، تم تصويرها وإعطائها "رقم."

لم يكن هذا الرقم لمجرد التسجيل، إنما علامة مميزة لكل سجينة؛ ستُعرف به طوال مدة بقائها، سيصبح هويتها واسمها.

حملت رقمها إلى زنزانة بمفردها. وداخل تلك الزنزانة الضيقة ذات الجدران الرمادية، مزيج من الحشرات. وداخل "حنين"، مزيج من الخوف والحيرة: فأي تهمة يمكن أن ترتكبها امرأة مثلها، لا علاقة لها بالسياسة وتعمل في معمل بلاستيك؟!.

على هذا الحال المضطرب، ظلت خمسة أيام أخرى حتى طلبها المحقق الجالس خلف مكتب مهترئ. وبدأ تحقيقه معها بالكثير من الشتائم والضرب، يصحبهم كلمة معتاد سماعها بالأفلام في المواقف المشابهة: "اعترفي.. اعترفي."

وقتها فقط عرفت أنهم يريدون منها الاعتراف "بأن زوجها الذي يعمل في تصليح السيارات، يتعاون مع فصائل مسلحة وأقام كمينا للقوات النظامية بل وأنها شاركته في ذلك."

في حين أن "شام" لازالت فاقدة الوعي وغير قادرة على تذكر ماضيها مثل "حنين". شيء فشيء، بدأت تفوق بمستشفى صيدنايا. لا تدرك مكانها وكيف جاءت إلى هنا؟ وآخر ما تتذكره، هو دق أفراد مسلحين على الزنازين وإبلاغهم بالخروج والتكبير، وأنها اعتقدت "أنها خدعة وأن هؤلاء سيأخذوهن ويصفوهن."

فطوال سبع سنوات، جهزت نفسها أن "الداخل إلى سجن صيدنايا مفقود لا محالة."

لذا فهي لا تستوعب أنها لازالت موجودة وأن بشار الأسد هو من سقط، والأكثر، هو كل ما وقع لها في ذلك المبنى المرعب.

فذاك اليوم الذي تم توقيفها فيه بحاجز أمني بدمشق وهي ذاهبة إلى كليتها، توقفت فيه حياتها وأحلامها. حين ظهر أمامها رجال بلباس أسود:

" -اطلعي "

-"لوين أطلع "

-"عالفرع!"

هكذا دار الحديث دون تفاصيل.

لم يكن لـ"شام" علاقة وطيدة بالسياسة سوى مشاركات وصور على وسائل التواصل الاجتماعي، ربما هي ما دفعت بها إلى فرع أمني واحد تلو الأخر حتى استقرت في صيدنايا، الأسوأ صيتًا بين كل سجون سوريا وربما العالم، تحت عنوان يرافق غالبية ساكنيه: "أعمال إرهاب والتعاون مع منظمات خارجية".

سارت وسط ممرات كئيبة وموحشة، في كل زاوية منها تفوح رائحة الموت، فتدخل إلى تحقيق بعد تحقيق. ومع كل واحد، تزيد على جسدها علامات الحرق والصعق بالكهرباء، في ظل شرح يكرره المحققون عن "كيف أنها وأمثالها أخطر عليهم من هؤلاء الذين يسمون أنفسهم ثوارا أو مقاتلين، لأنهم بينهم ولم يعرفوا أنهم إرهابيون"، على حد وصفهم.

وفي إحدى الأمسيات، كان ينتظرها تعذيبًا من نوع آخر.

فاقتادها عنصر إلى غرفة مختلفة، ذات إضاءة باهتة. وعلى جانبيها، جنازير حديدية معلقة على الجدران، وسياط طويلة على المكتب الذي يجلس فوقه المحقق. كانت رائحة الكحول الخارجة منه تصل إليها، وهو يطلب منها أن تجلس لأول مرة على الكرسي المقابل.

ثم وضع يده عليها، فتجمد الدم في عروقها وانهمرت دموعها.

تسقط دموع "آمال" أيضًا دون أن تشعر أنها في حافلة ووسط ناس. فتمتلأ بفيض من المشاعر ما بين فرحة الرجوع إلى دير الزور لرؤية عائلتها مرة أخرى وما بين ألم عميق خلفته أيامها بسجن عدرا.

كانت حياتها قبله "عادية" بكل ما تحمل الكلمة من معنى، لا تحلم إلا أن تعيش جيدًا مع زوجها وتربي أولادها المراهقين، وتكفيهم.

ولأنها معلمة، كانت تعي الوضع المغلف بقاعدة عامة عند السوريين: "الحيطان لها آذان". ولم تتوقع أبدًا أن تصل ثورة إلى سوريا، فتبدو أنها في عالم آخر. ولما حدثت، كانت على يقين: "أن لا شيء سيتغير!".

لكنها لم تقاوم فضولها. وراقبت المظاهرات-وهي تخفي وجهها خلف نقاب- ثم تحول فضولها إلى صدمة: عندما ردت البنادق على الهتافات. وبمرور الأيام؛ تحولت البنادق إلى دبابات وطائرات وصواريخ. فحمل المتظاهرون السلاح وانقسمت المدينة إلى نصفين: الأول محرر، شبه خالي، ومدمر، والآخر تحت سيطرة النظام، كُدس فيه الناس التي خشت من القصف. وكان منزل "آمال" في حي القصور، أي تابع للنصف الثاني.

وفي تلك الأيام المضطربة، لم تخرج إلا للإمضاء بالمدرسة حتى تحصل على راتبها وتعود من بين حواجز أمنية فاصلة، وعلى وقع أصوات مختلطة بين باعة مدللين على فتات بضائعهم التي تصل منطقتها بصعوبة، وصوت مولدات قليلة تؤمن الكهرباء لساعتين باليوم لمن استطاع إليها سبيلا، وصوت اشتباكات وصواريخ تدك الجانب الآخر.

ولما ساء الأمر، نزحت مع أسرتها من دير الزور إلى الرقة ثم ريف حلب ثم إلى تركيا. وقضت هناك سبعة أشهر حتى عادت إلى مدينتها بفكرة تصفها بال"غبية"، رجحها ظنهم أن الأمور هدأت ولتخفيف المصاريف وليلتحق ابنها بالجامعة هناك.

لكنهم وجدوا "داعش" تستقبلهم وتسيطر على الجانب الآخر للمدينة. فقررت الرحيل مرة أخرى وأخيرة إلى تركيا، الفكرة التي عارضها زوجها. لكنها أصرت وأعدت خطتها: استقالت واستخرجت كشف لابنها ليستكمل دراسته في الخارج، ورتبت مع قريبتها هناك لتؤمن لها طريق العودة والإقامة في بيت مستأجر، والأهم أنها قدمت طلب لاستخراج جواز سفر جديد لأنها تخلصت من السابق لوجود خِتم دخول عليه، وهو ما يعني في ذلك الوقت "احتمالية الاشتباه بحامله!".

وحين ذهبت لاستلام آخر راتب لها، باغتها شخص ضخم وأخبرها أن عليها الذهاب معهم لاستجواب بسيط يخص استخراج جواز سفر: "شغلة سؤال وجواب، ما تخافي"، هكذا قال بملامح تبدو عادية وهادئة تمامًا.

فالتفتت إلى صديقتها وغافلت العنصر الذي ينتظرها، لتدس هاتفها والمبلغ في حقيبتها. ثم همست لها أن توصل الخبر لعائلتها.

سألها المحقق عن أسماء أسرتها وأعمارهم وأشغالهم، إلخ. ومع كل سؤال، كانت تتأكد أن الأمر ليس حول جواز سفرها. وبعد ساعتين، استدعى عنصرا ليسحبها إلى "تحت".

لم تعلم معنى "تحت"، هل تعني طابق أرضي أم "مقبرة تكتم الأصوات"، كما كانت تسمع عن تلك الأبنية طوال حياتها. لكنها اكتشفت أنها غرفة بالطابق الأرضي. عرفت لاحقًا أنها لرئيس المحققين، رجل قصير القامة، ذو ملامحه حادة، وعلوي (من الطائفة الأقل عددًا والأكثر نفوذًا).

أسند رجليه على كرسي وسألها:

" احكيلنا شو كنتي بتعملي بتركيا؟- "

" ما كنت بتركيا- "

" شو كنتي تدخلي من تركيا للمسلحين- "

" يا سيدي والله لا رحت تركيا ولا شفت تركيا" !

أما المحقق الأخر الذي كان واقفًا أمام "حنين"؛ فركلها ركلة طرحتها على الأرض وكادت تفقد الوعي عندما رفضت الاعتراف بما يمليه عليها عن نفسها وعن زوجها. ثم توالت التحقيقات ومعها التعذيب حتى اعترفت في النهاية: "أن زوجها يتعاون مع إرهابين وصنعوا كمينا لقوات الجيش السوري."

لم يكتفِ به إنما شمل الاعتراف أشقائها وتم القبض عليهم.

لم تبكِ "حنين" من قبل مثلما بكت في ذلك اليوم. وعرفت فيما بعد أن إخوتها وصلوا إلى السجن نفسه. وكان يفصل بينهم عدة حوائط فقط. وربما الصراخ الذي كان ينفذ إلى مسامعها كل يوم، هو صوت أحدهم.

بقت في "المنفردة"، كما يسمونها، في مساحة متر في متر، يحيط الظلام بها، فتعتاده وتبصر فيه كما تفعل الخفافيش. ظلت بها شهر ونص ثم نُقلت إلى سجن عدرا لتحضر محاكمتها هناك التي انتهت إلى السجن عشرة أشهر.

وبعدما صدر قرار إخلاء سبيل؛ كانت الصدمة لما قالوا لها: "عندك رجعة عالفرع." فعادت إلى سجن المزة، عودة عرفت معناها من رفقائها: "الي بترجع من عدرا بينسوها."

ونُسيت "حنين" ثلاث سنوات أخرى، كان الشيء الثابت فيها "التعذيب"، التي تيقنت أنه "تعذيب من أجل التعذيب والتسلية"، كما قالت للموجودات معها بلسان فاض رعبًا. وحبست أنفاسها في كل مرة تستدعى فيها خوفًا من اغتصابها، كما تسمع عن غيرها.

كان ذلك من نصيب "شام"، عندما قام المحقق وأغلق الباب، ثم "فعل بها ما شاء". استسلمت و"كأنها لم تعد لديها طاقة للمقاومة أو لتأكدها أن لا جدوى منها".

فقط، اغمضت عيناها واختار عقلها الغياب "أملا ألا تسجل ذاكرتها صورته."

غادرت مكتبه وهي ترتجف، وحاولت إخفاء ما تنطق به عيناها عن نزيلات الزنزانة. كانت "تخشى شفقتهن وأن تصير قصة يتداولنها."

وتكرر الفعل ثانية وثالثة من آخرين. وقد انهار جسدها تماما. ولم تعرف أن حَمل نتج عن ذلك حتى نزفت وسقط الطفل، الذي "لم تكن متأكدة أي منهم والده".

وبينما يحدث لها ذلك، ظل أهلها يدفعون الرشاوي حتى يدلهم أحد على مكانها أو إنها على قيد الحياة من الأساس أم لا. لكنهم لم يعرفوا ذلك لسنوات إلا يوم رأوا صورها على مجموعات التواصل الاجتماعي بعدما نشرها موظف المستشفى. وقد تعرفوا على وجهها بصعوبة. إذ تغيرت ملامحه تماما.

تفاجأت "شام" بدخولهم عليها غرفة المستشفى ليقطعوا أفكارها السيئة.

وامتزجت دموعهم معًا.

في حين لم يشغل "آمال" أي شيء يجري على طريق الحافلة مهما كان ولا حتى الأحاديث التي يتداولها الراكبون. وأكملت ما تتذكره "كأنها تشعر بانتصار صغير أن تتذكر ذلك وهي بعيدة عنه."

فعندما أصرت على نفي ذهابها إلى تركيا، نادي المحقق على عنصر اقتادها إلى أدراج أخرى بالأسفل، حيث "سيدة أشبه بشبح أكثر منها أنثي"، يبدو كانت معتقلة منذ مدة طويلة، لتفتشها.

ومضوا عبر ممر طويل مظلم، وصفوف الزنزانات على جانبيه، حتى وصلوا إلى باب زنزانتها مع سبع فتيات بغرفة مربعة. كان لسان حالها في تلك اللحظة وهي تجول النظر في الوجوه: "هؤلاء من تتحدث عنهن صفحات فيسبوك؟."

لم تنم في الكثير من الليالي، ولم تأكل في الكثير منها أيضًا تلك الوجبة المعتادة: حبات بندورة، وبطاطا مسلوقة وصحن صغير مربى وقليل من الخبز. ولم تتحدث إلا بالقليل مع نزيلات الغرفة عن مشاكلهن جميعا التي لم تجعل حياة السجن رتيبة ومملة أبدًا: مياه الحمام الباردة، محاربة القمل، الوسائل البدائية لإيقاف الدورة الشهرية.

وصلت حافلة "حنين" إلى إدلب. تلك المدينة التي تحكمها هيئة تحرير الشام، قائدة فصائل المعارضة التي أسقطت نظام "الأسد" وصعد زعيمها "أحمد الشرع" إلى سدة الحكم.

سلكت "حنين" الطريق إلى بيتها. لم تتغير معالمه كثيرًا باستثناء شعارات ولافتات تشير إلى احتجاجات قريبة ضد "الشرع" والهيئة، بسبب "السياسات الضريبية والقمع الأمني."

لا تعرف "حنين" ما وراء ذلك على وجه التحديد، لم يصل لها أخبار التضخم الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة الذي تعيشه "إدلب"، وبالطبع تعاني منه عائلتها.

تسارعت دقات قلبها مع دقاتها على باب البيت، قبل أن تحتضن والدتها وشقيقيها اللذين أفرج عنهما بقرار عفو قبلها. في حين، وقف ابنها في الزاوية لا يعرف من هذه السيدة! فصار عمره الآن 8 سنوات.

بينما لازال مصير زوجها مجهولا. فتُحدث "حنين" أهلها: "لا أعرف إن كان قُبض عليه ومات في السجن أم لا؟، وأنا في هذه الحالة متزوجة أم لا!". مصير زوج "حنين" اعتبرته ميريانا سبولياريتش (رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر) "تحديا هائلا يتطلب سنوات" بعد فتح السجون واكتشاف المقابر الجماعية.

أيام تالية، طرق فيها بابها الزائرون، يحملون معهم الكثير من الأسئلة والاستفسارات عما حدث داخل أسوار السجن والتي تشير جميعها إلى المعنى نفسه: "إنتي كنتي سجينة؟ إمممم، شو صار، صار هيك أو لا؟."!

تقول "حنين" بعيدًا عنهن: "وحتى لو قلت لا، لا يصدقن!".. فعرفت وقتها معنى الصمت الذي يقابل كلامها حين تنفي اغتصابها، من التعليقات الجانبية التي سمعتها: "يعني لو عملولها شي رح تحكي؟، أكيد لا."!

لقد وجدت في أحاديثهم نسخة إدلب المغايرة عن التي عرفتها وتركتها، تحديدًا في نظرة الناس إلى النساء حتى وإن كن معتقلات، فكما ترى حلا هزاع (مديرة منظمة ناجيات سوريا): "هناك نسبة من الناس باتت متقبلة للمعتقلات لأنهم مؤمنون بالثورة. لكن هناك نسبة أخرى ليست بقليلة ترفض الناجيات أو على الأقل يتعرضون لهن بأسئلة محرجة ومسيئة".

فأدركت "حنين" آنذاك أنها لا يمكنها أن تعيش في نفس المنطقة ولا يمكنها أن تعود إلى العمل. فباتت تقضي أيامها، تخطط لتدبير أمر تغيير سكنها في أقرب وقت.

أما النظرة لـ"شام" في المستشفى كانت أقسى بكثير، لأنها أقرب. فانطلقت كالسهم من والدها لما عرف من الكشف الطبي "أنها تعرضت للاغتصاب وانتهاكات عدة وأجهضت". نظرة تصفها بأنها "نظرة كَسرة لم تعرفها من قبل"، وحولها؛ كان الكثير من الهمهمات التي سَرت بالغرفة: "نخفي الأمر، ما رأيك بإجراء عملية إعادة غشاء بكارة في منزل طبيبة بعد انتهاء العلاج؟."

وما بلغ مسامع "شام"، "كان مثل الخنجر في صدرها، كما تقول. لكنها لم تجادلهم، لم ترفض ولم تقبل أي مما يقال.

غادرت المستشفى وبدأت جلسات العلاج النفسي. وفي الأغلب لم تتحدث طوال هذه الفترة إلا مع ميلانا زين (طبيبتها النفسية)، التي تقول إنها "فاقدة للتواصل مع نفسها ومع جسدها، تعاني مثل البقية من اكتئاب واضطراب مزمن ما بعد الصدمة، وتتحدث طوال الوقت عن ضياعها وضياع مستقبلها."

و"ميلانا" تعمل مع الناجيات حتى قبل سقوط نظام الأسد، ما عرضها للتوقيف والتحقيق وكتابة تعهدات "عن عدم تعاملها مع إرهابيين"، لكنها "لم تلتزم بها"، كما تقول، وواصلت عملها سرًا.

بلغت حافلة "آمال" دير الزور، وعلى جانبيها نهر الفرات. بدت لها غريبة أكثر مما يجب أن تكون عليه بعد عشر سنوات. لكنها ليست أي عشر سنوات! فوقعت المدينة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في نفس عام اعتقالها قبل أن تطرده منه قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في 2017. فترى عناصرهم ودورياتهم منتشرة في كل مكان.

وسينسحب هؤلاء لاحقا ويدخل مكانهم إدارة العمليات العسكرية في المعارضة.

كل ذلك جعل المدينة تستقبل "آمال" بتوتر وغليان. لم يخف حين وصلت بيتها إنما ازداد.

فقابلتها عائلتها مقابلة "فاترة" حسب وصفها. سرعان ما فهمت من أحاديثهم أنهم "غير راغبين في وجودها، ويحملونها سبب ما حدث حين نوت الرحيل إلى تركيا وحدها بمعارضة زوجها، فلترحل الآن."

بل إن زوجها قالها صراحة: "وسخوكي بالسجن."

شيء عمل في داخلها كما يفعل الهواء بالنار، يذكيها فتضطرم: "تمنيت أن أموت أو أعود إلى السجن مرة أخرى".

طلقها زوجها وبالكاد، سلمت على ولديها، اللذين تركتهما أطفالا وبلغا الآن (20 و22 سنة) وقد رفض الرجل بقاؤهما معها.

تعاملت "أميرة" (مسؤولة منظمة تجمع الناجيات المستقلة بسوريا) مع عشرات الحالات أمثال "آمال". تقول: "رأينا كل أشكال القصص المأسوية لما بعد الخروج، من التبرؤ من الأهل والأصدقاء، والانفصال عن الأزواج، وحتى التهديد.. ولكل قصة تأثيرها علينا."

تنكفئ "أميرة" أمام جهاز الكومبيوتر، تستقبل الرسائل وترد، لتحاول مساعدة الناجيات إما بجهود تطوعية أو تعاون مع منظمات أو تبرعات، لأجل تقديم دعم نفسي والعودة إلى الدراسة وإقامة مشاريع صغيرة لهن. فتوضح "أميرة": "الضغط زاد بعد خروج هذا العدد الكبير بعد تحرير السجون".

انزوت "حنين" عن أعين الجميع مع أولادها ورفضت مقابلة أحد: "من لما طلعت لهلا ما عم أطلع من البيت."

لا تعلم "إن كانت تنتظر معجزة تحدث أم شيئا آخرا لتكسب مالا يمكنها به تغيير سكنها وبدء حياة جديدة مع أسرتها." !

في كل ليلة، تنام وهي تتذكر ذلك الرقم الذي حصلت عليه في السجن وحل محل اسمها، تحاول قتل أفكارها، لتستقر في عقلها فكرة واحدة وهي التركيز على ما تسعى إليه.

بينما، تخفي "شام" جسدها الشاهد على سنوات سجنها، وتذهب إلى جلسات العلاج النفسي عند الطبيبة "ميلانا". فهي منفذها الوحيد بعدما منع أهلها عنها الهاتف وكل وسائل التواصل الاجتماعي.

تدفعها "ميلانا" لتتجاوز. لكن تقاطعها "شام": "هل سأعود إلى دراستي!، هل سأعوض سنوات عمري، ومن الذي يتزوج معتقلة مغتصبة؟، لقد صرت عايبه."

في أغلب المرات، تعجز "ميلانا" عن الرد، فتقول بعدما تغادر "شام" وكل الحالات: "بنهاية اليوم، يكون صدري ثقيلا جدًا. لازال عدد منهم حتى اليوم لما بيحكوا، يخفضن صوتهن، لازال الخوف باقيا داخلهن رغم رحيل النظام، غير تهديد بعض الأهالي."

وتكمل: "دموعي تنزل أكيد وأجففها لأعود إليهن من جديد، والآن أنسق مع عدة جهات لدعم فتح مراكز لمعالجة الناجيات وإعادة دمجهم بالمجتمع وتوثيق الانتهاكات لنقيم دعوات قضائية ونجلب تعويضات".

وبدافع كثير من التعب واليأس، استجابت "آمال" لرغبة أسرتها وسافرت إلى تركيا، "فلا شيء يمكنها البقاء والتحمل لأجله"، كما تقول.

تجلس أمام التلفاز وتتابع الأخبار، ثم تمسك هاتفها، محاولة التواصل مع أبنائها عن بعد لعلهما يأتيان إليها يومًا. تسند رأسها على الوسادة وأثر صعق لا زال جليًا على جبينها، وتقول: "هل سأظل وحيدة بقية حياتي؟ لن أرى أولادي مرة أخرى؟". ولا تخفي في بقية حديثها: "صرت أفكر في الانتحار كل يوم وأعود عنه."

على شاشة التلفاز، ثمة جدل يدور حول حقوق النساء – وهن يشكلن نحو 50% من سكان سوريا- في نسخة البلد الجديدة بعد رفض أحمد الشرع مصافحة وزيرة خارجية ألمانيا، وتعيين شادي الويسي وزيرا للعدل، وهو الذي أشرف على إعدام سيدتين عام 2015.

يتردد هذا النقاش على القناة داخل عيادة الطبيبة "ميلانا"، التي يدق هاتفها، ليأتيها خبر انتحار إحدى السيدات المحررات اللاتي خرجن الشهر الماضي من السجن. تغلق الهاتف ووجهها جامد وتقول بأسٍ: "كل الأدلة الطبية تشير أنها حالة قتل، لكن من المستحيل إثبات ذلك، وسط تعتيم الأهل والمجتمع، وفي مثل هذه الفترة." على مقربة، حيث مكتب رابطة الناجيات، تتلقى "أميرة" اتصالا أيضًا: "هناك حالة من سجن صيدنايا ومعها ولدين نتيجة اغتصاب، وهي بحاجة إلى المساعدة"، ولما تحركت مع فريق، اختفت السيدة ورفضت مقابلتهم. وما عرفته "أميرة"، أنها "خافت من لقاء أي شخص حتى لا تصل معلومة لأهلها ويقتلوها!"

"I Have Become Shameful"
Syrian Women Leave Prison with a "Stigma"

Marina Milad – Egypt
Masrawy
25 February 2025

The suffering of Syrian women does not end after they surviving from prisons torture and violations they witness, according to hundreds of documented testimonies. Rather, they are pursued by another suffering or stigma, as they describe it. In this story, we tell the experience of these women with the "other prison."

One evening, Hanin's neighbors came to her house in Idlib (northern Syria); congratulating her on her release from the prison where she had spent four years. Curiosity was jumping from their eyes, as she noticed, and they could no longer control it until one of them released it by asking: "Did they do something to you?"

"All forms of torture and the worst words. They slapped me several times a day, then threw me into solitary confinement among insects for days."

"This is how Hanin responded, to find a mixture of gloom and confusion on their faces, as if they were waiting for something else.. They repeated: "So they didn't do anything to you?!"

"Oh God.. All of this is nothing?" "Hanin" answers them without thinking, then quickly she picks up on their intention, which is rape.

She is silent for a few moments, saying to herself: "As if all the suffering doesn't matter!" Then she simply denies them that. But she feels that her answer is met with disbelief and silence; a silence whose meaning she learned over the following days.

Hundreds of kilometers away, in the city of Sednayah, Sham lies on a hospital bed, receiving both physical and psychological treatment. Bruises and burns are scattered all over her body. But those scars didn't hurt her as much as the look she saw in her father's eyes after the doctor told him what had happened to her.

During the same period, Amal arrived alone at a small rented house, where her family had decided to move in, only to find herself far away from them once again, and "in a new isolation in a strange country."

"Hanin", "Sham", and "Amal"... three women freed from Syrian prisons. At that moment, they realized that another fate awaited them outside the prison walls, one that seemed to be no less cruel, if not worse and longer lasting.

"Maybe she will survive, but she will never be the same again," said Ward Furati, author of the book Survivors.

Haneen (33 years old) stepped outside the iron gate of Mezzeh Prison, never expecting to cross it alive again. She was stunned, like everyone else, amidst the

chaos, running, loud, and overlapping voices calling: “Bashar has fallen! Get out! Go wherever you want!”

For Syrians, who lived under the rule of "Assad" father and son for nearly 50 years, the impact of this news was neither reasonable nor logical at all.

On the side of the road, Hanin took a taxi with other women like her who had just left prison, heading to the nearest point where she could take another bus to her city. The car set off, and its driver kept telling them about how Bashar had escaped in the blink of an eye! That the armed opposition had taken over one city after another on the road to Damascus, and that no one understood what awaited Syria.

Then he asks them questions about the prison, their charges, and what happened to them?

Hanin did not say a single word. She was staring at the roads and the people out in the streets that were passing through them in celebration, and at those people who were tearing up pictures of Assad everywhere; as if she had been absent for decades and not just four years.

Then she leaves those with her until she gets on another bus heading to Idlib, which she finds after much trouble and is crowded due to the imminent 13-hour curfew in the capital.

On her way north, Hanin's bus passes Sednaya prison, whose surroundings are even more noisy and crowded. Meanwhile, Sham (28 years old) was leaving from its red building, struggling on her legs to walk. She cannot believe that she is leaving that building about which all the scary stories are woven and from which only a few come out alive.

But she was unable to continue walking until she got into a car and fell unconscious, and was taken to the nearest hospital without any papers or anything to indicate her identity.

For this reason, one of the hospital employees posted pictures of her on Facebook groups, including those of the missing in Sednaya prison, hoping that her family would reach her.

About 25 km away, Amal (45 years old) was seeing the light outside Adra prison. “Even the air was different,” she described in the first words she uttered to those around her. Before that, she was only a few steps away from the death sentence, according to the news she received about the next trial two days later.

She ran quickly, as if she was escaping, until she boarded a bus bound for Deir ez-Zor (eastern Syria). She was eager to meet her husband and children and imagined their faces when they grew up. None of them had visited her since her arrest in 2014. She thought they did not know where she was.

But she had a four-hour journey ahead of her, which was enough time to contemplate the changed roads and destroyed buildings, and imagine how many demonstrations

had taken place, massacres had been committed, and families had fled across the country. At the same time, it forced her to recall everything she had experienced.

Hanin does the same thing and takes her memory back by bus four years, to that “black” day, as she describes it, when four tall, broad-shouldered men raided her house at 2 a.m. to take her away. Her husband wasn’t there, but her mother and sisters were, unable to do anything but cry.

She begged them to at least put on her prayer dress. She pulled it on and closed the room for her sleeping four-year-old son. Then she left with them.

In a classic scene, two men placed her in the middle between them in the back seat of a car. Then they covered her face with a black scarf and tied her hands. A series of insults began until they arrived at the “security branch.” Before she could understand what she was accused of, she was photographed and given a “number.”

This number was not just for registration, but a distinctive mark for each prisoner; she would be known by it throughout her stay, it would become her identity and name.

She took her number to a solitary confinement cell. Inside that narrow cell with its gray walls, there was a mixture of insects. And inside "Hanin", there was a mixture of fear and confusion: what charge could a woman like her, who had nothing to do with politics and worked in a plastics factory, commit?!

In this disturbed state, she remained for another five days until the investigator sitting behind a worn-out desk called her. He began his interrogation with her with a lot of insults and beatings, accompanied by a word that is usually heard in movies in similar situations: “Confess... Confess.”

Only then she did know that they wanted her to confess “that her husband, who works in car repair, cooperates with armed factions and set up an ambush for the regular forces, and she even participated in that.”

While Sham remains unconscious and unable to remember her past like “Hanin”, she gradually began to regain consciousness in Saydnaya Hospital. She doesn't realize where she is or how she got there.

The last thing she remembers is armed men banging on the cell doors, telling them to come out and say 'Allah Akbar.' She thought it was a trick and that they would take them out and execute them. For seven years, she had prepared herself that 'whoever enters Saydnaya Prison is lost forever.'"

Therefore, she cannot realize that she is still alive and that Bashar al-Assad has fallen, and everything that happened to her in that terrifying building. The day she was stopped at a security checkpoint in Damascus on her way to college, her life and dreams also stopped. When men in black clothes appeared in front of her:

"Let’s go."

"Where?"

"To the branch!" (*The branch means the security headquarters)

That's how the conversation went, without details. "Sham" had no deep involvement in politics, only shares and photos on social media, which may have led her to one security branch after another until she ended up in Saydnaya, the most notorious of all Syrian prisons, and perhaps the world, under a label that accompanies most of its inhabitants: "Terrorist acts and cooperation with foreign organizations.

She walked through gloomy and desolate corridors, with the smell of death permeating every corner. She entered interrogation after interrogation, and with each one, the marks of burns and electric shocks increased on her body. Amidst explanations repeated by the interrogators about 'how she and her like are more dangerous to them than those who call themselves rebels or fighters, because they are among them and they didn't know they were terrorists,' as they described it.

One evening, a different kind of torture awaited her. A guard led her to a different room, dimly lit, with iron chains hanging on the walls on both sides, and long whips on the desk where the interrogator sat. The smell of alcohol emanating from him reached her as he asked her to sit for the first time on the chair opposite him. Then he put his hand on her, and the blood froze in her veins, and her tears flowed.

Amal's tears also fall without her realizing she's on a bus surrounded by people. She's overwhelmed with a flood of emotions, between the joy of returning to Deir ez-Zur to see her family again and the deep pain left behind by her days in Adra Prison.

Her life before that was 'normal', dreaming only of living well with her husband, and raising her children. As a teacher, she was aware of the situation shrouded in a general rule among Syrians: 'Walls have ears.'

She never expected a revolution to reach Syria; it seemed it was in another world. When it happened, she was certain: 'Nothing will change!' But she couldn't resist her curiosity. She observed the demonstrations—hiding her face behind a veil—then her curiosity turned to shock when bullets responded to the chants. As days passed, the bullets turned into tanks, planes, and rockets. The demonstrators took up arms, and the city was divided in half: one liberated, almost empty, and destroyed, and the other under the regime's control, packed with people who feared bombing. Amal's house was in the Qusour neighborhood, belonging to the second half.

During those turbulent days, she only went out to sign in at school to receive her salary and returned through dividing security checkpoints, amidst a mix of sounds: vendors haggling over scraps of their goods that barely reached their area, the hum of a few generators providing electricity for two hours a day to those who could afford it, and the sounds of clashes and rockets pounding the other side.

When things worsened, she and her family were displaced from Deir ez-Zur to Raqqa, then to the Aleppo countryside, and then to Turkey. They spent seven months there before returning to their city with an idea she describes as 'stupid,' believing that things had calmed down, to reduce expenses, and for her son to attend university there.

But they found ISIS welcoming them and controlling the other side of the city. She decided to leave once and for all to Turkey, an idea her husband opposed. She insisted and prepared her plan: she resigned, obtained her son's papers to continue his studies abroad, arranged with her relative there to secure her return and accommodation in a rented house, and most importantly, applied for a new passport because she had disposed of the old one due to an entry stamp on it, which at that time meant 'potential suspicion of its holder!'

When she went to collect her last salary, a large man surprised her and told her she had to go with them for a simple interrogation regarding the passport application: 'Just a few questions and answers, don't worry,' he said with a perfectly normal and calm expression.

She turned to her friend and slipped her phone and the money into her bag. Then she whispered to her to inform her family.

The interrogator asked her about her family members' names, ages, occupations, etc. With each question, she became more certain that the matter was not about her passport. After two hours, he called a guard to take her 'downstairs.

She didn't know the meaning of 'downstairs,' whether it meant a ground floor or a 'tomb,' as she had heard about such these buildings. But she discovered it was a room on the ground floor. She later realized that it belonged to the chief interrogator, a short man with sharp features, and “Alawi” (from the minority sect with the most influence). He put his feet up on a chair and asked her:

'Tell us what you were doing in Turkey?'

'I wasn't in Turkey.'

'What were you smuggling from Turkey to the militants?'

'Sir, I swear I neither went to Turkey nor saw Turkey!'"

As for the other interrogator standing in front of “Hanin”, he kicked her, throwing her to the ground, and she nearly lost consciousness when she refused to confess what he dictated about herself and her husband.

Then the interrogations and torture followed until she finally confessed that “her husband was cooperating with terrorists and that they had set up an ambush for the Syrian army forces”.

This was not enough for them, but the confession also included her brothers, and they were arrested.

“Hanin” had never cried as much as she did that day. She later realized that her brothers had arrived at the same prison and that they were separated by only a few walls.

Perhaps the screams that penetrated her ears every day were the voice of one of them.

She remained in 'solitary confinement,' as they call it, in a space of one meter by one meter, surrounded by darkness, which she became accustomed to and could see in it as bats do.

She remained there for a month and a half, then was transferred to Adra Prison to attend her trial there, which ended with a ten-month sentence. After the release order was issued, the shock came when they told her, 'You're going back to the branch.'

She returned to Mezzeh Prison, a return whose meaning she realized from prisoners: 'Those who return from Adra are forgotten.' "Hanin" was forgotten for another three years, during which the constant thing was 'torture,' which she became convinced was 'torture for the sake of torture and amusement,' as she told those with her, her voice filled with terror. She held her breath every time she was summoned, fearing rape, as she heard about others.

That was Sham's fate when the interrogator closed the door and then 'did to her what he pleased.' She surrendered, 'as if she no longer had the energy to resist or was certain that it was futile.'

She simply closed her eyes and her mind chose to stop, 'hoping her memory wouldn't record his image.' She left his office trembling, trying to hide what her eyes revealed from the cell inmates. She 'feared their pity and becoming a story they would circulate.' The act was repeated a second and third time by others, and her body completely collapsed. She didn't know she was pregnant until she bled and the child fell, whose 'father she wasn't sure which one was.

While this was happening to her, her family continued to pay bribes, hoping someone told them where she was or whether she was even alive. But they didn't know for years until they saw her pictures on social media groups after a hospital employee posted them. They recognized her face with difficulty, as her features had completely changed. 'Sham" was surprised when they entered her hospital room, interrupting her bad thoughts. Their tears mingled together.

While Amal was not concerned about anything happening on the bus route, whatever it was, nor even the conversations the passengers were having, she continued to remember, 'feeling a small victory in remembering it while being far away from it.'

When she insisted on denying going to Turkey, the interrogator called a guard who led her to other stairs downstairs, where 'a woman more like a ghost than a female,' inspected her. They proceeded through a long, dark corridor, with rows of cells on both sides, until they reached the door of her cell with seven other girls in a square room.

Her unspoken thought at that moment, as she looked at the faces, was: 'Are these the ones Facebook pages talk about?' She didn't sleep on many nights, nor did she eat on many others, the usual meal: tomato pieces, boiled potatoes, a small plate of jam, and a little bread. She spoke only a little with the cell inmates about their shared problems, which never made prison life monotonous or boring: cold bathroom water, fighting lice, primitive means of stopping menstruation.

Hanin's bus arrived in Idlib, a city ruled by Hay'at Tahrir al-Sham, the leading opposition faction that overthrew the Assad regime and whose leader, Ahmed al-Shara, ascended to power.

“Hanin” took the road to her house. Its features hadn't changed much, except for slogans and banners indicating recent protests against “Al-Shara” and Hay'at Tahrir al-Sham, due to 'tax policies and security repression.' “Hanin” doesn't know the details behind this; she hasn't heard about the economic inflation and high unemployment rates in Idlib, and of course, her family is suffering from it.

Her heart raced as she knocked on the door of the house, before embracing her mother and her two brothers who were released by an amnesty decree before her. Meanwhile, her son stood in the corner, not recognizing this woman! He was now 8 years old. While her husband's fate remains unknown, “Hanin” tells her family, 'I don't know if he was arrested and died in prison or not, and in this state, whether I am married or not!' The fate of Hanin's husband was considered by Mirjana Spoljaric (President of the International Committee of the Red Cross) 'a tremendous challenge that will require years' after the opening of prisons and the discovery of mass graves.

In the following days, visitors knocked on her door, carrying with them many questions and inquiries about what happened inside the prison walls, all pointing to the same meaning: 'You were a prisoner? Hmm, what happened, did this happen or not?!'

"Hanin" says away from them: 'Even if I said no, they wouldn't believe me!' She then understood the meaning of the silence that greeted her words when she denied being raped, from the side comments she heard: 'I mean, if they did something to her, would she say? Of course not!'

She found in their conversations a different version of Idlib than the one she knew and left, specifically in people's view of women, even if they were detainees. As Hala Hazza (director of Survivors of Syria organization) sees it: 'There is a percentage of people who have become accepting of female detainees because they believe in the revolution. But there is another, not small, percentage that rejects the survivors or at least subjects them to embarrassing and offensive questions.

“Hanin” realized at that moment that she couldn't live in the same area and couldn't return to work. So she began spending her days planning to arrange to change her residence as soon as possible.

As for the look to ‘Sham” in the hospital, it was much harsher, because it was closer. It was launched like an arrow from her father when he knew from the medical examination that 'she had been raped, subjected to multiple abuses, and had a miscarriage.' A look she describes as 'a look of brokenness she had never known before,' and around her, there were many talks that spread through the room: 'We'll hide the matter, what do you think about performing a hymen reconstruction operation at a doctor's house after the treatment is finished?'

What reached Sham's ears was 'like a dagger in her chest,' as she says. But she didn't argue with them, she didn't refuse or accept anything that was said. She left the hospital and began psychological therapy sessions. For the most time, she didn't speak except to Milana Zein (her psychologist), who says that she is 'out of touch with herself and her body, suffering like the others from depression and chronic post-traumatic stress disorder, and talking all the time about her loss and the loss of her future.' Milana has been working with survivors even before the fall of the Assad regime, which subjected her to detention, interrogation, and writing pledges 'not to deal with terrorists,' but she 'did not abide by them,' as she says, and continued her work in secret.

Amal's bus reached Deir ez-Zur, with the Euphrates River on both sides. It seemed more strange to her than it should have been after ten years. But these weren't just any ten years! The city fell under the control of the Islamic State (ISIS) in the same year she was arrested, before the Syrian Democratic Forces (SDF) expelled them in 2017. She sees their members and patrols spread everywhere.

These forces would later withdraw and be replaced by the opposition's military operations administration.

All of this made the city receive “Amal” with tension and turmoil. This didn't subside when she reached her house; it only increased. Her family greeted her with a 'lukewarm' reception, as she described it. She quickly understood from their conversations that they 'didn't want her presence and blamed her for what happened when she intended to go to Turkey alone, against her husband's wishes, and that she should leave now.'

Her husband even said it explicitly: 'They defiled you in prison.' Something worked inside her like air on fire, fueling it until it blazed: 'I wished I could die or return to prison again.

He divorced her, and she barely got to see her two children, whom she had left as children and became now 20 and 22 years old. Her husband refused to let them stay with her.

Amira (Head of the Independent Survivors' Gathering organization in Syria) has dealt with dozens of cases like Amal. She says, 'We've seen all forms of tragic stories after release, from disownment by family and friends, separation from spouses, and even threats... and each story has its impact on us.'

“Amira” leans in front of the computer, receiving and responding to messages, trying to help survivors either through volunteer efforts or cooperation with organizations or donations, to provide psychological support, return to education, and establish small projects for them. “Amira” clarifies: 'The pressure has increased after the release of this large number following the liberation of prisons.

"Hanin" isolated herself from everyone's eyes with her children and refused to meet anyone: 'Since I got out, I haven't left the house.' She doesn't know 'if she's waiting

for a miracle to happen or something else to earn money with which she can change her residence and start a new life with her family!'

Every night, she goes to sleep remembering that number she received in prison, which replaced her name, trying to kill her thoughts, until one idea settles in her mind, which is to focus on what she's striving for.

Meanwhile, “Sham” hides her body, a witness to her years in prison, and goes to psychological therapy sessions with Dr. Milana. She is the only one who talks to her after her family took away her phone and all social media.

“Milana” pushes her to move on, but “Sham” interrupts her: 'Will I go back to my studies? Will I make up for the years of my life? And who will marry a raped detainee?

Most of the time, “Milana” is unable to respond, and after “Sham” and all the cases leave, she says: 'At the end of the day, my chest is very heavy. Even today, when some of them speak, they lower their voices, the fear is still inside them despite the regime's departure, as well the threats from some families.'

She continues: 'My tears definitely fall, and I dry them to return to them again, and now I'm coordinating with several parties to support the opening of centers to treat survivors, reintegrate them into society, and document violations to file lawsuits and obtain compensation.'

Driven by much fatigue and despair, “Amal” complied with her family's wish and traveled to Turkey, 'as there's nothing she can stay and endure for,' she says.

She sits in front of the TV, watching the news, then picks up her phone, trying to communicate with her children remotely, hoping they'll come to her one day.

She rests her head on the pillow, with the mark of an electric shock still visible on her forehead, and says: 'Will I remain alone for the rest of my life? Will I never see my children again?' She doesn't hide in the rest of her speech: 'I think about suicide every day and then back down.'

On the TV screen, there's a debate about women's rights—who make up about 50% of Syria's population—in the new version of the country after Ahmed al-Shara refused to shake hands with the German Foreign Minister and appointed Shadi al-Waisi as Minister of Justice, who oversaw the execution of two women in 2015.

This discussion is repeated on the channel inside Dr. Milana's clinic, where her phone rings, bringing her news of the suicide of one of the released women who came out of prison last month. She hangs up the phone, her face frozen, and says with sorrow: 'All medical evidence indicates it's a case of murder, but it's impossible to prove it, amidst the family and society's cover-up, and in such a period.' Nearby, at the Survivors' gathering organization office, “Amira” also receives a call: 'There's a case from Saydnaya Prison with two children resulting from rape, and she needs help.'

When she moved with a team, the woman disappeared and refused to meet them. What Amira knew was that 'she was afraid to meet anyone so that information wouldn't reach her family and they would kill her!'

"جريمة التجاهل" لا تُسقط جريمة التعذيب

توني شنودة – مصر
أريج
٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥

يكشف التحقيق أن النيابة العامة المصرية تتجاهل عمداً التحقيق في وقائع شكاوى بشأن تعذيب محتجزين على يد أفراد الشرطة بالمخالفة للدستور؛ ما يؤدي إلى إفلات المتهمين بارتكاب التعذيب من العقاب، في حال ثبوت صحة الوقائع التي تتضمنها هذه الشكاوى.

ظلت عفاف*، مهندسة ديكور ستينية، تقطع مسافة مئة كيلومتر ذهاباً وإياباً لمدة شهرين، وهي تحمل حقيبة بداخلها طعام وأدوية نفسية، لزيارة ابنها، زين*، بأحد السجون الواقعة غرب القاهرة. لكنّها كانت تعود إلى منزلها بخيبة أمل كبيرة، فتنزوي بغرفتها تكمل بكاءها وحيدة؛ بسبب عجزها عن رؤية ولدها بسبب إيداعه في عنبر التأديب، وحرمانه من الزيارة وتلقي الإعاشة والدواء.

لم تستسلم عفاف واستطاعت التحدث مع نجلها بضع ثوانٍ، عبر نافذة صغيرة، يكسوها سلك حديد، مثبتة أعلى عربة الترحيلات التي تنقل المحتجزين من السجن إلى جلسات تجديد الحبس بالمحاكم. وقتها أخبرها عن "تعرضه للتعذيب"؛ فأسرعت للسجن وسجلت طلب زيارة استثنائية، وبعد مماطلة سُمح لها بزيارة مدتها عشر دقائق فقط.

خلال الزيارة، هرول زين نحو ركن منعزل، محاولاً الاختباء من كاميرات المراقبة، وأشار بيديه لها أن تقترب، فوجدته الأم حافي القدمين. أخرج زين أصابعه من فتحات السياج الحديدي، وقال لها: "انظري نزعوا أظافري يا أمي"، وخلع سترته واستدار ليريها آثار ما يبدو أنه تعذيب على ظهره، كما شمّر بنطاله ليريها أيضاً آثار حروق يقول إنها ناتجة عن "إطفاء المكلفين بالحراسة سجائرهم في جسده". صُدمت الأم مما رأته، وطلب زين منها الإسراع في تقديم شكوى إلى النيابة العامة.

في صباح اليوم التالي، تقدمت عفاف بشكوى إلى رئيس النيابة الكلية، أرفقت بها سجل زين الطبي الصادر عن مستشفيات حكومية، وطلبت فتح تحقيق بالواقعة، وفحص ابنها بواسطة الطب الشرعي؛ لإثبات ما به من إصابات.

زين واحد من بين ألف و569 مصرياً تحدثوا عن تعرضهم للتعذيب الفردي والجماعي داخل مقار الاحتجاز، في الفترة بين عام 2017 و2023، وفق تقارير "أرشيف القهر" الصادرة عن مركز النديم لتأهيل ضحايا التعذيب. ويؤكد المركز أن هذه الأرقام تُمثل فقط "قمة جبل الجليد"؛ إذ إن هناك العديد من الانتهاكات تُجرى في الخفاء، بعيداً عن التوثيق أو الرصد. كما يشير المركز إلى أن ما يرد في الأرشيف مقتصر على ما تمّ تجميعه من وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

أجرى مُعدّ التحقيق مقابلات مع خمس حالات أُفرج عنها، إضافة إلى سجين آخر ما زال خلف القضبان، تقدموا جميعاً بشكاوى إلى النيابة العامة وأمام القضاة، بشأن ما قالوه عن تعرضهم للتعذيب والعنف الجنسي على يد رجال الشرطة خلال جلسات التحقيق. ولم يتخذ أعضاء النيابة أيّ إجراءات سوى تسجيل استغاثاتهم في محاضر الجلسات، من دون تحقيق فعلي.

كما حصلت "أريج" على مستندات قضائية توثق اعتماد سلطات الادعاء العام على جهاز الشرطة ذاته في جمع المعلومات والأدلة، وإحضار شهود بشأن وقائع التعذيب؛ وهي الوقائع التي أحد أطرافها أفراد من هذا الجهاز. وغالباً ما ينتهي المطاف بهذه التحريات إلى حفظها؛ "لتعذر جمع المعلومات".

وتشير تقارير المنظمات الحقوقية -المحلية منها والدولية- إضافة إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، إلى إهمال النيابة العامة فتح باب التحقيق؛ ما يُعزز إفلات مرتكبي التعذيب من العقاب.

وبحسب المادة 52 من الدستور المصري، فإن التعذيب بجميع صوره وأشكاله، جريمة لا تسقط بالتقادم. وتعد التحريات أولى خطوات الاستدلال بشأن الجرائم؛ ويراد بالتحريات جمع القرائن والأدلة كلها التى تفيد فى التوصل إلى الحقيقة، والنيابة لا تجريها بنفسها بل تعتمد على الشرطة في إجرائها.

وتخضع أعمال الشرطة فى جمع الاستدلالات لإشراف ورقابة وتوجيهات أعضاء النيابة العامة، بموجب مواد الدستور المصري "189و199"، ومواد قانون الإجراءات الجنائية "21 و23 و199".

وتشير دراسة بحثية صادرة عن منظمة هيومن رايتس ووتش، بعنوان "إفلات الجناة من العقاب وحرمان الضحايا من العدالة فى قضايا التعذيب" إلى أن إشراك الشرطة فى التحقيق بوقائع التعذيب ينشأ عنه تضارب المصالح، ويسهم في عدم التحقيق الجاد في بلاغات تعرض محتجزين للتعذيب.

وعلى الرغم من الحاجة إلى تعديل القانون لضمان محاسبة مرتكبي جرائم التعذيب، قوبلت محاولات إجراء هذه التعديلات بالقمع.

حفظ الشكوى

بالعودة إلى زين، فقد استعان مُعد التحقيق بمحامٍ حقوقي، وتوجها إلى سراي النيابة للاستفسار عن مصير شكواه، وتسلما ملف الشكوى بموجب توكيل قضائي مخصص لهذا الغرض.

يتألف الملف من تسع صفحات؛ أربع منها عبارة عن تقارير طبية موثقة تُشخص الحالة النفسية لزين، إلى جانب الشكوى، ومستند طلب النيابة إجراء التحريات، وأخيراً وثيقة التحريات التي أعدتها المباحث الجنائية بقسم الشرطة التابع له السجن.

تملك النيابة العامة سلطة رفض التحريات إذا كانت غير مدعومة بمعلومات أو وقائع محددة، أو إذا كانت مجرد أقوال مرسلة؛ إذ إن النيابة لا تكتفي بقبول التحريات بشكل آلي، بل تقوم بدور رقابي وناقد لمحتواها. وعادةً، تطلب استكمال التحريات بوسائل تحقيق إضافية، حسبما يشرح عبد الرؤوف مهدي، أستاذ القانون الجنائي.

ورغم أن نصوص المواد 21 و24 و29 من قانون الإجراءات الجنائية تفرض على ضباط وحدات المباحث الجنائية ومرؤوسيهم إثبات الإجراءات التي اتخذوها كافة، والإيضاحات التي استطاعوا الحصول عليها؛ مثل الاستماع لأقوال رفاق زنزانة زين عن الواقعة، وإجراء المعاينات وتسجيلها بمحضر التحريات، فإن (أ.ع)، ضابط مباحث ومُحرر محضر تحريات واقعة "زين"، استغرق ثلاثة أشهر لتحرير محضر يخلو من أيّ معلومة أو إجراء قام به، وعلّل ذلك بضرورة معاينة السجن. وبالسؤال عن مصير الشكوى، تبين أن النيابة حفظتها من دون إبداء أسباب، ولم تخطر الشاكي بذلك.

يعلق الباحث القانوني بالنقد الدستوري للتشريعات، محمد عبيد، على الواقعة، قائلاً: "النيابة لم تحقق فى الشكوى، وما قامت به هو إجراء روتيني، والمادة 63 من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لها حفظ الشكوى؛ أي إغلاق التحقيقات من دون إبداء أسباب"، بالإضافة إلى عدم وجود مادة قانونية تلزم النيابة بإخطار الشاكى بحفظ شكواه.

بموجب المادة 42 من قانون الإجراءات الجنائية، يملك أعضاء النيابة سلطة زيارة السجون، ولهم الحق في الاتصال بأيّ محبوس وسماع شكواه، إلا أن زين، الذي عانى إصابات ظاهرة فى جسده، يؤكد أنه لم يُستدعَ لسماع أقواله.

تخويف الناجي

لا تكتفى النيابة بحفظ شكاوى التعذيب، بل ربما يضغط أعضاؤها على المتقدمين بالشكوى؛ للتراجع عن تقديمها، كما حدث في حالة عبد الرحمن طارق، الذي يقول إنه تعرض للتعذيب على يد أحد ضباط الشرطة.

يروي طارق، الشهير بـ "موكا"، كيف حاول وكيل النيابة تخويفه من تقديم شكوى في رئيس التحقيقات بقسم شرطة قصر النيل، وسط القاهرة، مفادها أن الأخير تعدى عليه بالضرب إبان فترة تنفيذ حكم المراقبة اليومية داخل القسم.

دعم العضو السابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان، جورج إسحق، "موكا"، مقدماً شكوى إلى الإدارة العامة لحقوق الإنسان بمكتب النائب العام؛ فاستدعى وكيل النيابة الأخير لسماع أقواله كمجني عليه.

يقول "موكا" إنه فوجئ بوكيل النيابة يحذره من شكوى الضابط، ويدعوه للتنازل عنها؛ خشية أن يلفق له الضابط قضية، ويعيده إلى السجن الذي قضى به عدة سنوات، بتهمة التظاهر ضد إحالة المدنيين للمحاكمات العسكرية.

يقول "موكا" إنه رفض تحذير النيابة وأصر على شكواه، وبعدها سُجن مرة أخرى.

يكمل "موكا" حديثه قائلاً: "أخبرت النيابة بوجود كاميرات مراقبة مثبتة بأرجاء القسم حين تعرضت للاعتداء، طلبت من النيابة تفريغ الكاميرات لإثبات إدانة الضابط المُعتدي، إلا أن النيابة لم تحرك ساكناً".

أمضى "موكا" سبع سنوات داخل السجن، أقدم خلالها على الانتحار بتناول مجموعة مختلفة من العقاقير، اعتراضاً على حرمانه من الحصول على شاحن راديو، واستلام طعام أعدته أسرته، وإهانته بالألفاظ، وإيداعه بعنبر التأديب. ونقلته إدارة السجن إلى المستشفى، حيث جرى إنقاذه، بحسب المفوضية المصرية للحقوق والحريات.

أصر "موكا" على مواصلة احتجاجه على الأوضاع داخل السجون، ومنها تعرضه للتعذيب، قائلاً: "تقدمت بشكاوى كثيرة إلى النيابة وأنا داخل السجن، ولكن النيابة لم ترد ولم تلتفت".

يجزم موكا بأن ما حدث له يتكرر مع حالات أخرى، مستشهداً بطارق السلكاوي: "طارق السلكاوي، محامٍ في مؤسسة التنسيقية لحقوق الإنسان، أصبح لا يقوى على الحركة، ولا يستطيع المشى؛ جراء التعذيب بالكهرباء والضرب الذي تعرض لهما خلال فترة اختفائه القسري في مقر أمن الدولة".

عاهة مستديمة

في منتصف ليل الأول من تشرين الثاني/نوفمبر عام 2018، اقتحمت قوات نظامية وغير نظامية (ترتدي ملابس مدنية) منزل السلكاوي بالمنصورة (نحو 126 كيلومتراً شمال القاهرة)، وألقت القبض عليه، قبل أن يختفي قسرياً لمدة 24 يوماً أخفقت خلالها جهود محاميه في معرفة سبب احتجازه ومكانه، بحسب ما ورد في بلاغات أرسلها محاموه للنائب العام، ورئيس نيابة "قسم ثان المنصورة"، والمحامي العام لنيابات المنصورة.

وفق دراسة بحثية صادرة عن مركز النديم بعنوان "أرشيف القهر" عام 2017، فإن الإخفاء القسري لا يخلو من تعذيب المختفين.

قبل اعتقاله، كان طارق يعاني نوبات صداع نصفي مزمن، تُفقده الإدراك والاتزان، وكان يتردد على طبيب مخ وأعصاب، ويتناول دواءً يومياً منذ مدة طويلة، مع توصية طبية بعدم التعرض للإجهاد البدني والعصبي.

تُظهر الوثائق القضائية تأكيد ضابط الأمن الوطنى، المكلف بالقبض على السلكاوي، أن الأخير كان بحالة طبيعية لحظة توقيفه، غير أن السلكاوي ظهر بعد فترة الإخفاء القسري، في السادسة مساء يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أمام نيابة أمن الدولة محمولاً على أكتاف رجال الأمن؛ نتيجة لإصابته بشلل نصفي في يده وساقه اليسرى.

ادّعى ضابط الأمن الوطني -وفق الوثائق- أن اعتقال السلكاوى جرى من منزله في العاشرة مساء يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2018؛ أي اليوم السابق لعرضه على النيابة، وهو ما أخذت به النيابة، وتجاهلت التحقيق في صحة التاريخ. كما لم تنظر في شكوى السلكاوى ومحاميه بشأن تعرضه للتعذيب، الذي تسبّب في عجزه عن الحركة، وفق السلكاوي.

ذكرت منظمة العفو الدولية أن نواب نيابة أمن الدولة تجاهلوا التحقيق في شكاوى تقدمت بها أسر ومحامو المقبوض عليهم، تتعلق بما وصفوه بـ "تحريف" الأمن الوطني لتواريخ القبض على 87 حالة من أصل 117؛ إذ سجلت تواريخ الاعتقال بتاريخ اليوم الذي سبق تحقيق النيابة مباشرة. ورغم إرسال برقيات متعددة من الأسر والمحامين، لم يتخذ النواب العامون أيّ إجراءات للتحقيق فيما ورد في تلك البرقيات.

ورغم عدم التفات النائب العام ومعاونيه إلى البلاغات السابقة، فإن دفاع السلكاوي استمر في إرسال بلاغ تلو الآخر؛ أملاً في إجراء تحقيق يكشف هوية من قال إنهم عذبوه، ويحيلهم إلى المحاكمة.

وفي 18 آذار/مارس 2019، استجابت النيابة واستدعت دفاع السلكاوي، الذي طلب استدعاء موكله من محبسه، وسؤاله عن هوية مَن عذبوه، ثم قررت النيابة تكليف وحدة مباحث قسم شرطة أول المنصورة بجمع المعلومات عن الواقعة.

وأجاب رئيس وحدة مباحث قسم أول المنصورة، صباح 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أن التحريات التي قام بها لم تتوصل لحقيقة تلك الواقعة؛ وبناءً عليه قررت النيابة حفظ البلاغات.

ولا يزال السلكاوي خلف القضبان عاجزاً عن الحركة، ويقضي عقوبة السجن مدة 15 عاماً، بناءً على اعتراف يقول إنه انتُزع منه تحت وطأة التعذيب.

محاربة الاقتراحات بتعديل القانون

تحظر المادتان **63** و232 من قانون الإجراءات الجنائية في مصر ضحايا التعذيب من رفع دعاوى قضائية مباشرة أمام المحاكم الجنائية؛ إذ تُمنح هذه الصلاحية حصراً للنائب العام، الذي غالباً ما تُحفظ في مكتبه غالبية شكاوى التعذيب من دون إحالة أيّ متهم للمحاكمة، وفق محمد عبيد، الباحث القانوني المتخصص في النقد الدستوري للتشريعات.

هذا ما دفع المنظمة العربية للإصلاح الجنائي، التي تتخذ من جنيف مقراً لها، للجوء إلى المحاكم المدنية، وأوردت المنظمة في أرشيفها خمسة آلاف و821 حكماً مدنياً بالتعويض عن التعذيب، أصدرها القضاء في الفترة بين عامي 1991 و2017 .

محمد زارع، مدير المنظمة، يوضح قائلاً: "بعد صدور الحكم النهائي، نبدأ بمخاطبة وزارة الداخلية لتنفيذ الحكم وسداد قيمة التعويض، إلا أن محدودية ميزانية الوزارة المخصصة لهذا البند كانت تؤدي إلى انتظار الناجين فترات تتراوح بين ثلاث إلى ثماني سنوات لتلقي التعويضات المستحقة".

في المقابل، تُفرض عقوبات هزيلة على المدانين بارتكاب جرائم التعذيب. فقد كشفت المفوضية المصرية عن قائمة تضم 63 ضابطاً وفرد شرطة أدانهم القضاء بارتكاب جرائم القتل العمد، والتعذيب، والضرب الذي أفضى إلى وفاة مواطنين؛ ومع ذلك، برأت محكمة النقض 20 من المتهمين، في حين أصدر رئيس الجمهورية قرارات بالعفو عن 23 آخرين. أما الباقون، فقد صدرت بحقهم أحكام بالسجن تراوحت بين ثلاث إلى سبع سنوات فقط.

يشير محمد عبيد، الباحث القانوني المتخصص في النقد الدستوري للتشريعات، إلى أن ثغرات المادة 126 من قانون العقوبات المصري تُضعف العقوبات المفروضة على مرتكبي التعذيب، إذ يُقيّد تطبيقها بشروط صارمة تدفع النيابة العامة إلى توجيه اتهامات بجنح مخففة؛ مثل "استعمال القسوة"، التي لا تتجاوز عقوبتها الحبس لمدة عام، أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه مصري. وفي حالات وفاة الضحية، يتم تكييف الجريمة إلى "ضرب أفضى إلى الموت"؛ وهي جريمة تستوجب عقوبة أقل من تلك المقررة للتعذيب الذي يؤدي إلى القتل العمد.

عجز القانون المطبق حالياً عن معاقبة مرتكبي التعذيب المُجرَّم دستورياً، دفع بعض مؤسسات المجتمع المدني إلى اقتراح تعديله.

بين عامي 2014 و2015، قدمت المجموعة المتحدة، التي أسسها المحامي نجاد البرعي، 163 بلاغاً بشأن 465 ادعاءً بالتعذيب داخل أماكن الاحتجاز، بيد أن النيابة العامة لم تتخذ أيّ إجراءات حيال تلك البلاغات؛ ما دفع المجموعة للجوء إلى التفتيش القضائي لضمان سرعة إجراء التحقيقات.

وفي آذار/مارس 2015، عقدت المجموعة ورشة خبراء لعرض ومناقشة مشروع قانون لمكافحة جريمة التعذيب، بما يتوافق مع نصوص الدستور، ويتماشى مع المعايير الدولية، وفق ما أعلنته المجموعة.

وأُرسل مشروع القانون إلى رئاسة الجمهورية، وعدد من الوزارات المعنية، غير أن الجهات المُرسل إليها المشروع لم تتفاعل معه. على النقيض من هذا، أُحيل القاضيان اللذان شاركا في صياغة مشروع القانون للتحقيق، كما استُدعي البرعي إلى محكمة شمال الجيزة لسماع أقواله، ضمن التحقيقات التي تجرى مع القاضيين اللذين وجهت إليهما ستة اتهامات؛ منها "إعداد مشروع قانون ضد التعذيب، والضغط على رئيس الجمهورية لإصداره، والتعامل مع منظمة غير شرعية".

الاستهزاء بالشهادات

في غرفة بمقر جهاز الأمن الوطني في حي العباسية، تقول شروق أمجد إنها مرت بتجربة مؤلمة. تروي الفتاة العشرينية تفاصيل لحظات لا تنسى، عندما عُصبت عيناها وأُجبرت على الجلوس مقيدة من الخلف على كرسي، في حين كان جسدها ينتفض تحت تأثير صدمات كهربائية متتالية. تكررت الصدمات حتى انهار جسدها، إلى أن سمعت أحدهم يقول للآخر: "البنت هتموت"، وفق روايتها.

تقول شروق إنها استيقظت لتجد ضابطاً يحاول فك أزرار بنطالها، فأصابتها نوبة هلع، وصرخت بأعلى صوتها: "محدش يلمسني! هقول كل اللي عايزينه!". في تلك اللحظة، تدافع زملاء الضابط إلى الغرفة، وأجلسوها على كرسي، وتحت وطأة الترهيب، انهارت شروق، وبدأت تدلي بأقوالها: "أعمل صحفية، وأكتب تقارير سياسية واقتصادية لصالح قنوات فضائية معارضة للنظام المصري".

تشير شروق إلى أن التحقيق معها استمر لمدة ثماني ساعات متواصلة، شعرت خلالها بألم ونزيف الدورة الشهرية، وطلبت الإذن لدخول دورة المياه، إلا أن الضابط سخر منها قائلاً: "أنا سعيد بما يبدو عليه مظهرك"، وهدّدها بين الحين والآخر بالاغتصاب وفحص عذريتها.

لا يقتصر التعذيب الذي رصدناه على العقاب الجسدي، بل تخطى إلى العنف الجنسي؛ إذ وثقت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان 85 حالة عنف جنسي ضد النساء داخل مقرات الأمن الوطني، في الفترة بين عامي 2015 و2022. شملت هذه الانتهاكات لمس الأعضاء التناسلية (نحو 33 في المئة)، والتهديد بالاغتصاب (24 في المئة تقريباً)، والتعرية القسرية (19 في المئة تقريباً)، والصعق في الأعضاء التناسلية (نحو 12 في المئة)، والاغتصاب بأشكاله المتعددة (12 في المئة).

وعندما مثُلت شروق أمام وكيل النيابة، بدت ملامحها متأثرة بالاعتداء؛ إذ كان فمها معوجاً من آثار الضرب، وبها كدمات بيديها جراء الصعق الكهربائي. كما كانت ثمة آثار ضرب أخرى على جسدها. وروت شروق كل ما حدث لها.

رفض وكيل النيابة تسجيل شهادتها، وعرضها على الطب الشرعي، واكتفى بتدوين العبارة التالية في محضر الجلسة: "تلقّت شروق لكمة من مُلقي القبض عليها". وفي الوقت ذاته أخبرها أن التحقيق بشأن الاعتداءات التي تعرضت لها سيجرى لاحقاً.

وبعد مرور نحو ثلاثة أشهر، استدعى وكيل نيابة آخر شروق وسألها: "أنتِ تُريدين إحالتك إلى الطب الشرعي؟"، فرفضت شروق؛ لأن آثار التعذيب كانت قد تلاشت بمرور الوقت، وفق روايتها.

تبدي شروق استياءها من تعامل وكيل النيابة مع شكواها، قائلة: "كان يتعامل مع التحقيق الذي طلبته وكأنه إجراء روتيني، مجرد شيء لتدوينه فحسب، من دون إبداء أي تفاعل مع روايتي، وأبدى نوعاً من السخرية".

العنف الجنسي في السجون

على الرغم من أن عمليات التفتيش في تجاويف الأعضاء التناسلية تُعد إجراءً روتينياً عند دخول السجن أو العودة من جلسات المحكمة، فإنها -وفقاً لشهادات ثلاث ناجيات وتقارير منظمات حقوقية- تحولت إلى انتهاكات ذات طابع جنسي صريح.

تروي شروق:"بدأت الحارسة تتحسس جسدي بطريقة لم تكن طبيعية، اقتربت من صدري وأمسكت به من دون تفسير، ثم توجهت إلى منطقة البكيني، ورفعت رأسها لتسألني: "هل أنتِ بنت؟" أجبت بصوت خافت: "نعم، أنا بنت." ردت بلهجة حادة: "هنكشف عليكِ".

تُكمل شروق: "طلبتْ مني أن أستدير وأنحني، وعندما فعلت شعرت بيدها تضغط على عنقي وتجبرني على الانحناء أكثر حتى أصبح رأسي بمستوى قدمي... فجأة، أدخلت إصبعها في فتحة الفرج من دون أي قفاز طبي، كانت لحظة مروعة؛ صرخت بألم شديد وانفجرت في البكاء".

وفي إحدى المرات تتذكر شروق: "بمجرد دخولي الغرفة بدأت الحارسة تلمس يدي ببطء، ثم امتدت يدها إلى مناطق حساسة من جسدي وأمسكت بها بلا تردد، تاركة شعوراً بالذعر يتملكني".

وبحسب "الجبهة المصرية"، فإن ما روته شروق تكرر مع حالات أخرى، وينطبق عليه تعريف الاغتصاب الجنسي. وهو ما وثقناه عند رصدنا للتقاطعات بين حالة شروق وحالة مريم موسى*، التي تخضع إلى جلسات دعم نفسي؛ لتمحو -من دون جدوى- من ذاكرتها ما تقول إنه آثار تعرضها للعنف الجنسي داخل سجن القناطر للسيدات (25 كيلومتراً شمال القاهرة).

تقول مريم: "رأيت السجانة آتية نحوي بخطوات ثابتة، ألقت لي ملابس بيضاء وأخذتني إلى دورة مياه في آخر الممر، أمرتني بخلع ملابسي فظننت أنها تقصد الملابس الملونة فخلعتها؛ فإذا بها تأمرني بحزم ودول كمان، مشيرة إلى ملابسي الداخلية، وقفت مذهولة للحظات لا أفهم ماذا تقصد؟ هل حقاً تريدني أن أقف عارية أمامها، كانت الفكرة مرعبة بالنسبة لي كيف أقف أمامها عارية؟!".

تُكمل مريم: "وقفت عارية أرتجف وأبكي بصوت مكتوم، فجأة، أمسكت شعري بقوة، تمنيت فقط أن ينتهي هذا الجحيم، لكن كان هذا مجرد بداية، أدارتني نحو الحائط وضغطت على ظهري لأنحني، ثم توجهت بيدها إلى أماكن أكثر حميمية وعبثت بأعضائي التناسلية، صُدمت، تجمدت مكاني، لا أستطيع الحركة أو الصراخ، كل ما كان بوسعي فعله هو البكاء بصمت... انهار جسدي تماماً، سجينات أخريات حملوني وأنا مرتعشة، عانيت نزيفاً استمر طيلة أسبوع".

تقول مريم: "لم تكن هذه المرة الأولى التي أتعرض فيها للتعذيب؛ لقد عُلّقت سابقاً كالذبيحة، وتعرضت للصعق الكهربائي في أماكن أخرى، لكن ما حدث في ذلك اليوم، كسرني حقاً، دمرني جسدياً ونفسياً".

بحسب شهادات وثقتها منظمات حقوقية؛ مثل "المفوضية المصرية لحقوق الإنسان" و"الجبهة المصرية لحقوق الإنسان"، كشفت ناجيات عن وقائع صادمة للعنف الجنسي أثناء ترحيلهن إلى السجن أو عودتهن من المحكمة. في تلك اللحظات، ترافق السجاناتُ المحتجزاتِ إلى دورات مياه أو غرف مغلقة، حيث يُطلب منهن خلع ملابسهن بالكامل. تمتد يد السجانة إلى ثدي المحتجزة، وأحياناً تلتقط كيساً بلاستيكياً من الأرض، تضعه على أصابعها وتدفع إصبعين أو ثلاثة داخل المهبل بحجة التفتيش. هذه الممارسات تعرف بـ"التفتيش القسري المهبلي".

استجمعت مريم قواها، وعزمت أن تتقدم بشكوى ضد السجانة التي تدعى "هانم" في جلسة الاستماع أمام وكيل النيابة؛ فلم تجد منه إلا سخرية من الواقعة، ثم "أغلق المحضر من دون أن يسمح بكتابة أقوالي وإثباتها بمحضر الجلسة، وبرر فعله بعدم اختصاصه... وانتهت الجلسة بتجديد الحبس على ذمة التحقيق، بتهمة الانضمام لجماعة إرهابية"، بحسب روايتها.

تقدم محامي مريم إلى النائب العام ببلاغ -أطلعنا عليه- يطالب فيه باستدعاء مأمور سجن القناطر، ورئيس مباحث السجن والسجانة التي تدعى "هانم"؛ والتحقيق معهم بتهمة "هتك عرض أنثى"، وفق المادة 268 من قانون العقوبات، إلا أنه لم يتلقَ أيّ إشعار بفتح تحقيق في هذا الأمر.

وبعد البلاغ، استخدمت إدارة السجن أجهزة مُخصصة للتفتيش، والتي كانت مُخزنة من دون استخدام، وبعد فترة عادت إلى إجراء التفتيش اليدوي المهبلي، بحسب المفوضية المصرية.

توصي قواعد الأمم المتحدة لمعاملة المحتجزات (قواعد بانكوك، القاعدة رقم 20) باعتماد أساليب فحص بديلة؛ مثل استخدام أجهزة المسح، لتجنب اللجوء إلى عمليات التفتيش الجسدي التي تتعدى على الحرمات، بما في ذلك التفتيش الجوفي والتفتيش الجسدي الحميم؛ وذلك للحد من الآثار النفسية والجسدية الضارة التي قد تنجم عن هذه الممارسات.

وفق المفوضية المصرية للحقوق والحريات؛ كثيراً ما تمتنع النيابات عن فتح تحقيق منفصل في الشكاوى الخاصة بالتحرش والعنف الجنسي ضد المحتجزات، وترفض القيام بمهمتها كسلطة تحقيق.

رغم أن سولافة مجدي التي تعمل صحفية، كانت تحاول التعافي من جراحة معقدة لاستئصال ورم في الرحم، فإن جدران السجن لم تحمل لها سوى مزيد من الألم. تقول إنها في إحدى المرات، أُجبرت على خلع ملابسها بالكامل في غرفة التفتيش، لتواجه تفتيشاً مهبلياً قاسياً، من دون مراعاة وضعها الصحي. لم يكن ذلك كافياً؛ فتعرضت أيضاً لكشف قسري على الرحم، ما تسبب لها بنزيف حاد استمر لشهور.

حين حاولت الاعتراض، عوقبت جسدياً ونفسياً. وأدلت سولافة بشكواها أمام القاضي قائلة: "تعرضت لتحرش ممنهج؛ كشف قسري تسبب لي بنزيف طويل، وسحل داخل السجن".

لم نتلقَ رداً من مكتب النائب العام في مصر على ما ورد في هذا التحقيق، رغم تواصلنا معه في إطار حق الرد.

* أسماء مستعارة

“Crimes of Neglect” Confound the Crimes of Torture in Egypt

Tony Shenouda – Egypt
Arab Reporters for Investigative Journalism
9 January 2025

This report shows that the Egyptian Public Prosecutor is deliberately avoiding investigating complaints of torture of detainees by police officers, in violation of the constitution. The result is impunity for those accused of torture, even when these complaints prove to be true.

For two months, Afaf, a 60-year-old interior designer, has been making the 100-kilometre journey to a prison west of Cairo, to visit her son Zain. She carries with her a bag of food and psychiatric drugs for him. But each time she has gone back home disappointed and shuts herself away in her room to weep alone. She is unable to see her son, because he has been put in the punishment wing and unable to receive visitors, food or medicine.

Afaf did not give up though. She did manage to speak with her son for a few seconds through a small, iron mesh covered window in the side of the prison van, which takes prisoners from jail to court to have their sentences renewed. He told her he was “being tortured.” She immediately went to the prison and requested an exceptional visit. After a delay, she was allowed to see him for just ten minutes.

When she visited, Zain rushed into a corner, trying to hide from the surveillance cameras, and gestured to her to come closer. His mother saw he was barefoot. Zain took his fingers from the holes in the iron grille, saying: “Look mum, they pulled out my fingernails.” Then he took off his jacket and turned round to show her what appeared to be marks of torture on his back. He rolled up his trousers to reveal to her burns that he says were caused by “the guards stubbing out their cigarettes on me.” Afaf was shocked by what she saw and Zain asked her to complain right away with the Public Prosecution.

The next morning Afaf filed a complaint with the chief public prosecutor, enclosing Zain’s medical record from government hospitals. She asked for the incident to be investigated and for her son to undergo forensic medical tests to confirm his injuries.

Zain is one of 1,569 Egyptians who have reported being subjected to torture, individually and collectively, in detention centres between 2017 and 2023, according to the “Archive of Oppression” report from the Nadeem Center for Rehabilitation of Victims of Violence and Torture. The centre says that these figures represent only the “tip of the iceberg”, and that much abuse goes on in secret, without being either detected or documented. It also points out that the data in its archive is limited to that derived from media outlets and social networking sites.

The author of this report interviewed five prisoners after their release and one still behind bars, all of whom had complained to the public prosecution and judiciary about alleged torture and sexual violence committed by police officers during interrogation. Prosecutors had merely made a note of their appeals in the record of the hearings, without actually launching an investigation.

ARIJ also obtained judicial documents confirming that the prosecuting authorities rely on the police themselves to gather information and evidence, and to bring witnesses to incidents of torture involving police officers themselves. These enquiries mostly end up being closed, because it is "too difficult to collect information."

Reports from human rights organizations - both local and international – and from the UN Committee against Torture - indicate that the Attorney General was negligent in failing to open investigations and that this effectively gave immunity to the perpetrators of torture.

Under Article 52 of the Egyptian Constitution, torture in all its forms is a crime not subject to statute of limitation. The first step in determining if a crime has been committed is to conduct an investigation, which consists of collecting all evidence needed to establish the truth. The prosecution does not do this but relies on the police to do so.

The work of the police in collecting evidence, however, should be supervised and monitored by Public Prosecution officials, in accordance with Articles 189 and 199 of the Egyptian Constitution, and Articles 21, 23, and 199 of the Criminal Procedure Code.

A research study by Human Rights Watch - "Impunity for Perpetrators and Denial of Justice for Victims in Torture Cases" - points out that having the police involved in investigating torture cases is a conflict of interest, and will mitigate against any serious investigation of reports of torture of detainees.

Despite the need to amend the law to ensure accountability for torturers, attempts to make such amendments have been met with repression.

Shelving the complaint

In Zain's case, the author of this report went to the prosecutor's offices – together with a human rights lawyer - to find out what had happened to Zain's complaint. We were given the file relating to the complaint under a judicial power of attorney issued for this purpose.

There were nine page in the file. Four were medical reports on Zain's mental state, besides the complaint itself, the prosecution's request to conduct an investigation, and finally the investigation document, which had been prepared by the criminal investigation section of the police department to which the prison belongs.

The Public Prosecution has the authority to refuse investigations if they are not supported by specific information or facts, or if they consist merely of statements. The

prosecution does not have to automatically accept an investigation but has a role in supervising and critiquing the contents. It normally calls for additional investigative methods to supplement the investigation, says Abdel Raouf Mehdi, a professor of criminal law.

Although Articles 21, 24 and 29 of the Criminal Procedure Code require officers in criminal investigation units and their subordinates to record all the measures they have taken and the conclusions they were able to reach - such as taking statements from Zain's cellmates, carrying out inspections, and entering these in the investigation report - A.A., the investigating officer and who drew up the report on the Zain incident, took three months to compile a report, which contained no information nor anything about any action he had taken. He put this down to his having to inspect the whole prison. When asked about what had happened to the complaint, it became clear that the prosecution had shelved it without giving any reason, and had not informed the complainant.

Mohamed Obaid, legal researcher on the constitutionality of legislation, comments: "The prosecution didn't investigate the complaint. It just carried out a routine procedure. Article 63 of the Criminal Procedure Code allows it to shelve a complaint, which means closing an investigation without giving a reason." There is also nothing in law obliging the prosecution to tell the complainant that his complaint has been shelved.

Article 42 of the Criminal Procedure Code gives prosecutors the authority to visit prisons and the right to contact any prisoner to hear his complaints. But Zain, who had visible injuries to his body, insists that no one called him to hear what he had to say.

Intimidating survivors

The prosecution not only shelves complaints of torture, but its officials can sometimes put pressure on those making the complaint to withdraw it. This happened in the case of Abdel Rahman Tarek, who says he was tortured by a police officer.

Tarek, better known as "Mocha," tells of how the prosecutor tried to intimidate him into not pressing ahead with a complaint against the head of investigations at the police department in Qasr al-Nil, in central Cairo. Mocha had accused him of assaulting him during the daily surveillance period at the police station.

George Ishaq, previously a member of the National Council for Human Rights, had come to Mocha's aid by forwarding his complaint to the General Department of Human Rights in the Attorney General's Office. The most recent prosecutor was summoned to hear the victim's statement.

"Mocha" says that he was surprised when the prosecutor warned him against making a complaint against the policeman and called on him to drop it, in case the officer made up some case against him, that would put him back in prison. Mocha has

already spent several years in jail on charges of demonstrating against civilians being tried in military courts.

Mocha says he rejected the warning from the prosecutor and pressed ahead with his complaint, after which he was put back in prison.

"I told the prosecutor that there were surveillance cameras installed throughout the police department when I was assaulted. I asked for the footage to be downloaded to show that the officer has assaulted me. But the prosecutor did nothing," says Mocha.

Mocha spent seven years in prison. At one point he tried to commit suicide by taking a cocktail of drugs, in protest at being denied a radio charger and food prepared by his family and being verbally abused and put in the punishment wing. The prison administration transferred him to hospital, where he was saved, according to the Egyptian Commission for Rights and Freedoms.

Mocha insisted on continuing his protest against the conditions in prisons, including the torture he suffered: "I complained repeatedly to the prosecutor's office from inside the prison, but they didn't respond or pay any attention."

Mocha is insistent that what happened to him has happened to many others, citing the case of Tarek Elsalakawy: "Tarek Elsalakawy, a lawyer at the Egyptian Coordination of Rights and Freedoms[1] can no longer move or walk, as a result of the electric shocks and beatings he suffered during his enforced disappearance at the State Security headquarters."

Permanent disability

At midnight on the first of November 2018, Elsalakawy's house in Mansoura (about 126km north of Cairo) was stormed by the security forces, both regular and irregular (wearing civilian clothes). After his arrest, he was forcibly disappeared for 24 days. Throughout this time his lawyers were unable to find out why or where he had been detained, according to reports they sent to the Public Prosecutor, the Chief Prosecutor of Mansoura 2, and the head of the Mansoura Prosecutor's Office.

According to the 2017 "Archive of Oppression" report from the Nadeem Centre those suffering forced disappearance are usually tortured.

Before his arrest, Tarek Elsalakawy had been having chronic attacks of migraine, which caused him to lose his awareness and balance. He had been seeing a neurologist, and had been taking daily medication for some time and had been advised to avoid physical and nervous stress.

Judicial documents show that the Homeland Security officer charged with arresting Elsalakawy said he appeared normal at the time of his arrest. But when he appeared before the State Security prosecutor at 6pm on November 24th 2018, following his

enforced disappearance, Elsalakawy was leaning on the shoulders of the security officers as a result of hemiplegia in his left hand and leg.

The Homeland Security officer claimed that – according to the documents - Elsalakawy was arrested at his home at 10pm on November 23rd 2018, the day before he was brought before the prosecution. The prosecution simply accepted this, without checking the date. Neither did it investigate claims by Elsalakawy and his lawyer that he had been tortured, resulting in his loss of movement, according to Elsalakawy.

Amnesty International reported that State Security prosecutors were negligent in failing to investigate complaints made by the family and lawyers of people arrested regarding alleged "alteration" by Homeland Security forces of the dates of arrest in 87 out of 117 cases - so that the date of arrest appeared to be the day immediately preceding the start of the prosecution's investigation. Despite being alerted multiple times by families and lawyers, prosecutors failed to act to investigate these allegations.

Despite the failure of the Public Prosecutor and his aides to respond to previous reports, Elsalakawy's defence continued to submit one report after another, in the hope that an investigation would reveal the identity of those Elsalakawy said had tortured him, and put them on trial.

A response came on March 18th 2019, when the prosecution summoned Elsalakawy's defence lawyers. They called for their client to be summoned from detention, and asked to identify those who had tortured him. The prosecution then assigned the investigation unit of Mansoura 1st Police Station to gather information about the incident.

On the morning of 13 November 2019, the response came through from the head of the investigation unit at Mansoura 1st Police Station that his investigations had turned up no evidence that this incident had even taken place. On this basis, the prosecution decided to shelve the reports.

Elsalakawy remains behind bars, unable to move, and serving a 15-year prison sentence, based on a confession he says was extracted under torture.

Fighting proposals to amend the law

Articles 63 and 232 of Egypt's Criminal Procedure Code prevent victims of torture from bringing claims directly before the criminal courts. This power is given solely to the public prosecutor, whose office usually shelves the majority of torture complaints without referring any defendant for trial, according to Mohamed Obaid, the legal researcher specialising in constitutional challenges to legislation.

This is what prompted the Geneva-based Arab Penal Reform Organization to turn to the civil courts, the organisation lists in its files 5,821 civil judgements for compensation for torture made by the courts between 1991 and 2017.

Mohamed Zarea, the organisation's director, explains: "Once the final judgement is made, we write to the Ministry of Interior to get it to implement it and pay the compensation. But, because the budget that the ministry allocates for this is limited, survivors often have to wait three to eight years before getting the compensation due to them."

By contrast, those convicted of torture suffer only lenient penalties. The Egyptian Commission for Rights and Freedoms lists only 63 police officers who have been convicted of murder, torture, and beatings resulting in death. And yet the appeal court acquitted 20 of them, while 23 others were pardoned by the president. And the rest were sentenced to prison terms of three to seven years.

Mohamed Obaid points to loopholes in Article 126 of the Egyptian Penal Code that he says dilute penalties for torturers. The strict conditions surrounding application of this article lead the prosecutor to bring charges for lesser offences, such as "cruel treatment", which is punishable by a maximum of one year in prison, or a fine limited to 200 Egyptian pounds. In cases where the victim dies, the crime is modified to "assault leading to death,", a crime that carries a penalty less than murder by torture.

The fact that the current law has proven unable to punish those guilty of constitutionally criminalised torture has led some civil society organisations to propose amending it.

Between 2014 and 2015, the United Group, founded by lawyer Negad El Borai, filed 163 reports dealing with 465 allegations of torture in detention centres. The failure of the public prosecution to take any action on these reports prompted the group to seek a judicial review to ensure investigations were carried out promptly.

In March 2015, the group announced that it was organising a workshop of experts to discuss a draft law against torture that would be in line with the constitution and meet international standards.

The draft law was sent to the Presidency of the Republic and to a number of relevant ministries, but there was no response from any of them. By contrast, the two judges who had helped write the draft bill were referred for investigation and faced six charges including "preparing a draft law against torture and pressurising the president to issue it" and "cooperating with an illegal organisation." El Borai was also summoned to the North Giza Court to give a statement in connection with investigation into the two judges,

Deriding statements of victims

A room, in the headquarters of the National Security Agency in Abbasiya, was the scene of a traumatic experience for Shorouk Amjad. The 20-year-old recalls in detail the unforgettable moments when she was blindfolded and forced to sit on a chair, handcuffed from behind, while her body convulsed with one electric shock after another. These went on until she collapsed and she heard one of them say to another: "The girl's going to die."

Shorouk says she woke up to see an officer unbuttoning her trousers. She panicked and screamed as loud as she could: "Don't touch me! I'll say whatever you want!" More officers then rushed in and sat her down on a chair. From sheer intimidation Shorouk broke down and began to dictate a statement: "I work as a journalist and write political and economic reports for satellite channels opposed to the Egyptian regime."

Shorouk says the interrogation went on for eight hours. All the time she was in pain and bleeding from her period. But when she asked to go to the bathroom, the officer laughed at her, said: "I'm ok with how you look," and several times threatened to rape her and perform a virginity test.

The reports of torture we have heard extend beyond the physical to include sexual assault also. The Egyptian Front for Human Rights (EFHR), has documented 58 cases of sexual violence committed against women inside National Security facilities between 2015 and 2022. This abuse included touching of the genitals (approximately 33 per cent), threats of rape (approximately 24 per cent), forced nudity (approximately 19 per cent), and electric shocks to the genitals (approximately 12 per cent), and multiple forms of rape (12 per cent).

When Shorouk appeared before the prosecutor, her body bore visible marks of the assault she had suffered. Her mouth was left crooked from the beating they had given her, and her hands were bruised from the electric shocks. She gave a full account of what she had gone through.

The prosecutor refused to make a record of her testimony and referred her for forensic tests. He entered in the court proceedings only the following: "Shorouk was punched by the arresting officer." At the same time, he told her that the investigation of the various assaults she had reported would take place later.

After about three months, another prosecutor summoned Shorouk and asked her if she wanted to undergo forensic tests. Shorouk says that she refused, because the signs of torture had faded with time.

Shorouk is resentful of the way the prosecutor handled her complaint: "He dealt with my request for an investigation like it was something routine, just something to write down. He wasn't engaged at all with my story, and was just sarcastic," she said.

Sexual violence in prisons

Searches of the genital cavities of detainees are routinely carried out whenever they enter prison or return from court hearings. But, based on the testimonies of three survivors and reports by human rights organisations, these have morphed into assaults of an explicitly sexual nature.

Shorouk says: "The female guard started feeling my body in an abnormal way - she grabbed my breast without any explanation, then went to my bikini area. She raised

her head and asked: "You're a virgin?" I whispered: "Yes, I am." She replied sharply: "Well, we'll find out."

"She told me to turn around and bend over. And when I did, I felt her hand pressing on my neck, forcing me to bend over further until my head was level with my feet. All of a sudden she put her finger into my vagina. She wasn't wearing a medical glove… it was horrendous, the pain was so bad I screamed and burst into tears."

"Once, I walked into the room and straight away the guard touched my hand.. slowly," Shorouk recalls. "Then, she reached out to the sensitive area of my body and she just went ahead and grabbed it, leaving me in complete panic."

According to the Egyptian Front for Human Rights, there are many other stories similar to Shorouk's, and they all meet the definition of rape. We found many similarities between Shorouk's case and that of Mariam Mousa (not her real name), who is currently receiving psychological support to try to help her wipe from her memory – so far without success – what she says are the effects of sexual violence she suffered inside Qanater Women's Prison (25 kilometres north of Cairo).

Mariam says: "I saw the warden striding purposefully towards me. She threw me some white clothes and took me off to a bathroom at the end of the corridor. She told me to undress. I thought she meant just my outer clothes, so I took them off. But then she said "those too" pointing to my underwear. I was stunned.. I couldn't understand.. did she really want me to stand there naked in front of her? The idea was terrifying."

"I stood there naked, shaking and whimpering. Then, all of a sudden, she grabbed my hair. , I just wanted this hellish situation to end. But that was just the beginning. She turned me to face the wall and pushed me to make me bend over. Then her hand reached for more intimate parts of my body and she fingered my genitals, I was shocked, I froze, I couldn't move I couldn't scream. All I could do was cry silently. .. I collapsed and then other prisoners carried me back, shivering. The bleeding didn't stop for a week."

Mariam says: "That wasn't the first time I was tortured. Before, I'd been strung up like a lamb for the slaughter, while they gave me electric shocks to other parts of my body. But what happened that day really broke me; it destroyed me physically and mentally."

According to statements given to human rights organisations, like the Egyptian Commission for Human Rights, and the Egyptian Front for Human Rights, women survivors have revealed how they experienced shocking incidents of sexual violence while being transferred to prison or on the way back from court. In these instances, female guards escort detainees to the toilet or a closed rooms, where they are told to strip naked. The guard then take hold of the detainee's breasts and –sometimes after picking up a plastic bag from the floor and putting on their hand – thrusts two or three fingers into the woman's vagina under the pretext of carrying out a search. These practices are known as "forced vaginal inspections".

Mariam summoned up the strength to file a complaint against the guard, whose name was Hanom, during her hearing before the prosecutor. But he just laughed about it and, in Miriam's words: "closed the report without allowing my testimony to be recorded in the minutes of the hearing. He said he was doing this because he had no jurisdiction... So the hearing ended with me being sent back to detention, pending investigation, on charges of joining a terrorist group."

Mariam's lawyer submitted a statement to the Public Prosecutor - which we have seen - demanding that summons be issued against the warden of Qanater Prison, the head of the prison investigations department, and the guard named Hanom, for them to be investigated in connection with "indecent assault of a female," under Article 268 of the Penal Code. But he received no notification that such an investigation had been opened.

Following the lawyer's statement, the prison administration did begin using specialised devices for body searches, which had been stored away unused, according to the Egyptian Commission for Human Rights. But after a while they reverted to manual vaginal searches.

The UN Rules for the Treatment of Women Prisoners (Bangkok Rules, Rule 20) recommend the use of screening methods, such as scanning devices, as an alternative to invasive body searches – searches of body cavities and intimate parts - to minimise the harmful psychological and physical effects of such practices.

According to the Egyptian Commission for Human Rights, prosecutors often will not launch a separate investigation into complaints of sexual harassment and violence against female detainees and refuse to carry out their role as an investigating authority.

Journalist Solafa Magdy, who was in the process of recovering from complex surgery to remove a tumour from her uterus, found that being in prison brought her only more pain. She says that, on one occasion, she was forced to undress completely in the inspection room and undergo a brutal vaginal search, with no regard for her medical condition. And, if that was not bad enough, she was also forced to undergo a uterine examination, which caused her to bleed heavily for months.

When she tried to object, she was punished physically and mentally. Solafa complained to the judge, saying: "I was subjected to systematic harassment. I was forced to have an examination, which left me bleeding for months, and I was dragged around on the floor."

We have receive no response from the Egyptian Public Prosecutor Office's to the findings of this investigation, although we contacted them to give them the right to reply.

The finalists
AUDIOVISUAL NEWS REPORT CATEGORY

Khalil Al-Ashavi *(Syria – born in 1983)*
Syria: Children in a Never-Ending War
Tiny Hands
15 March 2025
https://www.youtube.com/watch?v=wBGvrvQHVtY

Abduallah Ewies *(Egypt – born in 1992)* & **Assem Metwally** (Egypt – born in 1993)
The Story of Samah Hamdi
Elsaha
25 August 2024
https://vimeo.com/1069791204

Mohamed Fathi *(Egypt – born in 2002)*
A Sudanese Mother Accuses the Rapid Support Forces of Raping Her Horrifying Details and an Unknown Fate
Almasry Alyoum
13 July 2024
https://www.youtube.com/watch?v=sLtOKsjaHlo

مرشحو المرحلة النهائية
فئة التقرير الإخباري السمعي البصري

خليل العشاوي *(سوريا – مواليد ١٩٨٣)*
سوريا: أطفال في حرب مستمرة
تايني هاندز
١٥ آذار/مارس ٢٠٢٥
https://www.youtube.com/watch?v=wBGvrvQHVtY

عبدالله عويس *(مصر – مواليد ١٩٩٢)* **وعاصم متولّي** *(مصر – مواليد ١٩٩٣)*
لكي يرى الذين لا يشعرون: قصة سماح حمدي
الساحة
٢٥ آب/أغسطس ٢٠٢٤
https://vimeo.com/1069791204

محمد فتحي *(مصر – مواليد ٢٠٠٢)*
أم سودانية تتهم قوات الدعم السريع باغتصابها: تفاصيل مروّعة ومصير مجهول
المصري اليوم
١٣ تموز/يوليو ٢٠٢٤
https://www.youtube.com/watch?v=sLtOKsjaHlo